۱۲۴۴۳ ک ۵
۱۱۸۴
خدا بخشی
۱۱۸۴

شماره
۴۲۱
فهرست

المقر الاول يفيد نفسا فر المقر عنه باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال امر متى تقيم لكن المنفي عنها بهم في احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او في صقعا ان لا يقترن ولكن المنفي فر المقر عنه باحد الازمنة
الثلثة المقر الثاني وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
الاسم ما خوذ من الشمو وهو العلو لاستعلاه على اخويه حيث تركب منه احد
الكلام دون اخويه وضف من الوسم وهو العلامة لدلالته على مسماه
والقسم الاول وهو ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي بذلك
بفتحة الفاء اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك ان مرجع الكل
فراق القسم الثلثة احد كل واحد منها امر متى تقيم وذلك لانه
قد علم ان مرجع الحرف كونه دالا على معنى في غيره بل يرجع الى انضمام
احد الجزئين كلمة دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة
دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين اقسام الثلثة والحرف
مباينة لاخويه بعدم الاستقلال بالمفهومية والاسم مباين لاخويه بالاستقلال
مع التضمن بعدم الاقتران بالزمان والفعل مقترن بواحد منها فقول
غير مانع فيه والبسر المراد بالجمع الاسم الحرف جامع للافراد وما نع من دخول
غير ما فيه والبسر المراد بالجمع الاسم الحرف جامع للافراد وما نع من دخول
الى ما دونه فمن ليدل بحرفه ثم بتعيينه بقوله وقد علم بذلك ما ذكر ثم فرق بينهما
بتباين ما بين تفاوت مراتب البليغ الكلام فر اللغة بانهم يقولون
كلام بليغ فر اصطلاح النحاة ما تضمن فر اللفظ ثنتين كلمتين فصاعدا بحكم

تسمية خاصة بهم

وتسمية بعضهم باسم الجر

البار للاستعانة ووضع اسم الاستعانة
موضع الضمير لزيادة الكمال في الذهن
وكان الاشارة فر واختار ذلك دون
غيره الاشارة الى التعظيم بعد
بما اشارة الى استحقاقه التعظيم بعد

في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال

الجواب السؤال
الاولى يقال قوله الموضوعة لتعريف
التركيب الاباز المعنى بتغيير حروف
الهجا وليس صفة لكلمة بل بتغيير حروف
الهجا فلم يحكم الا باخراج قوله بعض
بعض حروف الهجا
المراد بحروف الهجا احرف
قطع اللفظ بها اس حروف
اللفظ

اواخر الشرح الاول قسم من الشرح الثاني قبل يخرج عن وضع الحرف حيث انه
معناه شرعا على ما ذكر اذا لحق مع ضم التغيير وجب ان المراد انه لحق على ما ذكر
صحيحا والحاق الحرف بالتغيير غير صحيح والاولى ان يقال المراد بالحاق
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
قيد زائد لمعنى المغير بفتح الشين فهو اسم مكان مغير المفعول اسم
بمعنى مغير المفعول او مخفف اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى خوفا من
توهم ان الوضع بعد بنى على التجريد عن التجريد عن الهيئات والمواد
بالجمع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص انه ذيل حروف الهجا بقوله
لغرض التركيب لا باز المعنى قال قلت قد وضع بعض الالفاظ باز البعض آخر كضرب
بعد ان وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره قال قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة ومن
الالفاظ المركبة كلفظ بجوز والخبر كيف يكون موضوعا مفردا فلا
جواب ان الكاف ان كانت بالتصدير الى معناها مركبة كذلك بالقياس
الى الكاف الموضوع باز انها مفردة وقد اجيب عن الكاف ليس
لفظ وضع باز لفظ آخر مفرد اكان او مركبا
مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف الجواب
وغيرها والاخير عليك لان هذا الحكم مفوض من بشان اللغة باز اجوا الالفاظ

الاشارة الى جواب سوال مقدر يرد على ما هو الكلام
تفسير الكلمتين مع الالتفات ويلزم اتحاد المتضمن والمتضمن
والاشارة بالمتضمن الكلام بالاسناد

تعريف الكلام ذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص قيد الجزء فيه وبه يخرج نحو المسند في الجملة الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وذهب بعض النحاة الى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته
ورد بجواز الكلام على ما ذكر في الجملة الواقعة خبرا او وصفا لان ذلك
ان الكلام الآتي في قراءتي اما يسند واما سند اليه او ما في معناهما
اسم مسند اليه وفعل مسند وبعض النحاة اوقع الفعل موقع المسند
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف ثم منها ثنتين ثنتين فالاسم مع الفعل
واسم وحرف وفعل وحرف وهذه الثنتين لم يجعل بد من
الاسناد والاسناد لا يدخل من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا
في اسمين او في فعل واسم واما الاقسام الاربعة الباقية فليس فيها
وحرف كلا او بعضا مفقود وان وفي الفعل والفعل والحرف
مسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود
نحو ضرب زيد بتقدير ما وعوارضه فلم يكن في تركيب الحرف والاسم بل في تركيب
الفعل الاسم الذي هو المسند او عوارضه الاسم مع الحرف
اركانه وآلت على سفر كان في قرينة اخرى فيفسر او في يخ الكوفة فتذكر
التغير بناء على لفظ الموصول فتأمل فان الامر يضع شرح الفصل التغير

الاسناد والاسناد اليه في الجملة وهي ما
لا محل لها من الاعراب ومعنى قولنا
في الجملة في الجملة الخبرية او ما في
حكمها كالانشائية التي لا محل لها
من الاعراب والمضاف
والشبيه بالمضاف والظرف وما اشبهه
وكلام مقصود لذاته وهو الاسناد
المفيد بذلك
الى الكلام لا الى تعريف اولى الاسناد وكما
قيل لان الكلام سوق للكلام ولان قوله الآتي قسم
بتقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهو اسم وفعل
وحرف تقسيم للكلم بعد تعريفها
الكلام لا يحصل من الاسم والحرف ونحو ما
يقال الكلام وهو او ...

اى يكون كل واحد منه فرضه فالمتضمن اسم الفاعل هو الجزء والمتضمن
اسم المفعول كل واحد من الكلمتين فانه يلزم اتحاد هما بالاسناد اى
الاتحاد والتضمن والمتضمن
تضمن حاصل بسبب اسناد احد من الكلمتين الى الاخرى واسناد احد
الكلمتين اليه الحكم الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة قوله
لفظ يشمل المفردات اللفظات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
الكلمتين خرجت اللفظات والمفردات بقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضرب غلمانه زيد قائم او انشائية نحو اضرب يا مخاطب
فان كلا واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبقيد
اسناد بقيد المخاطب فائدة تامة وجب كانت الكلمتان اعم من
ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في المعرف مثل زيد ابوه قائم او قائم
ابوه او قام ابوه وقائل الاخبار فجميع انها مركبات في حكم المفردة
التي قائم الاب او دخل قيد الفائدة حتى يخرج نحو ضرب زيد مع ان المسند اليه
فيها مذكور لكن ليس بمفيد فائدة في حكم الغلط اعلم ان الكلام اللفظ الذي قصد
زيد قائما بحيث يكون كلام صاحب الفصل حيث قال الكلام هو
المركب فركبتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو مركبات
والمتكلف شارحه قدم اعلم ان صاحب الفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ان ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ينظر الى ان فائدة الكلمة

فلا يشتمل بالمفهومية والصاق الكون بالكون بالمعنى او بالاداة فيرجع ضمائر الكون
عرفا قصد الكمل الجنسية فيه ومن غرر بل ملك بحر نبات المعنى لا يشتمل ان
يذكر مستقلا لتوقفه على آلة لحظ اجمالي او تفصيلي والمراد بقولهم الحرف ما دل
على غير ما اذا عرفت ذا فالمعنى قد يكون اسما كالمفهومية والشيئية الخ فيرجع ضمائر
بالمفهومية والشيئية المعنى فيرجع الكون والثبات عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اذ
اي لا يستقل بالمفهومية فيرجع كينونة بالغير فيرجع ضمائر الكون
الآلة عليه الى امر واحد وهو استقلال بالمفهومية هو ذا الكتاب العزيز
الجزء فيرجع كتب ليس يرجع الى الا الوصول الخ هو عبارة عن الكون والثبات
هو الآلة ليكون على طبق ما سبق فيرجع كينونة الخ فيرجع الكون والثبات
يرجع الى المعنى فيها على ما اراده كما لا يخفى ولكن عبارة الفصل ثم قوله الخ
والمعنى الآخر وهو ان يرجع الضمير الى المعنى العام المسبوق فيها عامة آل على حصول
كينونة الغير في غير الكون والثبات اجزم الله بذلك يرجوه الى المعنى وما سبق
من الفحص ظهر انه لا يحتمل هذا الكلام جميعا وكلامه بحرف معنى ما يأتي الآن من
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية محوطة فرضا ذاتا لزمها تفصيل متعلقاتها اجمالا بتعاريف
عامة الى وكرا ما لكن لما جرت العادة باستعمال في مفهومات معنى والى
مستقلا محوطة لانه الغرض فرضا لزم وكرا المفهومية والمحوطية لكل واحد
فهم اهل الغير غير وانه على معاني معتبرة فرضا لها فرضا فهرا خلية

فاول لا معنى فرضا يرجع لا لحظ اخر اما دل لا يلحظ بالاستقلال فرضا
وبالتبع اليه فرضا لا باعتبار امر خارج عنه فيشمل كقولك الدار فرضا
كما كذا ان لا باعتبار امر خارج عنه ذاته لذلك فقط يخرج ما دل لا يستقل
بالمفهومية اذ حاصل فيرجع ان باعتبار مستقلا لا باعتبار فرضا نحو قولك زيد
ما كرضا بغير فرضا لكنك فرضا ان يتعلق موجودا ما فانه ذاته وموجودا
ما بالغير فرضا كذلك فرضا ان مستقل بوجود ما فرضا ذاته يصلح
ان يحكم عليه فرضا ومستقل بوجود ما فرضا ذاته يصلح ان يحكم عليه فرضا
الشرط فخرج فرضا لا بد آسفل اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان غير مستقلا
بالمفهومية محوطا فرضا ذاته وان تعقل مستقلا اجمالا وبتعاريف عرضا الى
ذكره وهو بهذا الاعتبار دل لفظ الابتداء فقط ولا حاجة فرضا له لانه
لا يخرج كما فرضا ليس بمستقل وهذا هو المراد بقولهم الحرف ما دل على
معنى غير ما اذا عرفت ذا فالمعنى قد يكون اسما كالمفهومية والشيئية الخ فيرجع ضمائر
بالمفهومية والشيئية المعنى فيرجع الكون والثبات عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اذ
اي لا يستقل بالمفهومية فيرجع كينونة بالغير فيرجع ضمائر الكون
الآلة عليه الى امر واحد وهو استقلال بالمفهومية هو ذا الكتاب العزيز
الجزء فيرجع كتب ليس يرجع الى الا الوصول الخ هو عبارة عن الكون والثبات
هو الآلة ليكون على طبق ما سبق فيرجع كينونة الخ فيرجع الكون والثبات
يرجع الى المعنى فيها على ما اراده كما لا يخفى ولكن عبارة الفصل ثم قوله الخ
والمعنى الآخر وهو ان يرجع الضمير الى المعنى العام المسبوق فيها عامة آل على حصول
كينونة الغير في غير الكون والثبات اجزم الله بذلك يرجوه الى المعنى وما سبق
من الفحص ظهر انه لا يحتمل هذا الكلام جميعا وكلامه بحرف معنى ما يأتي الآن من
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية محوطة فرضا ذاتا لزمها تفصيل متعلقاتها اجمالا بتعاريف
عامة الى وكرا ما لكن لما جرت العادة باستعمال في مفهومات معنى والى
مستقلا محوطة لانه الغرض فرضا لزم وكرا المفهومية والمحوطية لكل واحد
فهم اهل الغير غير وانه على معاني معتبرة فرضا لها فرضا فهرا خلية

فرد الاسم لا الحرف والكاف للخطاب والالف على غير قياس فرقا بين خطاب
المؤنث والكاف للغير متقدما بالهمزة لانها لا تبتدأ فرقا بين لفظ الفعل
الامر بالخوف وغير متقدم بالهمزة لانها تبتدأ فرقا بين لفظ الفعل
الماضي فرق لفظا لا خط لعدم صحة الابتداء بالساكن وخرج
بحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران بهما كونه
بحيث لو وضع الاول لم يدخل فيه اسما كان لم يصح ان يقال ضرب او منونا غير
الصادر لان اصله سوآء كان للفعل نحو ضربا يضربان ضربا يضربون ضاربا
لبقاء او غيرهما نحو ضربات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن
قولنا مصدر قولي وفي الصادر والتركيب فرق الفعل امرا نحو ضرب او
على التوقع والمجاز نحو اهلك زيدا وعليك زيدا وليس منها
ت فقد اتى على احد الامرين اللذين يجب الوضع الاول وخرج
به الافعال المستفادة من الزمان نحو عسى وكاد والاقتران بهما بان يجب
بهما الوضع وخرج عن المضارع لبنائه فانه على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال زمانين معينين عن الامر الذي هو دال على واحد معين لا بعينه فرقا
اولا بقبح فرقا لانه دال على معين الا دال على سواه ثم يقبح فرقا اولا
المعين
ارادة ما سواه وبين الدال لا عن ارادة والمافي نفس يمان عدا الاسم
ارادا ان كر بعض خواصه ليفيد زيادة موقوتة بفعل وبس خواصه
بت بضمتين جمع الكرة على كرهما وبس التنفيسية على ما ذكره بعض منها

وهو جمع خاصة وخاصة الشيء يختص به دلالة واحدة فرعية وهي ما شاركه
افراده وما هو خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او هو ما شاركه كالكاتب بالفعل
له فمن خواص الاسم دخول اللام او ما في التعريف ودخول حرف
التعريف لكان شاملا لليم نحو قولهم ليس من امبر امصيام في امسفر فكلام
يتعرض له لعدم شهرته وفي غيابه والمام اشارة الى ان الخاص عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت عليها
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها آل
كهل والهمزة هي التي همزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام للتعريف بها
وفي همزة الاقتران وانما خص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع
لتعيين مفهوم مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة وحرف لا يدل عليه
اللفظ بل هو ما تضمنا لا مطابقة وتبعا فخاصة ليست لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر وهما. الاشارات وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص المخصصة للكلمة فهذا وجه دخول الجر وانما خص
دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فالجار هو اللفظ وفي الجار وبه يتميز الاسم
فالاضافة المعنوية هي دخول حرف الجر لفظا او تقديرا المخصص بالاسم لانه لا فضاء
معنى الفعل الى الاسم فيتبين ان يدخل الاسم لبعض معنى الفعل اليه اما الاضافة
اللفظية فمرفوعة تقديرا فيتبين ان لا مخالفة الا بان يختص بالمخالف ما
يختص الاصل اعني الصفة او يزيد عليه بان يضم الاسم الى الفعل و

وفي الفعل ليس ثلاثة اولها الماضي والثاني الامر بالخير والثالث المضارع
وهو يدل على الاستقبال والحال بالاشتراك او بالتواطؤ على الخلاف
يدل على الزمان المعين من الثلاثة المذكورة على واحد معين لا بعينه فرقا
اولا يقبح فرقا لانه على معين الا دال على سواه ثم يقبح فرقا اولا
ارادة ما سواه وبين الدال لا عن ارادة والمافي نفس يمان عدا الاسم
ارادا ان كر بعض خواصه ليفيد زيادة موقوتة بفعل وبس خواصه
بت بضمتين جمع الكرة على كرهما وبس التنفيسية على ما ذكره بعض منها
يختص الفعل وانما خص
بقسم الفعل

اواب الاختلاف

آخره بين اختلاف آخره لبيد الاختلاف ع المعاني بين الفاعلية والمفعولية واضافة الخوف
ع جهة ام الفاعل عليه اي العرب تعلق بمحذوف ع تقدير مثل بعض الورد اولا بسبيل
بفعل اخر اي شيء وتعاورن ازا تداولن الراعي جاءه واحد بعد واحد ع سبيل المناوبة
والبدلية لان ع سبيل اتباع فاذا زالت المعاني المقتضية للاعراب العرب بشاعة وشاذ
غير مجتمعة لتفاوت فيتغير ليكون علامتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر الكلم
على الاعراب للدلالة ع تلك المعاني ومنع بحيث تخلف آخر الكلم لاختلاف تلك المعاني واما جاء
في آخر الكلم المعرب لان نفس الكلم بدون الاعراب مبنية ولانك ان الصفة تتأخر
عن الموصوف فالناسب ليكون الدال عليها ايضا متأخرا فمن الدال على ما خوذ منه اذا
اذا اوضح فان الاعراب توضح المعاني المقتضية او من عرب كونه اذا اقدمت ع الكلم كبيت
الغرة للتلبس فيكون معناه ازال الغاية ويكون لانه يزيل فسادا لالتباس بعض المعاني بعض
وانواعه اي انواع الاعراب الكلم ثلاثة رفع ونصب وجر وهذا كما ان النفي مختص
بالحركات والحروف الاعرابية ولا تتعلق ع حركات البناء اصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية ع قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية او علامة كذلك الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
نحو الفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
او علامة كذلك الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالمفعول والجر حركة كان او حرفا

المرتبة يعني حيث وجوب ان يختلف آخره امر يحوف آخر الموجب اما بان يجعل
حرف يخالف آخره حقيقة او حكما ان كان اعرابا بالحروف او فاعلية ان يجعل
كان اعرابا بالحركة باختلاف العوامل الداخلة على الجملة ليعلم بعض
بعمل الآخر او انتصاب اخره او كونه مرفوعا او منصوبا ان يجعل
ضارب زيد الضارب فرد فرد آخر مختلف بالنصب والجر في مع آخر الموجب لم تجعل
لفظة واحدة الضارب على الجر لتحقيق لفظة آخره او لفظة زيد على الجر
لفظة كان فرق بينهما بالاعراب وان جعلت لفظة كان فرق بينهما
ومرت بزيد ومررت بزيد وتقدير الكلام وكذلك في قولك
ومررت بزيد ومررت بزيد وتقدير الكلام وكذلك في قولك
لكن خالفت الكلام ومررت بزيد ومررت بزيد وتقدير الكلام وكذلك في قولك
نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وتقدير الكلام وكذلك في قولك

وذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فالرفع بالضمة نصبا بالفتحة والكسرة جرا

الثلث والاعراب فيها بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب فعلة

رفع ونصب وجر اما على النغمة بتقدير مضاف وتحويل النصب على الظرفية

والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل

والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث

السالم وهو ما يكون بالالف والتاء وجر به بمنزلة الكسرة فاذا قدم

بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه يتبع

الجر اجراء للفرع على نظيره الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه

تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات

غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه

تابع النصب كما سيذكر نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك كبر الكاف ان لم تقرب الا

من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ

مستكره الذى يستحيى ذكره كالعورة والصفات القبيحة

وبنده الاسمى الاربعة منقوصات واويه وفوك وهو اجوف

واوى لان لامه واوا اصله فوه وذو مال وهو الصاحب تقول

علامة الاضافة او علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج

الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب

بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لازواحد فاعطى الثقيل القليل والخفيف

والمفاعيل كثرة لانها فضلة فاعطى الخفيف الكثرة ولما بين المضاف اليه شرع

جعل ٩ علامة للعامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اى يتحصل المعنى المقصود اى مع

من المعانى المعنوية والاعراب المقتضية للاثر فى جاءنى زيد جاء علما اذ به يحصل

معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت علما اذ به يحصل

معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء علما اذ به يحصل

معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى

لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير المنصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف

اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه ساكنا ولم يكن غير منصرف كرجال وطلقا

فى مقابلة القسمين فالاسم محل الاعراب وجهين احدهما الاصالة والاعراب

ثم يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فاصل

ثم يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيها بالحركات

وثانيهما انه

از ٥٦٥

بالواو وين اذا اصلة ذو وواو انا اضيف فواو الاسم الظاهر دون المكبر
لانه لا يضاف الا الى الاسم والاسم المكبر اعراب هذه الاسماء الستة بالواو
رفعا والالف نصبا والياء جرا وكسر ما قبل الياء جرا وكسر ما قبل الالف
مفتوحا معربة بالحركات نحو جاني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك وهو حد اذا المثنى والجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما
لم يعرج بهذين القيدين اكثر ما بالشرط مضافة لانها اذا كانت
مكبرة او موحدة ولم يكبر مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاني فم ورايت
اخا ومررت باخ فتفطن ان عن مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها سيأتي الاسماء المضافة اليها ولم
يكتف في هذه الشروط بالشرط الاول اعني ان يكون مفردا لانها اذا
كانت كذلك فقد يكون اعرابها بالحروف كما سيأتي ان جعلوا اعراب
المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف اراد وان يجعلوا اعراب بعض الالفاظ
ايضا كذلك فيلزم ان يكون بعضها وهي الاحد عشر متفاوتة تارة واخرى
والاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والجموع ثابت فجعلوا اياه علما على تقدير كل اعراب
واما اختاروا هذه الاسماء الستة لان بعضها المثنى والجمع في كون
معانيها مختصة من تعدد لفظ وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها بين
الاعراب بسببها بخلاف سائر الاسماء المجردة اذا صحي تكبيره وجمع

فانه لم يبق فيها من الاعراب الا حالة واحدة فحذفوا الاعراب **المثنى**
وقيل بل هو مفرد وكلا مكرر وكذا الكتاب ولم يذكره لكونه فرع كلا ومضافا الى ياء المتكلم كان
كلا وكلتا مضافا الى مضمر واحد قيد بذلك لان ما قبل نقطة مفرد
وما قبل معناه شيء فقط ليتبقى الاعراب بالحركات ومعناه يتثنى الاعراب بالحروف
فورد عليه كلا الاثنين وبين فاذا اضيف الى المظهر او الى مضمر واصل رد عن جانب
نقطة الالف واصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لانكسر حركة ما قبله فتعود بزوال
آخره الف ليقيط بالتثنية اسكنين نحو جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى مضمر رد عن جانب مضاف اليه
حرف الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد بكون اعرابه بالحروف كقوله مضافا الى مضمر واثنان
وكذا اثنتان وثمانية فان هذه الالفاظ وان كان مفردة لكنها صورتها صورة
التثنية ومعناه معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا واليا المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سمي **جمع المذكر السالم** والمراد به
ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه كوكبون وارضون
مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو **الو** جمع ذو لا
من لفظه **وعشرون** واخواتها اي نظائرها **اسبع** وستون
الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة وان الصق الالف

عشرين على ثمانين لانه مقدار العشرة واحد وثمانين على التسعين
مقدار العشرة وعلى هذا القياس سائر الاعداد التي تدل على مراتب
والنائبين في الجمع بالواو ورفعا والياء نصبا وجرا وانما جعلوا
اعراب الشيء مع تثنيته وجمعه بالحروف لان فرعية الواحد انما
عرف بتصحيح الاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الاعراب
اعرابا ليكون اعراب فرعية الواحد بكمالها فرعا لان اعراب الحروف فرع
بالحركة فجعل اعرابها بالحروف ليكون حروف الاعراب ثمرة واعراب
ثمرة الشيء ثمرة الشيء نحو على اعراب كل واحد منهما تلك الحروف لتقع
لواقع الاعراب فلو خص الشيء بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بقي
الشيء بلا اعراب فوزعت عليهما بجعلوا الالف علامة للرفع في المثنى
لانه الرفع بتثنية الفعل نحو تقومان بقراءة الواو علامة للرفع في الجمع لانه اثر
الرفع للجمع في الفعل نحو تقومون وقرءوا وجعلوا اعرابها بالحروف
وقرءوا فيهما فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكسروا في
الجمع ثقل الكسرة وقللوا الجمع وحملوا النصب على الجر في الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام وما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان محالها شرع في بيان محال الاعراب
الاصلي والتقديري الذي اشار الى تقسيمه السيالكوتي وقد كان التقدير قبل

اعلم ان الاعراب الاصلي فما عداه فصل التقدير كما في تقدير الاعراب فما
بقي في الاسم المعرب الذي لتعذر الاعراب فيه اما لاستغ ظهوره
في نفسه وذلك اذا كان الحرف الذي هو محل الاعراب قائما بحركة الاعراب
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
مجموعة الاسم كالعصى ولام تعريف او كذوقة ما تعاب كعيسى لعصا
بالتنوين فان حرف المقصور في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة مضافا الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
لانه سبب قبل ياء المتكلم فلا يقبل حركة اخرى بعد ذلك فهو
موقوف لها او لمحل نوعي سبب يعرض من الاعراب شامل لهذا الاسم في
حالة الجر فقط فيرر فر مطلقا اي في المحل الثلث يعني كسر الاعراب تقديرا
في منع التنوين من الاسم المعرب انه هو في جمع الاحوال غير محرض عنها
او استثقل حرف علة بتخير اي تقدير الاعراب فيه نفسه او في
الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة اعرابية وكسرة ظهورها في اللفظ ثقيل على اللسان كما في
الاسم المعرب بالحركة اخره ياء ما قبلها ساكن نحو قاضي
او غير مجانسة كما تقضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر في حالة النصب
لا استثقل الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة نحو مسلمي عطف على

اعلم ان مطلقا لا اختلاف فيه لانه قال بعضهم
اعرابه مثل غلامي تقديره في حالة الرفع
والنصب ودون حالة الجر واختار المصنف
انه تقديري مطلقا فتح

كما هو على تقدير ان يعرب بوجه من وجوه الاعراب بالحركة وقد
يكون في الاعراب تكلف نحو مسلمي فانه تقدر الاعراب بالحركة
يمنع من الاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انه مرفوع
الرفع فقدر فيه النصب والجر كما في مسلمين اصله مسلمون بسكون النون
فاضيف فحذفت الواو وما قبلها ساكن فانقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو وفي بعض
نسخ الاعراب حذف الرفع تقديرا بالتكلف حالتي النصب والجر فان الاعراب
لا يمنع الياء من حركتها فان الياء للاعراب يصير ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا
في حروف الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت اباه القوم ومررت بابي نحو
فانه استعمل حروف الاعراب على هذا بالشاذ اذ كان لم يبق الاعراب فيها
بل صار تقديريا والتلفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكر من تعذر فيه الاعراب والمستثقل وما ذكر في تثنية المعرب
المعرب غير المنصرف وكان غير منصرف اقل من المنصرف ومعرفة تعريف
المنصرف من قبيل الاعراب التقديري والتلفظي عرف غير المنصرف وكتب
بعد قوله فعال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
او تزان بالتاء خصوصا مشروطا فيه اثر اسيجي ذكره من تسع
او تقدر واحدة منها اي من تلك التسع يقوم هذا العدد او جزء

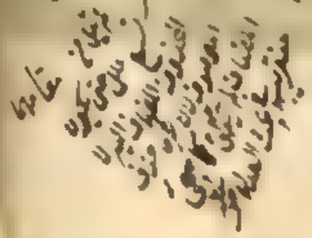

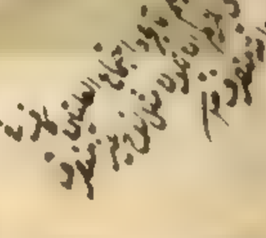

مقامها اي مقام العلتين بان يؤثر وجود اثنين وهي اي العلة
التسع مجموع ما بين العلتين من الامور التسعة الكلي وقد تحتوي تلك التسع كلها
العلة التسع كلها واحدة من هذه الامور وهي كلي العدل و وصف
وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع وتركيب
والعدل في عدل ما بين العلتين من الواو الى ثم يجد الى فعلة بالواو
والنون زايدة من قبلها الف وفرق الفعل هذا
القول تقريب فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع من الصرف
حال كون زيادة وقوله الف فاعل المظروف الذي من قبلها او منتهاه اخبر بالمعرف
المقدم غير الذي هو زيادة اي لا يفهم من هذه الالفاظ حصر زيادة الالف مع انها احد زايدة
ولهذا يغير فعلان بالالف والنون الزايدة قبلهن ولو جعل الالف فاعل قوله
زايدة والظرف متعلق بزيادة وازيد زيادة الالف قبل النون اشتهر كما
في نفس زيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتها حينئذ
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا فهم من قولك راكبا اشتهار الركوب في وصف الراكب
وتقدم اخر حرف في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان
العلل لكون المقام تقريب لها الى الحفظ لان يحفظ المقام سهل الوقوف ان
كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها
او اثنان لا تسع تقريب لها الى الاعراب لان بعض هذه الاشياء مختلف فعلى بعضهم

اول البيت
تقديم المضاف تسع كلها اجمعه
ثنتان منها اما المضاف تصدب

لتحصيل التناسب فيه وهل المنصرف لان غاية امره تناسب بين
اثنين او ثلثة فصاعدا وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا
وغلالا حيث صرف سلاسل لتناسب المنصرف الذي هو مفاعيل
اعني الجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
لتناسبه ما يقوم مقام تمام العدة الواحدة التي تقوم منها العدتان
فرعل تسع حلقات مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العشرة
واحدة بخلاف الجمع اسباع لان صيغة منتهى الجموع لما قد تكرر في الجموع
وهب ورد واحدة وكما يشبع الاوفر منها في عدد الحروف وحركات
والسكنات كرجل ورجع وثانيهما التانيث كقولك حبلى وحمراء لان التانيث
اف مدود هو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما
كبشى وحمرا لانهما لازمتان للكلمة وضعا ان تفارقان تلك الكلمة بحيث
جعلى جعلوا في الحمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة التانيث آخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحيث اصل الوضع عليها ووضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها لزوم لبعض الكلمات كعلامة وتوفيق لم تلزم
الوضع بخلاف العدل معناه بنى للانفصال اي كون الاسم معدولا خروجه
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي
يقتضي الاصل والقياس ان يكون ذلك الاسم عليها وهي ان صيغة المعدول

فلاح

فان قيل الفرق بين العدل والاشتقاق
قلنا ان الاشتقاق هو عدول في اللفظ والمعنى
كضارب من الضرب والعدل اشتقاق من اللفظ
دون المعنى ١٢

صيغة اثنتان فصاعدا الى عشرة اي غير الاسم خرجت الصيغة
الخروج كلها وان الكتاب لم يخرج عن صيغة الاصلية ان يكون الاداة باقية والتغير
وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بالحذف فرعا نحو الحروف كالاسماء الموصولة
الا ترى مثل هذا وذا ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغة الاصلية
يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى وهو بعد ان يغير مغايرا لتلك الصيغة
فلا كونها غير الاولى كيف كانت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحت قيد
الصيغة الاصلية واما التغيرات العارضة فهي آيات تلك الصيغة فخلاصة الكلام انها خرجت
عن صيغتها الاصلية بتغيير باقية فانها لم تخرج عن صيغتها الاصلية
وان الف مدود مثل اوكس وانيب من الجموع الثلث ذات تلبيت مخرجة
عن صيغة الاصلية هو اوكس وانيب اي اوتاس وانياب فان الجموع
في اوكس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعا اولا اوكس وانياب
واخراج اوكس وانيب عنها قال بعض الناس حيث قد جوز بعضهم تعريف
الشيء بما هو مساو له اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيكفي ان يقال
المقصود منه تميز العدل من حيث هو عدل عن كل ما عداه فيحصل حصل تعريفه
بهذا التمييز لا يقال كيف يصح مع ان جزء الفصل جزء لا يتجزأ فيصح هذا التعريف
على تلك التقدير لانا نعلم قطعا انهم قد وجدوا ثلث وشلث واخرج
وامر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الصيغة او التعليل اقول جواب
سبب اخر وهم يصح ان يعتبر العدل اعتبارا وفيها انهم منهوا بالعدل اولا
الخ

اعلم ان المتاخرين اعتبروا ان المعرف ان يكون لامه صلا
لا كونه المعرف او يكون متميزا عن جميع ما عداه من غير ان يوصل
لا كونه ولذلك حكموا بان الاعم والاخص سواء يعدان للتعريف
اصلا والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا لا التصور
الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه
يميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه واما الامتياز عن الكل
فلا يجب ولا يمكن لانه لا يكون تصور الشيء بالكنه كسبيا فضلا
لا المعرف كذلك بتصوره بوجه ما كسبيا فتصوره بوجه اعم او اخص اذا
ما عداه او عن بعضه يكون كسبيا فتصوره بوجه اعم او اخص فهما يعدان للتعريف
سواء كسبيا لا يكتب الا بالاعم والاخص فهما يعدان للتعريف
في الجملة من حاشية السيد الشريف قدس سره على شرح الشمسية للعلم

يعني ان صرف ما حقه ان لا ينصرف
وجه الاول ان الاصل في الاسم ان لا ينصرف
فخروجه عن الاصل يدل على ان له اصلا
مشتقا ينصرف
فيتعين ان يكون ذلك الاصل هو الصرف
فيتعين ان يكون ذلك الاصل هو الصرف

ان قوله الف مدود
خروج الاخر اعني قلنا العدل
عادة عن الاسم الفاعل ١٢
مثلا ١٢

وصيغة فيجب المنع وقد تعرضنا لوصفية كما في المتن المذكور في هذه
هي النسوة التي هن قبيل المعدودات لان المعدود علم ان معناه مرة من
موصوف بالاشارة وهذا معنى وصفي لفظي لان الكسب اصل
والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الوصفي لا صفة
قال الفاضل شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون
وصفا في الاصل اي هو المنع بان يكون وضعه على ان يكون صفة لان
يعرضه الوصفية بعد الوضع على الاستعمال سواء بقي على الوصفية الصرفة
او ان صار علما فلا تعتبر ان يخرج عن سببية منع صرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراد الكثير
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في فهم منه الى قرينة
فلذلك المذكور من الشرط لاصالة الوصفية وعدم مغيرة المغيرة
لعدم اصالة موصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامنع صرف
لعدم مغيرة العبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وارقم حيث
صار اسما للقيد مع الحديد فانه صار اسما لهما على التوالي فان صفة والاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها تجلب اصل الوضع اي الوصف

معنى الغلبة ان يكون اللفظ في الاصل الوضع على
شيء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احد افراده اشتهر
بحيث لا يحتاج لذلك شيء القرينة بخلاف سائر افراده
واقعا عليه بخلاف

اي صفة اربع في قولنا مررت بنسوة
اربع فانه فيه وزن الفعل والصفة فلذلك
الوصف للعارض ضدا ما فانه في الصرف كان اربع
غير منصرف للعلمية والوصف كذلك مرحكا

اغير فيها العدل وقد توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيه
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيها ان اصله مرور فرد
عنها في مرور فرد مثل مثنى وثلاث ورباع وفطام المعدولة عن قاطبة وراد وبها
كل ما هو على فعال على ما بيان المؤنث من غير ذوات الراء لان علم
مثل حضار وقطام فانها مبنيان ليس فيها الا سببان العدل والتأنيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فيها
فيها العدل لتحصيل سبب البناء واعتبر فيه عدلا آخر جعلوه معنويا غير منصرف
فائدة ومع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين منع الصرف العدل والتأنيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظيره لا لتحصيل سبب منع الصرف
وانما اتيت بذكر باب قطام مع انه ليس في محله لان الكلام فيه قد مر سابقا
لتحصيل سبب منع الصرف واما ذكرته في تميم لان الحاذرين منهم فلذلك يكون محل
نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء منهن
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة حينئذ الى اعتبار العدل فيها لتحصيل السبب البناء
وحمل عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة موصوفة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اتخذت بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا

ثم لم يجز استثنى لما في معناها او صير اليها بالتكبير فانه مانع من الصرف
في نحو احسن الصفة الاصيرة ووزن الفعل واما فعله استثنى لما مر صفة
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والالف و
منع افعل التفضيل عن اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من اللعوة التي هي
وكذلك منع اجدل للصعر عن اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واجدل للطائر اي الباز ذي خيلان عن اسم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدالة وهو وصف منع الصرف في بدو الامر لعدم الجزم
بكونها اوصافا اصلية لجواز لعدم تعيين المعنى الوصفي تحقيقا في الاصل و
في نحو اصل هذه الاسماء الصرف التأنيث العلمي وهو
الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام تحفوظ من تغير تعيين
الا كان وان التغير وضع مثل وكل حرف وضعت الكلمة عليه يا تحيث
من العلمة فالتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي الذي يسمى
بتاء العلمية حيث ان منهما فرقا ما في التأنيث اللفظي ما يشبه لوجود
منع الصرف في المعنوي شرط واحد وهو ان يشترط فيه ان
يكون وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثيره ان يجب الصرف
في نحو صرف احد امرين الشذوذ زيادة الثلث اي زيادة حرف على

ثم لم يجز استثنى لما في معناها او صير اليها بالتكبير فانه مانع من الصرف
في نحو احسن الصفة الاصيرة ووزن الفعل واما فعله استثنى لما مر صفة
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والالف و
منع افعل التفضيل عن اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من اللعوة التي هي
وكذلك منع اجدل للصعر عن اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واجدل للطائر اي الباز ذي خيلان عن اسم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدالة وهو وصف منع الصرف في بدو الامر لعدم الجزم
بكونها اوصافا اصلية لجواز لعدم تعيين المعنى الوصفي تحقيقا في الاصل و
في نحو اصل هذه الاسماء الصرف التأنيث العلمي وهو
الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام تحفوظ من تغير تعيين
الا كان وان التغير وضع مثل وكل حرف وضعت الكلمة عليه يا تحيث
من العلمة فالتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي الذي يسمى
بتاء العلمية حيث ان منهما فرقا ما في التأنيث اللفظي ما يشبه لوجود
منع الصرف في المعنوي شرط واحد وهو ان يشترط فيه ان
يكون وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثيره ان يجب الصرف
في نحو صرف احد امرين الشذوذ زيادة الثلث اي زيادة حرف على

ثم لم يجز استثنى لما في معناها او صير اليها بالتكبير فانه مانع من الصرف
في نحو احسن الصفة الاصيرة ووزن الفعل واما فعله استثنى لما مر صفة
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والالف و
منع افعل التفضيل عن اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من اللعوة التي هي
وكذلك منع اجدل للصعر عن اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واجدل للطائر اي الباز ذي خيلان عن اسم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدالة وهو وصف منع الصرف في بدو الامر لعدم الجزم
بكونها اوصافا اصلية لجواز لعدم تعيين المعنى الوصفي تحقيقا في الاصل و
في نحو اصل هذه الاسماء الصرف التأنيث العلمي وهو
الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام تحفوظ من تغير تعيين
الا كان وان التغير وضع مثل وكل حرف وضعت الكلمة عليه يا تحيث
من العلمة فالتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي الذي يسمى
بتاء العلمية حيث ان منهما فرقا ما في التأنيث اللفظي ما يشبه لوجود
منع الصرف في المعنوي شرط واحد وهو ان يشترط فيه ان
يكون وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثيره ان يجب الصرف
في نحو صرف احد امرين الشذوذ زيادة الثلث اي زيادة حرف على

اذا صغر فانه يعرب من غير ظهور الالف، وان الحرف الرابع فما فوقه
فمعرب اى يجعل ممنوع صرفه معينة وان يثبت على المعرفة اى التعريف
ان يسبق منع معرف هو وصف لتعريف ذات المعرفة شرطها
الى شرطه تاثيرا فى منع الصرف ان يكون علمية اى ان يكون مضموما كما
فى تعريف على ان يكون مشبها به اى منسوبة الى العلم ان يكون خاصة فى مضمونه
على ان يكون اليه بالنسبة واه جعلت مشروطة بالعلمية ان تعريف المصرف
والمبنيات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف بعد الاضافة تكميل فرد المصرف منصرف اولى حكما منصرف
كالسنى فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم الا تعريف العلمى وما جعل موجب
سببا والعلمية شرطها ولم تجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرد التعريف
للنكرة ظاهر من فرد العلمية اى كون مضمونه وضعا غير معروف وانما
فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية
اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان يكون منقولا من العلم فى العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان نقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كما لون فانه كان منع العجم ان يسمى به احد وان لم يقرؤا بلوذة
فرد قبل ان تعرف فيه العرب كذلك كان علما فى العجمية وان جعلت شرطا
لبقاء تعريف فيها مثل تعرف اسم فى بلادهم فيضاف فيه العلم فلا يفيد سببا

لمنع

لمنع العرف فعلى هذا لو سمى مثل بايام لا يمنع صرف لعدم العلمية فى الحال
وجود ثلاثة احرف او تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فى
ستة احرف فى بعض الحروف السبعين فنوح منصرف هذا اذا
بقى العرف شرطا فى تعريف نعم انه هو لا تتوقف شرطيته فى بقاء
العلمية على التعريف لانه امر معنوى فلا يزال بقاء منع صرفه
واه ان ثبت فان له علة مقدرة يظهر فى بعض المتصرفات فلو نوى قوم فجاز ان
يعرب مع سكون الاوسط وان لا يعرب فان قلت قد اقررت العرف فى ماه ويوم
مع سكون اوسطه وان لا يعرب قلت قد اقررت العرف فى ماه ويوم
سبق فلم يعتبر منه قط اعتبارا فيما سبق اما هو تحقيق
سبق ان يعرب ولا يلزم من سكون الاوسط احد كما وهو يلزم من حيث ما التقوية
اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتان وهو اسم حفص يا بر هوا بوام
منع صرفها وجود شرطه اى فيما فان منع شتر بحرك الاوسط فيه بزيادة
الزيادة على الثلاثة وان خص الفرع بالشروط بناء على ان عرفية التبعية هو الاصل
عند عدم العرف كما فى نحو نوح ولهذا قدم بيان الفروع مع انه متفرع على
الشروط اى وان تقدم وهو متفرع عليها وجودا كما يحكى ان سيبويه
عليه السلام ممنوع صرف عائشة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه
وهو الكوفى عرفه نوح ولوط اختلفا فقيل ان هودا الكوفى لان سيبويه
قرنه نوحا وابو بكر يونس من العرب من ابن اسمعيل وان كان كل

محمد بالغيب نوح ولوط منصرف دانا نام هر پيغمبرى
كه على خوانى كه دانا نام هر پيغمبرى
ناكوانست نزد نحوى بزه در منصرف صباح وهود

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

فليس بعربي ولا وجود قبل اسماعيل فما ذكر فكان كنوح **لجمع** وتصحيح
قايم مقام تسكين عجزه **منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان بين
مفتوحها وثانيها الف وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها
ساكن وهي صيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
لانها بمعنى التي لا يتصور بين جمعين تكسيرا فوقها تكسير المغير لصيغة واحدة
فانه لا يغير الصيغ فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايضا جمع التكسير
وصواحب جمع صاحبة وصواحبات واما الشرطت ليكون صيغة منتهى
من قبيل التغير فتؤثر بغيرها متقدمة عن الالف التي حاله الوقف فلا يجوز
بجعلها قبل الف حالة الوقف فلا يجوز كذا وارد جمع فارهة وان لم يشترط
كونها بغير تاء لان تاء لو كانت مع الف كانت في حالة الوقف بغير تاء
فانها في حالة كراهية وطواهير بمعنى كرام وطاهرة فقد دخل في قيد تحميم فجوز
بجعلها قبل الف حالة الوقف كذا وارد جمع كوكب اي نجم لانه لكل واحد
الف وتاء تجمع هذين الحرفين بلفظ آخر مخالف فرازنة فانها تجمع فرازين
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على اربعة احرف كما يكون بغير تاء
يكون بتاء ايضا فمنع مرزة وجود شرط تاثيرا **كمساجد** ثلثي بعد الف حرف ثالث
ومصابيح ثلثي بعد الف ثلثة احرف اوسطها ساكن **جائيا**
فراهنة وامثلتها كلها في صيغة منتهى الجموع مع الهاء **فمنصرف**
كما تجمع عليها غير منقوض بهذا

شرط اي شرط فيما تقدم آنفا

احرف ج

بغير هاء البتة بل بالالف والتاء
بمعنى النفي والمعنى بالفارسية

ثم قيل فمنصرفة اذا المراد اللفظ دائما
ذكر مثال الهاء قيد الآخر وهو بغير هاء
ودون مثال الفتاء صيغة منتهى الجمع
من غير هاء وعمر شهرة امثلته بالتاء كذا قيل
واما امثلة ذلك فهي

ذا شبهها ما يجوز بالهاء وقاتا

وهذا ظاهر فيما قلنا من جواز

نوات شرط تاثير الصيغة وهو كونها بلا تاء **وخصائص علما**
للصيغ هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان خصائص جرم من
الصيغة يبقى على حاله وكيف كان سبب تاء جرم من الصيغ فلا يتوقف
وصيغة منتهى الجموع انما منعت من السبب بمنع الصرف بل هي شرط لتاثير الصيغة في
ان يكون منعه كغير منصرف وتقرير الجواب ان صيغة جرم حالة كونه مع التاء
غير منصرف لان الصيغة التي هي بل الصيغة لا تصير **لا تاء منقول عن الجمع**
فانه كان في الاصل جمع تجمع تعني عظيم بعض سمي به الصيغ مبالغة في عظم شانها
كان كل فرد منها جوهر من جنس الجمع فالصيغة مع الصرف هو كصيغة مساجد
فان قلت لا حاجة الى منع صرف اي منتهى الجموع الا صيغة فانها تمنع الصرف
ان الصيغ هي ثنتي الف جان قلنا صيغة جرم بتاء شرط وان كان عدد الصيغ
والتاء ثبت غير مسلم لانه لم يثبت ان الصيغ كرام وجرم شاذ اي كذا
في التسهيل فحينئذ يحتاج الى ضم صيغة منتهى الجموع الى جرم
في الاصل كان نعت لموصوف فيلزم ان يكون الصيغة كالوصف
معتبرة فقد يكون موصوفة فيلزم ان يكون صيغة منتهى الجموع في
الجميع وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يجب ان
من الاسماء الواردة على صيغة الجمع بحسب وضعه اول يجمع جمع مكسر
الجمع الذي في الاصل فالمقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد

اي شارة فانه منقول عن الجمع مرارا

والكثير وان جمع فيه وصل ولا يحاب فاجاب عنه بانه قد اختص
بمرفوع ومنصوب فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد استعماله
فيرد به الاشكال على القاعدة التي كانت فقد قيل في توجيهه انه
اسم اعجمي ليس بجمع لاني الحاب والاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي يجب ما يوازنه من الجموع العربية كعليم ومصابيح فانه
في حكمهم حيث الوزن فهو وان لم يكن في اصل الجمع جمعيته لكنه في قوته حكما
فالجمعية هنا بهذه القوة اسم ان لم يكن جمعا اصلا وحكما فمنه هذا الجواب على
تقسيم الجمعية الى ما كسب آخره اعراب المفرد وهو الجمع بالالف والتاء
والى ما لم يكسب آخره ذلك وهو الجمع المكسر سواء كان اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
كنخل جمع نخلة او لم يكن كذلك كرجال جمع رجل وهو غير منصرف لكنه ليس كل جمع
كذلك بل الجموع التي على مفاعل ومفاعيل والجمع الذي بعد الف تكسيره حرفان
او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كهند والاصل في منع الصرف
شبه الجمع المنتهي بالف التكسير بالجمع المنتهي بالف التأنيث
واذا صرف في بعض الجموع كمساجد ودراهم فلعدم تحقق شبه كامل او لاصل في الاسم الصرف
فلا اشكال والنقض على قاعدة الجمع يحتاج الى التقييد فنقول جوازا
اي كل جمع منتهي بما ذكر كامل او ناقص كجواري وغواش يجوز فيه
رفعا وجرا بالضم في حالتي الرفع والجر كقاض في حكمه حكم قاض
بحذف الصورة في حذف ياء اسمه واعراب التنوين عليه بتحمل

فكانه مبني كل قطعة من براديل مركبة
هو

مقدم على منع الصرف الذي
هو من لوازم الكلمة هو

فعالة هو

على جواري ومررت بجواري كما تقول هذا قاض ومررت بقاض وهذا في حالة
النصب فانه يتحرك مقصورة كما رأيت جواري فلا اشكال فيه حينئذ لنصب انه
اسم فينصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع كمساجد حتى يرفع ويجر فانه
اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان اسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان ادخال المعنى كما مر الكلمة بعد تمامها مثل حوري في قولك
هذه جواري بالضم والتنوين فيهما على ان الاصل في الاسم الصرف
فبقي الاعلال على ما هو عليه ثم استثقلت الضمة على الياء والياء ساكنة بعد
فصار جواري ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جواري ثم نقلت ضمة الياء
الى ما قبلها فصار جواري ثم ابدلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار جواري ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وعوض عنها التنوين فصار جوار
بالضم والتنوين ثم حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فصار جوارٍ

فعالة هو

وان لا يكون باضافة

فشرطه

العلمية

انواجهام

فاعرفه الخ لا تتعلق بما قبله بل بما بعده والمراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف فيشمل الظرف
مثل شتان وانتقل الفعل فيخرج نحو فرس منصرف والمراد بالمذهب ما يشمل المعنوي
فهو منصرف دون سكران فانه ممنوع من الصرف لمنع صفته الآتية
على مذهبين لان فيه شبها بسكرى وسكارى دون بلصان فانه منصرف
فاعرفه والانتقل الشيوعي مذهبين لان فيه شبها بالاسماء المرتجلة
فان المعنى المذهبي هو ما اذا كان المعنى الذي فيه وهو غير منصرف بالانتقال الى
غير المذهب فهي لا تخرجه عن وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص بالفعل
وهذا القيد وان كان في بعض نسخ التعريف بل شرط فيه احترازا عن
ان يختص في اصل العربية بالفعل معنى انه لا يوجد فيه الاسم العلم
الا منقولا من الفعل كشمر مع ان صيغة الفعل فيه غير معلوم من الشيرزة فانتقل من هذه
الصيغة وجعل علما لرجل وكذلك يزيد وقمر لوضع وخضم لرجل افعل نظرا
الى ان شتر وادا كونهم اسما للصيغ معروف وهو عدم وضعها لمعنى
بل هو من الاسماء التي لا تستعمل في العربية فلو قدر في وزن الاسم
ومثل ضرب مثلا مذهبا فالمنقول اذا كان على وزن يختص بالفعل
الفعل واما قيد بالانتقال لانه قد يجيء الفعل غير مختص بالفعل وهو
اي منع الصرف الذي هو بعض انواعه او يكون غير مختص كما يكون في اوله
اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي بأحرف

رجل ح

او حرف زايد مخصوص بين كزيادة الف شمل زيادة حرف واحد
زايد نحو افعل افعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وكان على وزن
الفعل فيزيد بل اللتا، لا يخرج الوزن بهذه الزيادة عما كان عليه بالاسم عن وزن
الفعل وقولنا فيزيد بل اللتا، فيتناول بالاعتبار الاول فيخرج عن التعريف لاجله
فاعرفه وجميع ابواب هذا الكتاب فان الحق الله به الله كبر فلا يكون قيدا ولا يحتاج
فاعرفه الى الله على سهوه وتجوزه الا شيء ليس باعتبار الوصف الاصلي انه على وجه
يتبع من التعريف بل باعتبار الغلبة الكثيرة الاعارضية ومن ثم اي من اجل
جعل استثناء عدم قبول التا، امتنع احمر من التعريف لوجود الزيادة المذكورة
فيه عدم قبول التا، واعرف بفعل لقبول التا، الجمعي فيعمل للتفرقة
بينه وبين الفعل وما فيه علمية مؤنث اي كل اسم غير منصرف
لعلة من العلل التسع التي سيجيء ذكرها ان شاء الله تعالى
يكون فيه علمية مؤنث في نحو مررت بسعاد المؤنثة او مع شيء يشبه آخره
بتاء التأنيث في نحو انثى حيث اوصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
منع الصرف لعلة غير العلمية اذا انكر بان زال العلم نحو مررت بامرأة
مسماة بحذام وبزينب زينب الآخرة لانها بالنسبة الى زيد او بفعل سمي به
مجرد عن الضمائر نحو برق نحره فان كل واحد منهما كان
لما تبين ان ظاهر حين بين سبب منع الصرف وشرائطه ما يتبين
من انها اي العلمية لا تجتمع مؤثرا الا اما اي سببا اي

فاعلاتن فعلن فعلن فاعلاتن فعلن فعلن

وهي اي العدل شرط فيما وضع لمعنى في غيره بحيث يلتئم اللفظ والمعنى
والوضع المركب وان لف والمراد بالمفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
الا بوضع مستقل وهو العلم الا العدل وزن الفعل مثل عمر فانه
معدول عن عامر لكونه على وزن لم يكن عليه في الاصل وهذا معنى قولهم
فلا يكون معناه الا بوضع مستقل اي بوضع مستقل بهذا المعنى
وبين احد معنيه فقط لا بجهة ما فاذا انكر غيره شيئا
اشار الى سببه العلمية بقوله بلا سبب اي من غير سبب من
الاسباب سوى شرط فيه من الاسباب الآتية المذكورة بقوله الا بتأنيث
بالتاء او الف التأنيث او بزيادة الف ونون او بتركيب او بعدل او
بوصف او بالعجمة او بالتعريف او بالجمع او بالاسناد او بالتركيب
الاسنادي او بالتركيب المزجي او بالتركيب الاضافي او بالتركيب
البنائي او بالتركيب الاتباعي او بالتركيب الاشاري او بالتركيب
الموصولي او بالتركيب الشرطي او بالتركيب الاستفهامي او بالتركيب
التعجبي او بالتركيب النفي او بالتركيب الاستثنائي او بالتركيب
الحالي او بالتركيب التمييزي او بالتركيب المفعولي او بالتركيب
الظرفي او بالتركيب الجاري او بالتركيب المجروري او بالتركيب
المرفوعي او بالتركيب المنصوبي او بالتركيب المجروري او بالتركيب
المرفوعي او بالتركيب المنصوبي او بالتركيب المجروري

فاعلاتن فعلن فعلن فاعلاتن فعلن فعلن

للصفة مع

عنهاج

...ضيفة لسبب آخر كون اعلى والف ونون الزيدتين فان
كلا منهما مع اعتبار الوصفية لها سبب على اعتبار ما ١٠
فهو اجبر فذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل
باعتبار انتهاء الجمع وفيه بحث
لان الوصفية فرع زوال الوصفية فهما شيئ بينه من الوصفية لان الجمع
للخروج عن الواحد والتكسير للتغيير فيهما شرط مشترك الوصفية فلا
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبار ما في احمر لعدم التكسير فيهما قد زالت بالجمع
وان الحق فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالجمع
والتكسير والزائل لا يعتبر من غير فرق بين السبب والسببين
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر وفي اعتبر سببية الوصفية
بعد التكسير وان كان زائلا لزم ان يعتبر في حال التغيير ايضا فيمنع نحو حاتم من
الوصفية الاصلية والتغيير فاحتاج عنه الى قوله لا علة اي سببية
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التكسير في مثل احمر على باب حاتم اي كان
علما كان في الاصل وصفا مع بقاء التغيير بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للتغيير والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
تقدير منع الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية بعد
زوال التغيير والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف

لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر في الوصفية الاصلية مع سبب آخر
كما في احمر وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المجردة
والتغيير لا بين الوصفية الاصلية الزائدة والتغيير واذا ثبت ان الوصفية الاصلية
والتغيير في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم حتى يلزم التضاد بين قولنا في
احد الضدين بعد وارد مع ضد آخر في حكم وان لم يكن من
قبيل احتج لكن شبيه به وهو معاقبة سحر وجميع الباب
اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف فيه
او الاضافة اي اضافة اي فيزول التعريف بمجرد باللام
في صورة التكسير لفظا او تقديرا او اقحام مثل قوله بجوار الابرار
قد يجر بالفتح فلا بان يقال بجر لان التكسير يطلق على الحركات الثلاث
ايضا وتلقي خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة هل هو منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان جميع ما
اذا كان لشبه الفعل فيه ضعف هذه الشبه بدخول ما هو
خواص الاسم اعني اللام او الاضافة وقويت جهة الاسمية فرجع اما
الى الاصل وهو الصرف فدخول الكسر لحكم الشيوع لانه لا يجتمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف لان هذا الاسم والممنوع من غير
المنصرف بالاضافة هو الشيوع وسقوط الكسرة انما هي متبعية الشيوع

البار بمعنى البحر والابار والبحور تطلق
بما بعده من غير تاء والاضافة في
ذلك لان فعل الكثرة وهم يجمعون ما لا يعقل
مفاعيل كثيرة لكن يجمع على مفاعل
لما قرر به موضعه ٣٤

فعين بيد ان لم يكن ى وجد يا لكلام منوه فضيع ى حسن
سوى ذى فيه وفوائد موقع فاعل و المفعول الاول من باب
اعطيت ى فعل متعد ان مفعولين بنا بغير واو الى ان تم كلام
الفاعل من المفعول الثانى ان فرض الاخر بالنسبة الثانى ان ذهاب اى اخذ كما
زيد درهما اخذ درهم زيد او ملك عند الامر الجنس و اما عند غيره فيجب
اقامة المفعول الاول كما اعطى زيد عمرا درهما و منها المبتدا و الخبر و فى بعض
نسخ عمر جملة الفرق بين ان يكون المرفوع المبتدا او الخبر جميعا فصل احد فعلا
و قد يجتمعان ما هو اصل فيهما و ذلك كقولك فى المفعول هو الاول
عند تقدير بيت ان يكون المفعول موخرا كم المحمود على العموم الفضلة
فى نحو ى وجد فى ضيعة عامل عمر فصلا فاخر زيد عمرا ذى فيه عامل لعمرو
ان وجدان وكانه اراد بالعامل المفعول بالكسر موخرا بيد ان يكون عمرا الجنس بك ادرهم
مسندا اليه و اخر به عمرا مخبرا و فى قسم المبتدا فى اخر به عمرا قسم فانها
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب و المضروب
و حسن او جامدة مخرجها عن شبه الوصفة بعد حرف النفى كما و بلا كقولك
الاستفهام و نحوه كمن و ما و هم الا بشيوعه جواز ان يبتدا بها مع عدم
تخصيص و تخشى بى ذلك حسن و يعرف ان اخر عمرا خبرا عن عمر
لكم فيبتدا و اخر فاعلا و لو جعل خبرا اخر عن الفصل بين اسم المتفضل و مولد

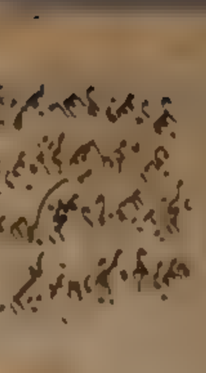

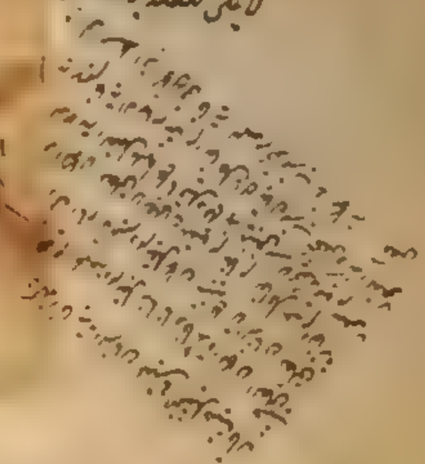

وهو الذي هو بالحري تسكن بخلاف ... وكان قاعدة كونه كالجزء فقط
نظاهرا وبالجر مجرورة وهو ضمير منفصل لتوكيد الجر كقولك مررت بك انت
الآخر واجر زيد عمرو كقولك قام ضمير يعود الى زيد ولو كان قاعدة
لم يجز خشيت مثل زيدة قام سال سم ... ون عمر المبتدا ومقام تويد
مثل المضمر لو قوله حرف نفي وقام الويدان مثل المضمر وقوله
ما استفهم فان حذفت المضمر لو قوله حرف نفي وما استفهم لم
مفردا مذكورا واحدا نحو ما قائم زيد وقائم زيد واجر زيد عما ... ن حذفت منفي كقولك
الزيدان او محسوبا كقولك ما يقوم الزيدون فانه يجز خشيس تجاز لان
مبتدا وما بعدها فاعله سد مسد خبره وكون ما بعد ما مبتدا والمضمر خبره غير
فهذا شاذ صوابه ما قائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا
خبر مقدما عليه وتانيها اقائم الزيدان ويتعين ح الجر الزيدان فاعل المضمر قام
الجر وثالثها اقائم زيد وكقوله الا ارب يسبني كما عرفت والخبر هو المجرد
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يتعرض
في يضرب زيد المجرد المسند للجار بالمضمر الكائن ولا يسمى مسندا
اي يوقع به الاسناد واجر زيد عن القسم الاول من المبتدا مسندة لجرد المسندية
المغاير للصفة المركبة في توقيع المبتدا واجر زيد عن القسم الثاني من قولنا
ولك ان تقول الاولى المسندة الى المبتدا ويجعل الاولى مبنيا على الضمير المجرور جوازا

وعلى تقدير ان يجعل القسم الثاني من مبتدا ويكون قوله المغاير بمضمون المذكورة كذلك
وعلم العامل في المبتدا والجر هو ان المبتدا اي المجرد الاسم عن العوامل اللفظية لشيء
شيء ويسند اليه شيء لفظي لشيء عامل في المبتدا والجار والمجرور لها عند البصريين وما
عند عرسم فقال بعضهم ان المبتدا عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الجار وذلك ان
لكل واحد من المبتدا والخبر عاملا في الخبر وهذا يكون مجردا عن العوامل اللفظية ولعل
المبتدا اي ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذ لم يمنع تقديم على الجر لفظا
ان المبتدا ذات والجر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم
اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع
كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم
صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو خبر المبتدا الذي هو صاحب
فيلزم عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة
وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معانيها والمهم الكثير الوقوع يذكر
انما هو لحكم على الامور المبهمة ولكنه لا تنفك عنه على الاطلاق بل اذا اختصت
بما تذكره بوجه ما من وجوه التخصيص وهذا التخصيص نوعان تخصيص بنوع اشتراك فيقرب
من المعرفة مثل قولنا ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد وصف عام
والكافر المشرك وصف عام تخصص بالمؤمن فصار كل منهما كالعلم وخبر جزء
ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان الكلام بعد الكلام يعلم انه

اضطربت عبارته

احد ما في الدار

لكونه معرفة وهو خبر الواجب تقديره على تقدير تعين كونه مبتدأ لتعذر تعين كونه مبتدأ او كان
المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين وقد قرر بكون
مبتدأ او خبرا لكونه بعد معنى او كانا متساويين في صلح المحمول لوصف
حتى لو قيل علام رجل صالح خبر مبتدأ لوجب تقديره مثل افضل منك
افضل مني رفعا للاشتباه او كان الجزء صلاحية اي للمبتدأ او خبرا لوجود
فعل او كالفعل في ذلك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ الجواز قام ابوه زيد لعدم
الالتباس مثل زيد غلامه وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر
هذه الصور التي في الصور الاول التي ذكرناه في صوره الاخيره فانه لا التباس لعدم
كون الفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد ليس لاحد ان يقول
او بالعكس لان الفعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما او
قاموا الزيدان او قالوا الزيدون كما يمكن ان يكون الزيدان والزيدون مبتدأ
فالتباس المبتدأ او بالفاعل على هذا التقدير انما يتصور على قول من يجوز كون الالف والواو
والنون علامة التثنية والجمع كالتاء في ضربت هند واذا انتفى الخبر المفرد الذي
ليس في حكم صورة سواء كان في حكم الجملة او غير جملة مثله صدر الكلام اي حتى
لو صدر الكلام كالاستفهام مثل ابن زيد فزيد مبتدأ وان لم يكن صدر الكلام
كالاستفهام جاز وهو ظرف فان قد يفعل كان الخبر جملة حقيقة او في صورة
قد يفعل كان الخبر مفردا صيغة وصورة وهو قد ليس في حكم صورة وجملة به

غير كون زيد ابوه او قد يفعل فانه خبر وصدر الكلام متقدم في جميع ذلك او كان
الخبر بتقديره مضمحلا اي بتقدير حيث ان تقديره يضمحل وقوعه مثل
في الدار رجل كان اذا اخبر بخصوص البتة ثم قد يكاد عرفت فلو اخبر بنكره
غير مخصصة او كان لحقيقة بكسر اللام اي كان للجنس فاخبر بنكرة مخصصة
تقديره يجوز لان يراد على الله عبيده منوكل ضيعة كائن في جانب المبتدأ
الى آخر التفصيل اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر وقد وصى مثل على الصغرة
منقوشا زيد فقوله منقوشا اي مثل النقوش وفيه خبر متعلق الجار وهو النقوش
الجار هو قوله على الصغرة والصغرة متعلق به مثل تعلق الجار بالفعل او كان الخبر جملة عن ان
المفتوحة او قد مع اسمها وخبرها الطول بالفتح مبتدأ وفي تأخيره نحو ليس ان
المفتوحة بالمكسورة في الضعف لامكان الذهول عن الخبر لطول نهاره وفي الكتابة مثل
عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ وجمع الضمير
فاذكرا وقد يعود الجمع على غير مذكور اي مذكور صريح نحو انا نحن فصالحا ونحو لك
نخلة بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل في ذلك الوجهين العطف مثل زيد عالم
وقائل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل وبحسب اللفظ فقط كما مر الصور خاص
فاضلة الخبر واحدا اي مفردا وفيه الصورة ترك العطف اول وتنظر بعض الى صورة
خبر ثالث وبحسب اللفظ ولا يعتد بالفاصل فلا يراد المضاف بعد الخبر بالمكسر
غير خالف لان العدد بالعطف لا تحقق له الا في الخبر والاثنينية في المبتدأ والثاني في غير هذه الصورة

واجع ٢

غير الشبه اذا جاز ان يكون اكثر من واحد فقوله
ما حكم فكما جاز ان يحكم على شيء واحد بالحكم
كثيرة جاز ان يخبر عنه بأخبار كثيرة ١٢

المسند و ان عطف ليس بخبر بل هو مع ما بعده الواو المغنية عن خبر المبتدا
تعريف الطرفين و جعل سنده اسم ما قصد ان يكون خبرا لذلك المبتدا اعني المسند
و شبهه بما دل المعنى على حكم به فلا يرد عليه نحو ما اكرم من عندنا فقيرا
في سبب الخبر كسببه اشرط للخبر فيصح دخول الفاء في الجواب ويصح حذفه
فيه نظرا الى تضمن المبتدا معنى الشرط واما ان قصد الدلالة على ذلك المعنى
وجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلا يجب دخولها فيه بل يجب عدم ورودها
المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفا مستقرا جملة فعلية سواء بالاتفاق واما
اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مستقرا بالفعل لتأكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
به او المكنى الموصوف بهما اي بما ذكر بعده وفي حكمه الاسم المحلى
مثل الذي يأتيني فله درهم اسم الموصول بفعل او الذي في
الدار فله درهم اسم الموصول بظرف فله درهم واما اشتراك
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني فله درهم اسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار فله درهم اسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة

فتفهم

فتقول لك غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من
الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول
الفاء على خبره وما نعان من دخول عليه لان صحة دخوله عليه لما كانت
لمشابهة المبتدا للشرط والجزاء وليت ولعل بزعمان ذلك لمشابهتهما
انهما بحرجان الكلام عن الجزمية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق عن الفاء فلا يقال ليت او لعل الذي
يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل بابهما عكس باب علمت
ان زيدا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل دون تخصيصهما بباب الاتفاق
قلنا بوسيبويه ان الحروف المشبهة لا مطلق وجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيهما والى بعضهم قبل هو سيبويه ان المذكورة
بهما ايليت ولعل فالمنع عن دخول الفاء الجزاء الصحيح انهما لا يمنع عنه
لانهما لا يخرج الكلام عن الجزمية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان
الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم ان قيل قد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن ليت ولعل فما وجه تخصيص ان المذكورة بالالحاق
قلنا بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من رواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لم يرد عليهما
القرآن وكلام الفصحاء فدليل على منع ان المذكورة بهما عن دخول

عدم مع

فاعل ع مثال المشهور وهو قولهم ضرب غلام رجل في الدار بتقديم الخبر وحذف
في الدار بتقديم الخبر وحذف ما ذكر لان غلام رجل صالح مضروب لا يكون
ظاهرا ولا مقدرا في الدار بل الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لغو
الغرق لا يتقيد بالظرف ونحوه وما ذكر انه ليلزم الكذب بتقدير
غلام رجل ويكون مثالا للنوع الخبر بالظرف وغيره وبحذف الخبر ومنه
حذه كنيا اذا كان الخبر عاما كالموجود والى اصل الدار لئلا يلزم الخلف
ان لا اله اي لا اله موجود الا الله وبنونهم لا يثبتونه اي يظهرون الخبر
اللفظ لان الحذف علة عدم وجوده اراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
والتقدير انهم يقولون مغني قولهم لا اله الا الله انتفى الاله الحق فلا يحتاج
الى تقدير الخبر وعلى التقديرين يكون ما يراد خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة والخبر
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في نفي النوع والدخول على المبتدا والخبر فيهما
بعلة ظاهر هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه
بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا وما عرف من دخول لا على رجل
ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
ولا في الدار بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة كما عرف وقد يجعل
في المعرفة نكرة وهذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها العمل
يقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتدا كما كان قبل دخولها

وكذا ما ذكر في تقديم الخبر وجوبا شرعية وانتفاء المواخذة ولزوم ذلك لكل مبتدا
ان صح كونه خبرا وجوبا شرعية وانتفاء المواخذة ولزوم ذلك لكل مبتدا
ان لم يصح خبرا فليس ان يقع خبرا البتة بل حتى يرد انه يجوز ان يقع
ان يبدو لهم بوك وذلك لا يجوز لجواز ان يبدو لهم بوك الا
في تقديمه اي ليس امره كامر خبر انما في تقديمه فانه يجوز تقديمه على المبتدا
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان منه محذوف فروع على الفعل والفعل
قد يجب تقديمه فروعه ايضا بعلة وتمثل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على مرفوعه
والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما جعلت العلة الفرعي لم يتصرف في
موضعه بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لتقدم الفعل
الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر الظرف المبتدا في تقديمه
انه اذا كان ظرفا فان حكمه اذ حكمه في جواز التقديم اذ كان الاسم معرفة كزيد
ان البتة بابهم وفي وجوبه اذ كان الاسم نكرة كان من البتة بسوء وفي عرفة
الحكم وذلك لكونه شبيها في الظروف ما هو شبيه به غير خبر لا الذي ليس
اي لنفي صفة اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن الرجل لا لنفي رجل قائم هو المسند
الى شيء آخر هو المسند اليه وخبر ان وكان وغيرها بعد دخول
اي دخول لا فخرج بها اخبار والمبتدا بعد دخولها ما عرف في خبر لا فخرج
بقيد في الدار رجل بقيد ابوه مثل لا غلام رجل ظريف

وعلى فعل ابى زوز والعنوان كما ياخذ البشر او هو اى عمل ليس في
لا دون ما شاذ اى قبيل النقصان مشابهة لليس لا ليس لكن
وليس كذلك فانه ثلاثي مضعف بخلاف ما فانه ايضا ليس كذلك فيقدر عمل
لانه مورد السماع كقوله ما من صدع نيرانها فانا قيس لا براح اى لا ازل
براح لي وما يجوز ان يكون نفي الجنس لانه اذا كان نفي الجنس لا يكون فيما بعد
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرر هنا فيه ان المراد بالمسند او المسند اليه
هذه التوابعات ما يكون مسند المسند اليه بانفراده بالتبعية فقط فيدخل
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع وما وقع عن الرفوعات نحو اي مضروب
وقد مهدت الحروف لكثرتها وحو انتصب فقال منصوب
هو ما شمل على علم المفعولية قد تبين شرحه واذكر انه احد
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا بخصوصه او حكما وهي اربع فتحة
والكسرة والالف والياء كقولك ضربت زيدا ومسلمات واباك ومسجد
فمنه اي من المنصوب او ما شمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لتعلق فعل وصيغة المفعول عليه عن تقييده بالباء او في او مع او
بخلاف الفاعل لاربع الباقية فانه لا يتعلق فعل وصيغة المفعول عليه
تقييدا بواحد منها فتعلق المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل فعل ما يعم آلة الصدر فعل مذكور
بخلاف ضربت آلة الصدر فعل مذكور
لانه معنى آلة الصدر

يصح اسناده اليهم لان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل ما
مونا وجسم جسامة وشرف شرفا وازيد لفظ الاسم لان فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق صرائح لفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه
كضربت ضربا وحكما كما اذا كان مقدرا كقولك اثر الرقاب او ما في
معنى الفعل كضارب ضربا وخرج بالمصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
كالقرب واقع عن زيد معناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان
الفعل كائن لمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل جزء معنى الفعل به
مثل جبر شمال الكاف للتوضيح مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان
كان مما فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشمل على معنى الفعل وكذلك
خرج بمثل كرامتي من كرمت كرامتي فان للكرامة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل مسند اليه
وثانيهما ان يعم الفعل شمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل المرء فاذا ذكرت بعد الفعل الاول كما في قولك كرمت كرامتي
فهو مفعول مطلق ومفعول به اذ ليس فلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به فوق هذا الاعتبار غير خفي ويطلق
المصدر ويراد به الحدث المجرد عما يعارضه ويكون المفعول المطلق نائبا عنه

واذا ذكرت بعده بالاضافة كما في قولك
كرمت كرامتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق

لزم بكرة مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل على نوع ان دل على بعض نوعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا لتأكيد وجلسة بكسر فتح
النوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دال على المرة من الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يسرى
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او الوجوه
بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون اى المفعول المطلق لغير ما ذكر اى لغير تاكيد
فعله اما لبيان العدد مثل قعدت جلوسا واما لبيان الباب نحو نبت
نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من لفظه اى قعدت وجلست جلوسا ونبت
نبت نباتا وقد يحذف العامل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوم
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومقدم مصدر باعتبار الوصف او المضاف اى ذى
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وقد يجب اى حذفا واجبا سماعيا
اى سماعيا موقوفا على السماع لافادته ما لا يعرف بها نحو سقيا اى سقاك
سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وجندبا اى اجاب جندبا وقد يجب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا او شكرا

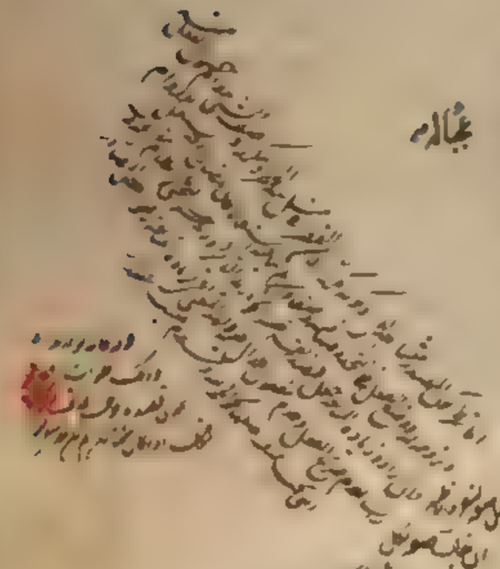

شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم مستعمل
لافعال الطائفة بهذه المصادر وبهذا معنى وجوب الحذف ولا
قيل على قصد انه لو وجد الله احدا وشكرت له شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحى وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما يستعمل باللام كحمدا لله وشكرا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا فيجيبا
يعلم له ضابط كلى يحذف معها الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها
اى من هذه لو وضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثنى او مريد
به تثنيته فانه لو اريد تثنيته كما مر زيد سيران اليك حذف وبعد نفى
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم
وانما قيد بالاسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما عاتبته
الا عتابا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الجر به
او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا او اذا جمع بين الضابطين
لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا

الى تشبيه بزيد ما انت الا سبع اى كتشبيه زيد بسبع فان
ما وقع مشبها به حتى وانما ورد المثالين تنبيها على ان الاسم الواقع
الجزء منقسم الى النكرة والمعرفة اولى بما هو فعل للمبتدء والى ما يشبه به فعلا
مفرد ومضاف وانما انت سبعا اى كتشبيه زيد سبعا اى كتشبيه زيد سبعا
وزيد سبعا اى كتشبيه زيد سبعا فحذف ما وقع مكرر ومنهم
اى من الواضع الى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيما ما وقع
اى موضع المفعول المطلق وقع تفصيلا لاجمال مضمون جمله متعلقه
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان افراده المختلفة نحو قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق وانما فداء فقوله شد الوثاق
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فالمن
سبب ترتب هذا الغرض المطلوب بقوله فامنا بعد وانما فداء اى امنوا
منا بعد الشد وانما يفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما
اى موضع المفعول المطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه بامر اخر وحذف
عامله نحو لزيد صوت صوت حمار لم يقع للتشبيه على انجاء اى جاء وزيد
على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد زيد الصالحين اذ ان
ليس من افعال الجوارح مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعنى

اى معنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت حمار على
صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام بمعناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار على مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا
بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع تشبيها على حاله بعد حذف عامله
لصوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وشبهه صاحب
الاسم وهو ضمير الحمار فى قولك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اى بعد صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع اى موضعه وقع مفعول المطلق مضمون جمله لا يحتمل غيره
اى تعذه بحيث لا يحتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قام حقا اى
اى اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جمله وهى له على الف اسم لما يضمون
الاعتراف ولا يحتمل غيره ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه ووجه لا ظهر اغايرة ولو بالاجمال
ومنها ما وقع مضمون جمله لها اى لهذه الجملة يحتمل غيره اى
غير المفعول المطلق نحو زيد قام حقا اى حق حقا مرجع بحق اذا ثبت
وجب حقا مصدر وقع مضمون جمله وهى زيد قام وله يحتمل غيره لانه
يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق

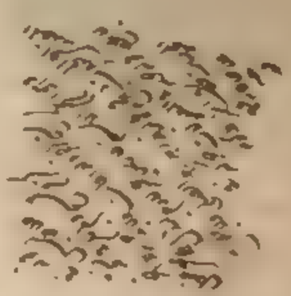

المفعول به هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير في الدار ضربا شديدا تأديبا له لذنبه تأديبا حسنا ضربة واحدة ضربتين ضرب الغلام ضرب الامير ضرب اللص ضرب الجلاد ضرب الخليفة ضرب الوالي ضرب الحاكم ضرب القاضي ضرب المدير ضرب الناظر ضرب الوكيل ضرب الكاتب ضرب الشاعر ضرب الخطيب ضرب المغني ضرب الراقص ضرب المهرج ضرب البهلوان ضرب الساحر ضرب الطبيب ضرب المهندس ضرب المحامي ضرب القاضي ضرب الشرطي ضرب الجندي ضرب الضابط ضرب العسكري ضرب الحارس ضرب السجان ضرب الحداد ضرب النجار ضرب البناء ضرب الخياط ضرب الحلاق ضرب الطباخ ضرب الخباز ضرب الفران ضرب البقال ضرب التاجر ضرب الصراف ضرب الكاتب ضرب المحاسب ضرب المدقق ضرب المراجع ضرب المفتش ضرب الرئيس ضرب المرؤوس ضرب الزميل ضرب الصديق ضرب العدو ضرب الخصم ضرب الشاهد ضرب المتهم ضرب البريء ضرب المذنب ضرب المجرم ضرب الشرير ضرب الطيب ضرب الكريم ضرب البخيل ضرب الجواد ضرب الشجاع ضرب الجبان ضرب القوي ضرب الضعيف ضرب الغني ضرب الفقير ضرب الحر ضرب العبد ضرب الرجل ضرب المرأة ضرب الولد ضرب البنت ضرب الاب ضرب الام ضرب الاخ ضرب الاخت ضرب العم ضرب الخال ضرب الجد ضرب الجدة ضرب الحفيد ضرب الحفيدة ضرب ابن العم ضرب بنت العم ضرب ابن الخال ضرب بنت الخال ضرب الزوج ضرب الزوجة ضرب الخطيب ضرب المخطوبة ضرب الصهر ضرب الكنة ضرب الحمو ضرب الختن ضرب الربيب ضرب الربيبة ضرب اليتيم ضرب اليتيمة ضرب الوصي ضرب الموصى له ضرب الوارث ضرب المورث ضرب الشريك ضرب الشريكة ضرب الوكيل ضرب الموكل ضرب الاجير ضرب المستأجر ضرب المؤجر ضرب المستأجر ضرب المرتهن ضرب الراهن ضرب المودع ضرب المستودع ضرب المقرض ضرب المقترض ضرب البائع ضرب المشتري ضرب المقاول ضرب المتعهد ضرب المورد ضرب المصدر ضرب المستورد ضرب الناقل ضرب المسافر ضرب الراكب ضرب السائق ضرب الملاح ضرب الربان ضرب القبطان ضرب الطيار ضرب المضيف ضرب المضيفة ضرب النادل ضرب الطباخ ضرب الخباز ضرب الفران ضرب البقال ضرب التاجر ضرب الصراف ضرب الكاتب ضرب المحاسب ضرب المدقق ضرب المراجع ضرب المفتش ضرب الرئيس ضرب المرؤوس ضرب الزميل ضرب الصديق ضرب العدو ضرب الخصم ضرب الشاهد ضرب المتهم ضرب البريء ضرب المذنب ضرب المجرم ضرب الشرير ضرب الطيب ضرب الكريم ضرب البخيل ضرب الجواد ضرب الشجاع ضرب الجبان ضرب القوي ضرب الضعيف ضرب الغني ضرب الفقير ضرب الحر ضرب العبد ضرب الرجل ضرب المرأة ضرب الولد ضرب البنت ضرب الاب ضرب الام ضرب الاخ ضرب الاخت ضرب العم ضرب الخال ضرب الجد ضرب الجدة ضرب الحفيد ضرب الحفيدة ضرب ابن العم ضرب بنت العم ضرب ابن الخال ضرب بنت الخال ضرب الزوج ضرب الزوجة ضرب الخطيب ضرب المخطوبة ضرب الصهر ضرب الكنة ضرب الحمو ضرب الختن ضرب الربيب ضرب الربيبة ضرب اليتيم ضرب اليتيمة ضرب الوصي ضرب الموصى له ضرب الوارث ضرب المورث ضرب الشريك ضرب الشريكة ضرب الوكيل ضرب الموكل ضرب الاجير ضرب المستأجر ضرب المؤجر ضرب المستأجر ضرب المرتهن ضرب الراهن ضرب المودع ضرب المستودع ضرب المقرض ضرب المقترض ضرب البائع ضرب المشتري ضرب المقاول ضرب المتعهد ضرب المورد ضرب المصدر ضرب المستورد ضرب الناقل ضرب المسافر ضرب الراكب ضرب السائق ضرب الملاح ضرب الربان ضرب القبطان ضرب الطيار ضرب المضيف ضرب المضيفة ضرب النادل

٤٧

فحذف الفعل لقرينة الحال ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح كما ذكره الرضي
الزحمل الكثرة مباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول قرينة حال
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان
يقاس على امثلة اخرى كما في ونفسه اي اترك امره ونفسه وشأنه
خير لكم اي انتهوا عما قلتم وانصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اي نزلت اهلا في كنا ما هولا معمورا او وطئت اهلا لا اجانب
وطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجه ما وتقييد كما
نادى مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا
فانها نزلت ولا منزلة هم لصاحبه النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد
فيه في حكم المطلوب اقباله بخلاف المندوب لانه لم يقصد فيه ذلك
لمجرد التوجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداءه وفرع بهذا القيد عن قوله
المنادى وبهذا افرد المصنف احكامه بذكرها بعد وفيه تجوز فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التوجع فاندفع
يا محمداه كانك تناديه وتقول له تعال فان مشتاق اليك فالاولى
او خالته تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقبل النظائر عن الكوفيين

٤٨

بنفسه دخل على المنادى بحرف نائب مناب ادعو
محذوف لفظه هي يا وايا وهيا واي والهمزة واخرة عن الكل قبل
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بالحكم الآتي بقوله
كما يأتي وتقديريا بالحكم الآتي بقوله او تقديرا الخ عرفي عن هذا والذي
اي بنائه لفظيا بالحكم الآتي بقوله فالمنادى المفرد العلم الخ مقدر كما في
المنادى المذكور بين او للمنادى المنوي كما يأتي بقوله او المقدر مثل الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا واختصاص المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل ادعو زيدا فحذف الفعل فصار
يا زيدا ما كثيرة الاستعمال ولذا لم تعرف النداء عبثا وافادة فايدة ما
عند البرد حرف النداء لا يحذف الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواتها اسماء للفعل فعلى هذين المذهبين لا يكون هذا الباب
اي ما انتصب المفعول به بعامل وجب الحذف وهي المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه هو مع حرف النداء
والفعل مقدران وعند البرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه ويليه اي المنادى قد تم بيان البناء والخفض والنصب
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في البيان

فلا يحتاج الى جعله مثل يا زيد الا الى الجهة الموقف ويبنى على ما يرفع به
اى ينصب بالمفعولية سواء الذى للمفرد المعرفة والذى المشبه به
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء الا الجمع
المنصوب وهى المفعولية تكون مفردة وما في حكمه وهو المفرد المعرفة
اما ان يكون مفردا بان يكون مضافا او شبيها بالمضاف واما ان يكون مفردا
ولا يكون مفردا اما لا يكون مفردا اولا معرفة فالقسم الاول وهو
المفرد المعرفة المضاف مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو ما يكون مفردا
لكونه شبيها بالمضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون مفردا مثل قولك يا رجلا مفعولا لغير معين زيد
غير معين وهذا توقيف لنصب رجلا لانه مفعول بالاحتمال
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجها فانه
لم يرد بالمضاف هذا القسم مثالا اذ حيث انتفى انتفى كل من قيد
يمثل به لتصور انتفائه فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان الالف الثانى تحته قسمان اخران احدهما ان يقصد به يا طالعا جبلا بعينه
فحكمه حكم القسم الاول اى المعين او غير معين فحكمه الاتى ذكره
وهذه الاقسام كلها مثال ما بقى للمستغاث بعينه فلا حاجة الى ان
مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد

جميعه او حكما فالقيد الاول يخرج منه نحو يا زيد الظريف فان توابع المنادى المعرب تابعة له لفظا
وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع كما مر بيانه وعرفا لا عشرون لان التابع حينئذ على الفتح وقيدنا
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة بان كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وحكما بان لا يكون فيها النصب وان كانت مفردة عدم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبيها به
وحكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانها تنتفى
فيها الاضافة المعنوية كما فى حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والشبيه بالمضاف لانها حكما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع
والنصب كما يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجها
وقد علم بحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يكرر فيما هو جار
فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اى المعنوى لان
التأكيد اللفظى تكريره الخطاب حكم الاول اجراما ونيا كما يا زيد زيد
وقد يكون اجرائيا فقط وكان كذلك عند النحاة وليس كذلك ولذلك
لم يقيد التأكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف المنع دخول عليه تعنى التعريف باللام

بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول ايا عليه فان حكمهما غير حكمه
يجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان نداء الذي عرض
فيشبه المعرب فجوز الاكثر نابعه للفظه وتنصب حملا على محله
لان حق تابع المنادى المبني الاكثر نابع لمحله وهو ههنا منصوب المحل لانه
نحو يا تيم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقلة
الصورة وافقرهما مثالين لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر البشر
البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف المتبع دخول
والخليل بن احمد وهو مستبد وسيبويه في المعطوف بحرف المتبع دخول
بعيد يختار الرفع مع جوازه النصب لان المعطوف بحرف في
مستقل فبقي الاسم على حاله تجاريه عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
وهي الضمة او ما يقوم مقامها والكثير عام يباشره حرف النداء جهرا
الى له اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المشهور
على الجبل يختار فيه النصب مع جوازه الرفع فانه طالما تبع فرعا
النداء ابو بحفظ اللام لا يكون منادى مستقلا فلا حكم له فتبعيته وتابع المبني
لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف اندر
كالحسن اي كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل ابو
فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقل

بنزع اللام عنه والا اي ان لم يكن المعطوف المذكور كالاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل الخبيث والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفرده اي ونوابع المنادى المبني على ما يرفع بالضمة
المضافة للمفيدة تنصب لانها اذا وقعت مضافا اي نصب فنصبها وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم وبكتهم
ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان والا
المعطوف بحرف المتبع دخول عليه مضاف لان اللام تمنع دخولها على
المضاف بالاضافة المفيدة والبدل والمعطوف غير ما ذكر
ان غير المعطوف الذي كالمسمى دخول غير فغير والمعطوف الذي لا تمنع
دخول غير حرف اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
توطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في التبعية وتابع
مع دخول حرف النداء غير مكرر حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كون كل واحد منهما مطلقا في الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كان مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او مختلفين فالبدل مثل
يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد جبلا طالعا

والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وغلا
جبلا ويا زيد وحد صالحا والعلم اى العلم فى النداء اى النبى على الضم اذا
كونه مفردا فى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يلزم من خبره
فحكم النبى عن جواز النصب لان الضمة لا تكون الا فى المبنى على الضم الموصوف
بابن مجرد عن الاضافة او مضافا الى ما هو مضاف الى ما هو مجرد عن الاضافة
كما هو الغالب فى العلم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف عمرو مضافا
الى ما ليس كذلك مضافا الى علم اخر فان كل علم يكون كذلك
فى الضم ما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به كما يجيء
للكثرة ووقوع النداء فى الجامع لهذه الثلثة بيت والكثرة مناسبة
بالضمة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا اردى نعوت بالاية
اى اذا اردت ندائه وقيل مثل يا ايها الرجل بتوسيط اى بينها
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام لكونه عوضا عن جزء
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا او التعريف
الرجل بتوسيط الامرين معا والنصب اى العرب رفع الرجل
مثلا وان كان مفردا وجعلها جواز الوجهين الرفع والنصب كما
لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركة
الاعراب موافقة لحركة البناء التى هى علامة المنادى فيبدأ

مواقعه وبانه وبعد فرد المستغنى عنه فاعرفه وانوجهين سنة مشاى
وبعده بدركما ان بعض يسم الهم عن كل فاعرفه وانوا بعد
بالرفع على المحل اى المرفوع نوع الرجل مضافة ومفردة كما
ايها الرجل ظريف ويا ايها الرجل ذو مال لانها نوابه مناب
معرب وجواز الوجهين ما يكون فى نوابه المنادى مفردا وقالوا انما بنى
فاعرفه يجوز اجتماع حرف النداء مع ال وهى نداء امرين احدهما كلام
عوضا عن المحذوف وتنبيه جاز فى نحو يا الله ان صيغة الله
حذف منه وعوض عنه الام وهمزة الكلمة فلا يخل فى سوكهم
وهو عام يكون مدلول الاسم فى موضع خبر اخص منه الا مذ يجوز
وليعلم ان خاصة واما مثل الهم والصق وان كانت الام تجيء عوضا
كل ليست عوضا عن حرف واما السين وان كانت الام فيه عوضا
عن الهمزة لان صيغة الناس لكل ليست لازمة لكلمة لانه يجاب بس نفى
سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا قوم ويا انس ولعدم جريان هذه
فى بعض قولهم وهم جنبك يا تيم تيم عدى فانت تجيد يا لوصل تيم
لان لام ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة لكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وفى العلامة فى قولهم فيا لعدنان الزاى لهم لانتصار الامرين
عليها حكموا بانه شذ شذوذا ذلك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى الا لا ابالك لا يلفينكم فى سورة

الذالاة

ای فی ترکیب ترکیز فیہ المنادی معرفۃ المفردۃ صورۃ وفی اللفظ بالضم
بلا اضافۃ فی الاول نصب وفی الثانی النصب فحسب وہو بغیر فی
فلان منادی مفرد معرفۃ کما ہو عند والنصب علی انہ مضاف الی ما ذکر
وہم ثابتۃ مقدرۃ فحصل ای مضاف والمضاف الیہ وذلک یجب البرد والبصریین
او مضافا الی ما ذکر بعدہ المحذوف بقرینۃ المذکور وذلک یجب الکوفیین
الفتحۃ تخفیفا فحصل علی ان کلا منہما اصل بانفسہم ثم ہی فتحت اتباعا للنصب
اثنتا کما فی یا زید ابن عمرو وتعیین المحذوف فی ثانیا اما تابع مضاف او
مضاف وہو اظہر لبعد یا ثم ہم ہی او یا ثم ہم ہی او یا ثم ہم ہی
البیت بطریق الاستخدام ثم ان ہذہ الوجوہ انما تجری فی غیر المختوم بالتاء
لانہ کما سیجیء یقال فیہ یا ثم ہم ہی او یا ثم ہم ہی او یا ثم ہم ہی
یا ثم ہم والمنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیہ وجوہ اربعۃ فتحہا
مثل یا غلامی وسکونہا مثل یا غلامی وحذفہا والاکتفاء
اذ کان قبلہا الکسرۃ احترازا عن مثل یا فتای مثل یا غلامِ وقلبہا الفا نحو
یا غلاما وضمہا ان الوجہان تغیان غالبا فی النداء لان المنادی تحذف
لان المقصود غیرہ فیقصد الفراغ عنہ اسرع فیہ لتخلص الی المقصود وہم کما
فتحت یا غلام یوجہین مضاف الیہ والیاء المکسورۃ وسکنت وحذفت بالوجہین
لان الالف والفتحۃ تخف عن الیاء والکسرۃ وہی ای ہذان الوجہان کما ذکرنا

لا تتبع

منہ ویتوجہ

الی

وتعیین فی المنادی المضاف الی المتکلم لکن لا یتعینان فی کل منادی کذلک
بل یجب عند الاضافۃ الی یاء المتکلم وشہرہا عند اہل الشہرۃ قبل ہذہ
المغیرۃ بالحذف او القلب فتحا قلب یا صدۃ ویا حدۃ او قد جاء فتحا
فی المنادی یا غلام بالفتح کما فی المضاف الیہ وکیف کان المنادی المضاف الی
یاء المتکلم یا ہا فی ہذہ الوجوہ کلہا وقفا وفی وصل الوقف تقول یا غلامیہ
ویا غلاما ویا غلام ویا غلاما ہ فرقا بین الوقف والوصل وقالوا
العرب فی محاورتہم یا بی ویا امی فی الوجوہ الاربعۃ کسابر اضافۃ
الی یاء المتکلم مع وجوہ اخر زائدۃ علیہا لکثرۃ استعمال ہذا المضاف کلامہم
کما شرح بقولہ یا ابت ویا امت ای فقولوا یا ابت ویا امت بفتح
یا ابدال الیاء بالتاء فتحا وکسرا ای حال کون التاء مفتوحۃ او مکسورۃ
او مکسورۃ لکسرۃ الیاء وقد جاء الضم ایضا یا ابت بلثت لاجرائہا
مجری المفرد المعرفۃ ولم یذکرہ لقلتہ وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بدلا
جمعا بین العوضین دون الیاء فقالوا یا ابتی یا امتی احترازا عن الجمع
بین العوض والمعوض عنہ فانہ غیر جائز وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم فحذفوا
ہذہ الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی
لا بالنظر الی الابن ایضا فانہم یقولون ابن ام وابن عم فی الوجوہ
الاربعۃ مثل یا ابن یا غلامی فقد رایت ای وجہا من تعین الیاء

الیہا

یا ابن اخ ویا ابن خال بل یقال

وسكونها وبان ام وبان عم بحذف الباء والكف بالكسرة وبان
وبان ع بابدال الباء الفا فالوا بزيادة وجه شذ في المضاف الى علم
وبان ام وبان عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة كسرة لاستثقل
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان ترخيص المنادي جائزا
في بابه وطول اللفظ تقاضا وترخيم المنادي جائز اي واقع في
الكلام غير ضرورة شعرية وعدت اليه فان وقعت اليه ضرورة فهو
الاولى وهو سوغه غيره اي غير المنادي واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
وعدته اليه اي في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادي حذف الكلمة
للتخفيف فخرج بهذا ان يكون ذلك التخفيف قصدا بترخيم المنادي
ويعلم منه ما لم يقصد به ذلك كحذف الترخيم مطلق بارجاع ضمير الى
الى الترخيم مطلق واشير بالمرور الى الاسم وشرطه اي شروط ترخيم
على تقدير الاول او شروط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على
اربعة امور اربعة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة
حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف بقيد او لا يكون الوصف مع دوال
اجزاء المنادي نظرا الى المعنى والاصل الا يكون آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
الترخيم فيها بالكلية وان لا يكون مستغاثا لان المحذور اما الالتباس
اثر النداء فيه مع المضاف او الى فلم يرد عليه الترخيم الذي مع خصائص

في آخره ي المنادى خصوصا ي بجر بالتخفيف ليعتبر
اخرى مقدرة الى الحرف ع

بجب بالوقف اكيد وصل شاذ ع شذ جبا ته وطالما جبلة وقنى كرم
ع بشذ ع

وهو مقصورا بزيادة الالف لان الزيادة تاتي للحذف ولم يذكر المصنف
لانه غير داخل في المنادى عنده وهو في بعض النسخ فكانه من تصرف النساخ
مع ان وجه اشتراطه عنده دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاصل عدم
فيه زيادة الالف في حرف لمد الصوت اظهار المتضح فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان يكون جملة لان الجملة مجتنبة بحسب اصلها فلا تتغير بالنقص
الرابع احد امرين وجودين وهو ان يكون المنادى اما علما
على ثلاثة احرف لان العلمية بمنزلة التخفيف بالترخيم لكثرة هذا العلم
مع انه لشهرته يكون فيه نفي مخلة والبس مع ما ألقي لزيادته على الثلاثة لم
يلزم نقض الاسم عما قبل بنية العرب بلا علة تؤثر واما اسم جنس
تاء التانيث وان لم يكن على ثلاثة لان وضع
الثلاثة على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقوفا يجوز فيه بازيادة بعد الترخيم على ما سيجيء
سقوط الحرف لاصح وهو ما بقيا، نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على ما سيجيء
لان في ذلك بعض دليل الترخيم مع ان ... ابقاء كان فصيحا على
اذا تعلق آخر بالشبه ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يسبق الى
لفظه كورة الا ما شذ من نحو يا صاحب ومع شذوذه مالوجه
في ترخيصه كزة واستعماله منادى او ما وقع من بيان كسرة ما قبل الترخيم شرع

كره بما برسه او تقع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعده الواو وقد تقدم الكلام
لوكها وتقتح ما قبلها وقد استعملوا ابتى لانه لما جعل عبرة ما تكون الشعر
صيغتها فكانت او يا بان تبوسع فيها باستعمالها في غير المناوي والمندوب
في اللغة تبكي عليه الحاد ونحوه فاستعمله ليعلم ان مورد عبرة تفقد
في البكاء دليل ذكره في المتنع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا
او حكما بما يأتي او لا. فالمتفجع عبرة ما يتفجع على عدمه كالميت الغير الكامل
الذي تدب للمتفجع عليه وجودا يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عبرة ما يتفجع
والمسرة والويل اللاحقة للمندوب لفقد الميت فاندرج في المتفجع المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا بعيداه واخرج المندوب
بوا من زايدة الف ولام دخولها عليه بخلاف يا فاقة ونحوه فانه مركب مبني
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المناوي اي مثل عمرو يعني ان
المندوب يجوز فيه ما جاز في المناوي المضاف من الاعراب والبناء مثل
ذلك القسم من المناوي كما اذا كان مفردا معرفة يضم وذا كان مضافا وشبهه
ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه تابعا لمرفوع المناوي لورود المنع
كره لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في الموصول
اي اجر المندوب سلامة الصوت المطلوب في الندبة وان خلف اللبس
اي التباس ذلك اللفظ بغيره بزيادة الالف بغيره عدلت الى حرف

مع جنس لم كره جر المندوب بمن كرر امن مكاذا اردت ندبة غلام مخبزة
قلت وا غلاماكيه لاو غلاماكاه لانه ليس بندبة غلام مخبز واذا
اردت ندبة غلام حرمت مجلس قلت واغلاماكي او ليم بسكون الضمير
واغلاماكاه لانه ليس بندبة غلام مجلس قلت وغلاماكمك لها اي
الحق بآخره الحالات في حال الوقف بيانه ولا يندب من الموصول
المتفجع عبرة الا الاسم المعرف الذي اشتهر المندوب به بعد الوفاة
بمعرفة في ندبة المتفجع عبرة فلا يقال لمن ارجلاه اذا اشتهر بهذا الوصف
من نقل اليه ويعرف به بعد ان وجب ما عبرة وامتنع الباقي
لعدم الصفة المندوب بل يجب ان يؤتى بالموصوف مثل وا زيداه الطويل
لان تمام الموصول كتمام المضاف بالمضاف اليه لانه جزء تمام فيه
فيجب كالجزء بخلاف الصفة فانه يجوز بعد تمام الموصوف التخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل يا ابن المومنينا ولم يجز مثل يا ابن الطويلا حلا
ليوانس ويجوز الى في الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من اتصال المضاف بالمضاف اليه فهو في المعنى
اتم منه وبهذا بدأت فان الطويل زيد لا غير فجعل المضاف
وهو منع بران وحكى يونس ان جلاضاع له فدحان فهاك والجمعي
الشامينا والجمعي القوح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف الندا

الا اذا كان مضافا مع اسم الجنس ونعني به ما كان مكررا قبل النداء
سواء عرف بالنداء كيا رجلا لان نداء ما لم يكثر كثرة نداء العلم نزل
منزلة النداء ام يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى الا مع
اسم الاشارة فانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيها مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيقبح
بهذه امر المعارف التي يكثر فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع جل عرف
النداء كلفظ الله فانه لا يكاد يجيء الا مع ادخال الميم المشددة عوضا عن حرف
او يجيء بدل كقولك اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض عن هذا
الى يوسف ولفظة اى اذا وصف بذي اللام كقولك اى ايها الرجل اذا
الرجل او بالمضاف الى ذي اللام كقولك اى عبد الرجل اى يا ايها الذي
الحق هذا الاسم المفرد بالمضاف الى ذي اللام والمضاف الى اى موازنة
لغلام زيد افعل كذا في الوصلات كما لا يزاد اى جنس اى رجل
فيقتدى ارما كقولك اى انت وبا اى ايك وشبه حذف حرف النداء هذا
الجنس قبيح قليل اى عرضي يا ليل حذف حرف الندا هنا قليل مع ان اسم جنس
شذ وذلك لانه اخرجه عن جنس ما يكثر نداؤه في اقبل مخلوق
فانه يكثر وقوعه في قبيل على ام يستلق فجعله وقوله الله مخلوق وحذف حرف النداء
عن المخلوق مع انه اسم جنس شذوذ اق في اطرق كرا اى كروان وشبهه

حذف حرف النداء عن اسم الجنس وترخيم غير ما ذكر فيه بعيدان يكون
بقولهم اطرق كرا اطرق كرا النعامة بالفارسية كرك ويطرق حتى يصيد وانما جاز
استغاثة ذي مرة بزيد نك فدعا عبده وجعل الى عرفجة مضافا الى ذي تخلصا
المنادي لقيام قرينة فجوا لا يبعد ا بتخفيف الاخير اصله حرف نداء
حرف نداء اى يا قوم اسجدوا للقمر بفتح الواو وخول بضم اللام تحذف قراءة
الا اسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان بعد حذف
ادغمت نونها في لام لا واسجدوا فعل مضارع سقطت نونه بالنصب الثالث
مفعول به لاسجدوا والرابع الى وجب حذف فعل الرابع مفعول به فيما لا
مفعول به اضمر اى قدر عامله الرابع له على شريطة التفسير اى شريطة
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بشرط يكون
في تفسير العامل عا بعده واغا وجب حذفه لئلا يجتمع اداة التفسير والمفسر
اى اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
اخر به عن كزيدا ضربت ولا يريد به ان طلبه الفعل او شبهه مطلقا
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده كزيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضارب مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العامل
في ذلك الاسم بضميره اى بعامل ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل وشبهه مشتغلا بعامل ضمير
الاسم

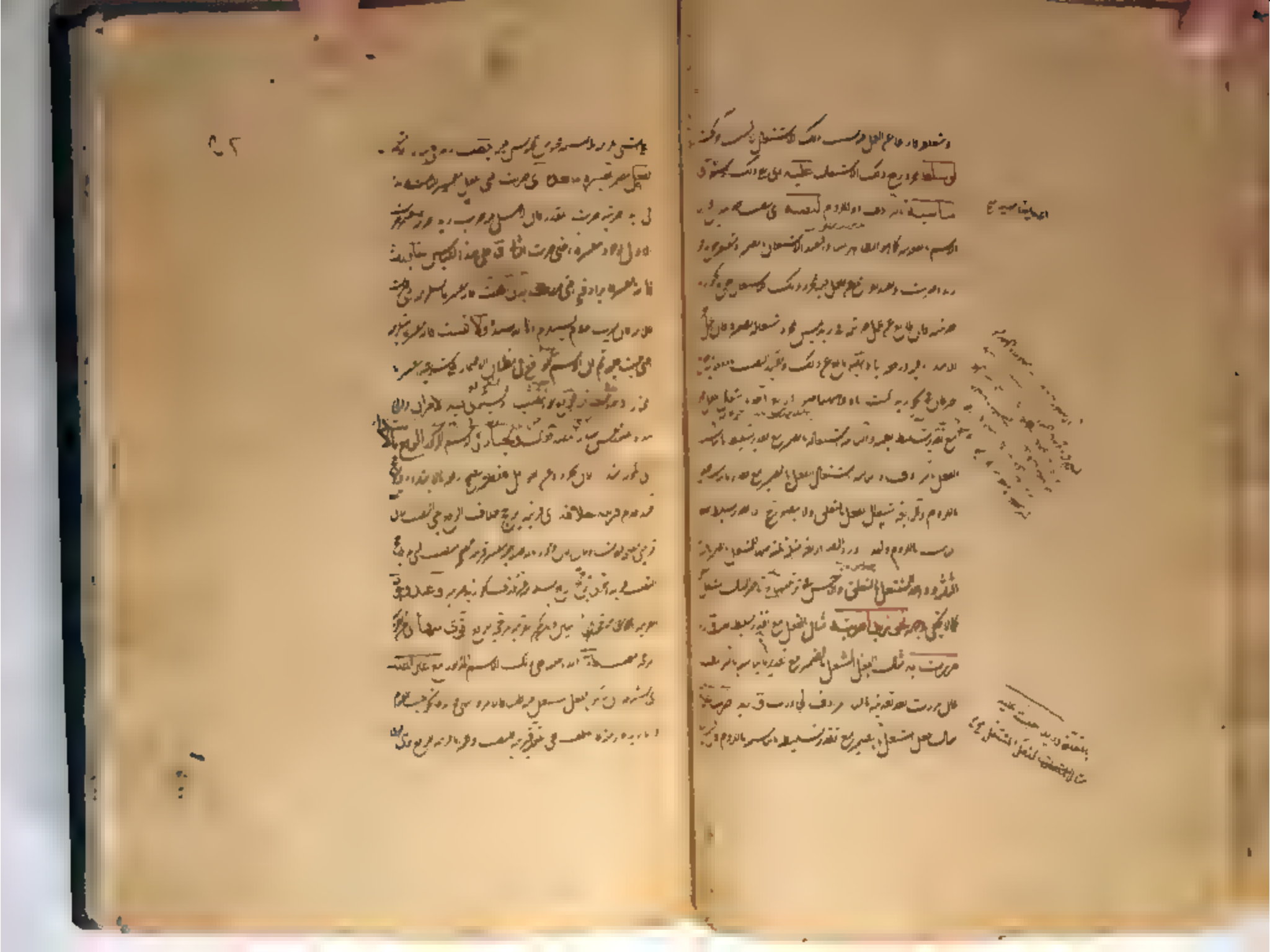

واذا وقع فی حیز النفی فهو ای الاسم المذکور یجوز فیه الامران ای النصب والرفع

یلزم بعده ما یصلح

واذا لم یقع بعد ما ذکر ای بعد لا النافیة للجنس بل وقع بعد غیرها من حروف النفی کما فی قولهم ما انا قائلا ذلک ولا ان قال ذلک او بعد لا المشبهة بلیس کما فی قولهم لا رجل ظریفا عندک ولا امرأة منطلقة ای لا رجل ظریفا کائنا عندک ولا امرأة منطلقة کائنة عندک او بعد لا التی لیست لنفی الجنس کما فی قولهم لا حول ولا قوة الا بالله ای لا حول حاصل ولا قوة حاصلة الا بالله او بعد لا التی لیست لنفی الجنس اصلا کما فی قولهم لا بل شعیرا اکلت ای بل اکلت شعیرا او بعد لا التی لیست لنفی الجنس بل لنفی الوحدة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل رجلان ای لیس فی الدار رجل واحد بل رجلان او بعد لا التی لیست لنفی الجنس ولا لنفی الوحدة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل امرأة ای لیس فی الدار رجل بل امرأة او بعد لا التی لیست لنفی الجنس ولا لنفی الوحدة ولا لنفی الحقیقة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل رجلان ای لیس فی الدار رجل بل رجلان او بعد لا التی لیست لنفی الجنس ولا لنفی الوحدة ولا لنفی الحقیقة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل امرأة ای لیس فی الدار رجل بل امرأة او بعد لا التی لیست لنفی الجنس ولا لنفی الوحدة ولا لنفی الحقیقة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل رجلان ای لیس فی الدار رجل بل رجلان او بعد لا التی لیست لنفی الجنس ولا لنفی الوحدة ولا لنفی الحقیقة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل امرأة ای لیس فی الدار رجل بل امرأة

* مع الاسم المذکور بعد لم ولن ولن لانها یذکرون معها

جاز فیه الامران ای الرفع والنصب بلا تنوین کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل رجلان ای لیس فی الدار رجل بل رجلان او بعد لا التی لیست لنفی الجنس ولا لنفی الوحدة ولا لنفی الحقیقة کما فی قولهم لا رجل فی الدار بل امرأة ای لیس فی الدار رجل بل امرأة

٥٤

لأنّ عامل تقدیر الرفع یلزم
یکون جزئه بتدآنات ماسر

الا الله علی الجواز فی الامکان کما حیث فیه ایکره فاکرمه وفی ما قبل الامر والنهی علی وضع وقوع الاسم المذکور قبل الامر والنهی مثل زیدا اضربه وزیدا لا تضربه واذا اخبرت فی هذه المواضع ای بعد حروف الاستفهام والنفی واذا الشرطیة وحیث وما قبل الامر والنهی النصب فی الاسم المذکور ای فی هذه المواضع مواقع الفعل ای توضع وقوع الفعل فیه کما ان النصب فی الاسم المذکور وقع فیها الفعل تقدیر: وانما قلنا وذلک لان النصب فی الاسم المذکور وقع فیها علی حروف لیس للتفسیر ای لیس ما هو مفسر فی حال النصب لکم حتی یکون مفسرا فی هذه الحالة حیث ما هو مفسر فی حال الرفع بالصفة فلا جرم ان الحکم علی الاسم المذکور فی حال الرفع مع الواقعة التی هی المقصود او صفة له مع حال النصب التی هی المقصود فان الاسم المذکور فی حال النصب ما هو مفسر فی تقدیر النصب ووصفه لا یجب ان یکون وصفا للتفسیر وهی الصفة فان المرکب لا یجتمع مثل قولنا اما کل شیء خلقناه بقدر منصوب کل شیء لا یجتمع بشرط التفسیر مع رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له کان موافقا للنصب فی ان المقصود لکن مخالفا له بالصفة لاحتمال کونه قوله بقدر خبرا ومرجعا للمقصود وهی الحکم علی کل شیء بانه مخلوق لنا بقدر لانا نحکم علی کل شیء مخلوق لنا انه بقدر فانه لا یحتمل کون بعض الاشیاء الموجودة غیر مخلوق له تعالی کما هو مذهب المعتزلة فی الافعال الاختیاریة للعباد ویستوی کلامان ای الرفع والنصب فلنتکلم الآن علی کل

في الترب

تعاقبت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي فعنده او في داره
وكذلك والا لما صح العطف على الصفوي لعدم الخبر اي المسند الاول فانه
اذا عطف الكلام الذي وقع فيه الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اعني
خبرية انشائية فصح رفعه بالابتداء والنصب بعامل الفعل والوجهان مستويان لحصول
المناسبة فيما في الرفع يكون الاسم معطوفا على الجملة الكبرى التي هي المنسوبة وفي النصب
يكون معطوفا على الصغرى وفي نسخة فان قلت السلامة عن الحرف اولى فلم
عدل عنه قلت قرب المعطوف عليه قاض قلت لا تفاوت فيه والبعد الآتي
الخبرية قرينة غير منفصلة فيها قلنا هذا باعتبار المعنى والا باعتبار اللفظ ان العطف
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد دخول حرف النفسير
والمراد به ما يعم ان ولو فان الاولى كانت من حروف الربط فحقه ان
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه
حرف التخصيص وهو الا وهلا ولولا ولوما واذا يجب النصب بعدها
لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا الحوال زيدا ضربته ضربت
شان الحرف الربط والا زيدا ضربته شان حرف التخصيص وليس
ان يذهب به منه اي من مذهب الاخفش على شرط التفسير فان
وان كان يظن في وهي النظر الى انه مما يفسر عامل ما بعده على شرط التفسير والحق فيه النصب
بوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقيق ان

وانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عن نصبه لكنه لكن بحسب
الوسط جيء هو او مناسبة نصبه لان ذهب به لاجل النصب وكذا مناسبة
اعني ذهب فان قلت لا تجر المناسبة في اذهب فينبغي ان تجر
ينصبه مثل يا ليتني لم اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا ذهبت
الذهاب به او يا ليته احد بالذهاب به او اذهبه احد قلت المراد بالمناسبة
ما يراد ف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد المسند اليه فان اتحاد المسند
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال الثاني
بالابتداء ونصبه خبرها بالمفعولية ليس من باب الاشتغال على شرط التفسير
لما تجر رفعه النصب وكذا اي مثل ان زيدا ذهب به قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاشتغال على شرط
التفسير لانه لو جعل من اجل التقدير فعلوا الكل شيء في الزبر فقوله في الزبر
ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم
لم يوقعوا افعالهم في الكراس الكاتبون او قعوا افعالهم كتابة اعمالهم وان كان صفة
لشيء لزم ان يكون خلاف ظاهر الآية قلت المعنى المطلوب اذ المقصود ان كل
شيء من اعمالهم كائن في الزبر مكتوب فيها حتى الفعلوه تعالى وكل صغير
وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على
ان كل مبتدأ والجملة بعده صفة لشيء والخبر في محل الرفع على انه

بحث التحذير

خبريه اى تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الدار بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد يسبق الاسم المركور اذا كان العامل مشتقا نحو
بصيرة او مشتقة امرا او نهيا والمختار فيه النصب والظاهر ان قوله الزانية
والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة من هذا القبيل واخل تحت هذه القاعدة مع كثرة
التفوه فيه على الرفع الثانى رد بانه قد يعرض له ما يقتضى الرفع كما اذا
عرض له ما يقتضى البناء نحو زيد ضربته وكما اذا عرض له ما يقتضى
الجر نحو مررت برجل ضربته وليس لا يلزم التفاوت نحوا على غير المختار كما ذكرت والمصنف
لا خرجه عنها تفاوت ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط معنى الشرط عند المبرد وكم الجنس
واللام فى الزانية والزانى مبتدا وموصولة فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى
صلته كالشرط فى خبر المبتدا وكما اذا الفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لا لانه جملة
الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل فى خبره فما بعده وقع تسليط الفعل المذكور بعده
على ما قبله فنصب فيه الزوع والا به جملتان مستقلتان عند سيبويه
واذا الزانية مبتدا محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر فاجلدوا
اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة طلبية لا محل لها
من الاعراب والفاء فيه للسببية اى ان ثبت زنا احدهما فاجلدوا وقيل زيدت
تشبيها بجزاء الجملة التى بعد شرط جزاء اخر فيمتنع تسليط فعل ما قبله عليه فيتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء لمعنى الشرط ولم يكن الا به جملتين

بحث التحذير

فهى كما فى قولك زيدا ضربته فالمختار فيه النصب وانما يترجح
بالعطف على فعلية قبله او وقوعه بعد ما يختص بالفعلية نحو ان زيدا لقيته
الرفع الدائم فى ذلك الرافع الى وجب حذف وجب مفعول به فهذا التحذير
واما وجب حذف الفعل فيه فسيجئ الوقف عليه ذكر وهو فى اصطلاح
علم النحو تنبيه المخاطب على امر مهم ليفعله او يتركه وهو
اما مستحسن وهو فى اصطلاح النحاة مفعول اى اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية نحو اتق الله وخذ بيد ابنى حذرك العامل التحذير فيكون مفعولا
مضمرا او ذكر تحذير فيكون مفعوله مما بعده اى مما بعد ذلك العامل او
ذكر المحذر منه مكررا بصيغة العامل عطفا على حذرا او ذكر المقدر فى
اثر فعل هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه فتأمل لكنه
وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او لتضربن اياى ذكر
مكررا للاعانة ووضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى العامل اشعارا بانه محذر منه
نحو حذرت مناياك والاسد واياك وان تحذف هذان شرطان
لاول نوعى التحذير ومعناه بتفسيرهم الاسد والاسد فتفسك وبعد تفسك
عن حذف الاول منهما وموخره بالعصا وبعد حذف الاول عن نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحاصل ان اللازم تعيد الاسد الموخر
عن نفسك تحذيرا منه لا تحذيرك منه والعرفى الطريق مثل الذى فيه
اى قم لطريق الخير ولا تجلس عليه اى تقدير فى قول النحويين غير صحيح انه

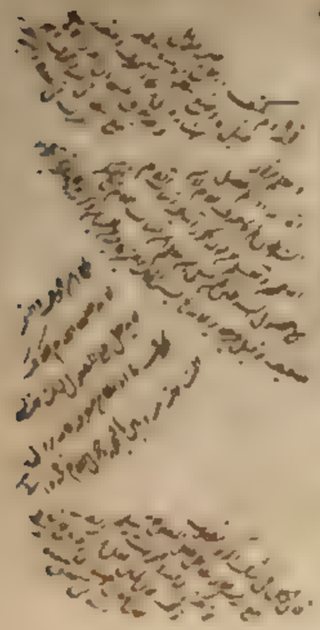

وهو كان تقدير لزم ضمار وعرفه فحاصل لفظ وجاز حذفه في البيت وكان لكل
اتفاقا في اللفظ والنية فلا حاجة بنا اتفاقا في البيت الى الشروط بل الحاجة اليه
اذ يكون في حذفه عرم اللفظ والنية اذ ان وأما لو حذف ضمار لم
يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير الاسم فيجوز حذفه كما يجوز ذكره اذا
كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا كجئتك لشرب لبنا
الفعل المعلل به اي تحقق فاعله وفاعل عامله تحقيقا او تقديرا فان لم يتحقق
ليس بمعلل اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما كضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد او متغايرة
جنسا لا بالاعتبار ويكون زمان وجود بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل المعلل بعض زمان المعلل اي في الجملة وكجئتك
اليوم لوعدي مرتك امس فان الشرط
بعض الشرط له بهذا الشرط مرتبط فيتعلق بفعل يليه وسقط تعلق المرتبط به كما
ذا دخل شرط منهما المفعول له تجد ي الى فعل المعلل بان كان
فاعل منهما حالة في صدور الفعل عنه والمفعول شروع الفعل عنه فحاصله معنى
اسند اليه المفعول كما اسند اليه فاعل وجود في المفعول وقيده له بالمصدر المجرور
واحترز عن كونه نفسه بما جوزه بعض النحاة من استناد الفعل الى الظروف

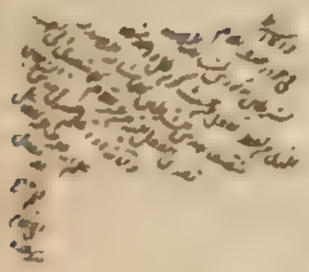

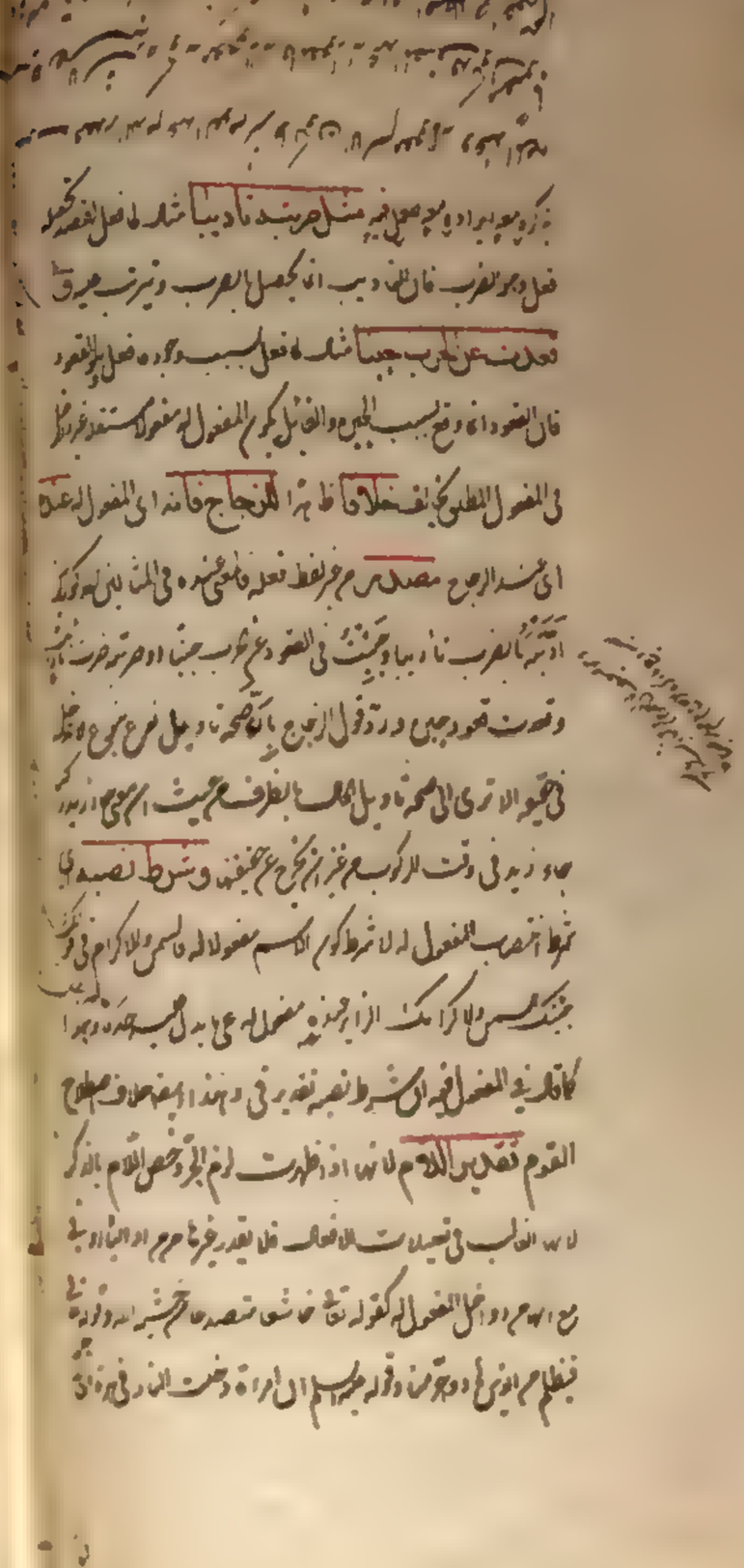

غير المسند الى الفاعل نحو ضرب زيد وانما سمي مفعولا به لانه
في صيغة الماضي من باب التفعل او ثبات في صيغة المضارع المجهول من
التفعيل وحل في متعلقة به لانه المفعول وحل فيه الحال من المفعول
المطلق من غير فرق بين ان يقع الفاعل والمفعول الا ان الاول اذا وقع
به مثل ضربت زيدا قائما شارك المفعول المفعول وخصوه فان فائدة الكلام
ومفعولية زيد الاتي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه وهو مفعولان حقيقة في زيد في الدار قائما شارك المفعول المفعول
حكما فان فائدة غير المسند في الظرف الاتي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستتر في ضربته حكم زيدا قائما
شارك المفعول لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة اليه المفهوم من لفظ هذا ولا شك ان دلالت على المقصد
المتكلم الاخبار به عن نفسه حتى يفيده في نظم كلام الشراح انه ويفيد زيد به مفعولا
لفظيا مفعولية اتي باعتبار معنى اشير اليه الخارج عن منطوق كلام
المتكلم وهو وقوع القيام عارفا في مفعوله المطلق وعاملها اي عامل الذي
او الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
الظرف مقدرا بفعل وشبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو غير تركيبه
الفعل نحو زيد ذاهب ابوه وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل

والمفعول كقيد منه نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير
فانه يدل على نسبة الفعل والمفعول المطلق من حيث هو فاعل ومفعول
في سيل سيل فلو قال ضرب زيد عمرا اكبين لفظ او معنى
اي سواء كان الفاعل والمفعول المذكور في وقع ذلك او لفظا اي لفظ ان يكون
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام سواء كان ذلك
لفظ منطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل
الفاعل عم المفعول معه لكونه في معنى فاعل والمفعول المعنى ونحو
انقلت شديدا اقامة معنى حرف التقريب نحو وكذا به في قوله تعالى
البيكما ان كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فلانه الفاعل او المفعول كقوله تعالى بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم لان ما الفينا
عليه ان ذلك هو ملة ابراهيم او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو غير المضاف اليه
فلان ذلك هو المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح فجاز حذفه
كما في قوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها
القرية والمضاف اليه غير وانه فان العير ليست هي القرية بل مفعول المضاف

تانی الشرطیه ویکفی فی ان یعرف الکلام عن ظاهره ویحمل قوله

وصاحبها معرفه مبتدا واخبر عنه بقوله فی هذه الشرطیه ان یکون نکره وقوله

اوسلها العراک ولم یردوا ولم یشفق علی بعض الابل البت

للبیه بصف حمار الوحشی والاتن یقول ارسل حمارا وحشا الاتن وکان الحمار

الارسال البعث والتخلیه یعنی ارسل وما برحه فی ارساله عن عرکه غیره حتی

ولم یردوا ای لم تمنعه عن العراک ولم یشفق ای لم یکف عن بعض الابل

ای علی انه لم یتم شرب بعضها بعد الدخول والاصل هو ان شرب البعیر

ثم یردهم یعنی الی الماء وبه حل بان البعیر یعطش بعد الشرب فربما عطاه

ثم بل شرب یعقل مرة واراد به ههنا النفس بدخله بعضها فی بعض اخرا او المعنی

علی بعض مثل بعض الدخال وعرت به وحل وهو مثل فی تعسیر الشیء

سئل بالنکرة فلا یرد نقضا علی قاعدة الشراح کون صاحبها نکرة وما وجه بها

احدها ان المصادر لا افعال محذوف ای تعرک العراک وتجرد وحده

ای انفراده وتجدد جهدک فهذه الجمل المغیره وقعت حالا وهذه الجمل

منصوبه علی المصدریه وثانیها انها معارف وضعوه موضع النکرات

ای معرکة وحده وجهده اقامة صوره وان کان معرفة فهی فی التقدیر نکرة

فلا حسن توجیه بصوره المعرفه وهی فی المعنی نکره فان کان صاحبها

ای صاحب الحال نکره فحقه ان یکون فیها مسوغ یسوغ التخصیص وهو فی المعنی

وکاسم المفعول کقوله مغروب تابانا والصفة المشبهة کقوله جریحا ظهرها

او مبهما مستفهما فی الکلام او غیر صریح به او وقعته بعد کاد

والتشبیه فی کونه ذا زبد فابانا کما تراه کالحا والتمنی والترجی کالتشبیه

کقوله یا زبد فابانا ولیتک عندنا مبقیا والعقیلة فی الدار قابانا کما یجب

صاحبها وشرطها ای شرط الحال ان یکون نکره لان الکلام

والغرض من تقیید الحدث المنسوب الی صاحبها بالحال تعریف زمان

الغرض وان یکون صاحبها معرفة لانه محکوم علیه بالمعنی فکان الاصل

فیه التعریف غالبا ای لیس الشرط ان یکون صاحبها معرفة بل جمیع ما

یدل علی غالب مواده ای الاکثر وبیان ذلک ان مواد وقوع الحال

فصیل احدها ما یکون ذا الحال فیه نکره موصوفة کقوله تعالی وجاء رجل من اقصا

قوله وسئل او مختصة عن المعرفة کاستفهام کقوله تعالی فبهت الذی کفر

ام ام عند فان حصلت امر اعلام کل امر آدواه فهو یشبه الاستفهام

کقول انا رجل اکبر آو جهل نفض للنفی کقولنا ما انا برجل جاز کون

علیه الحال کقوله وانا بعلی ذا ما یکون ذو الحال فیه نکره موصوفة

مواده وقوع الحال واکثر ما یرد هذا القسم وقوع الحال من النکرة

کون صاحبها معرفة فقوله غالبا قید لاشتراط کون صاحبها معرفة لا کون صاحبها

معرفة حتی یعتبر ان غالبیة کون صاحبها معرفة المنبئ عن مخالفة بعض مواد

لا يتقدم على ذي العمل المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
وان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم مجاوزته الى ما كونه في مجرور عن نائب
ضاربة زيد وهند ان العمل تابع وقوع الذي الحالي والمضاف اليه لا يتقدم
او المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر فقد خرافيه
وذكر البصريون لتصوير تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو الحق عند المصنف ولعدم ذلك
على الاصح نقل عن بعضهم الجواز واستدلال بقوله تعالى وما استمسك الا كانت
تماسك والفرق بين حرف الجر والاضافة بان حرف الجر موضوعة للفعل كالفاعلية
والمفعولية فكانه جزء من فعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت زينب
بهند فكانك قلت اذهبت زينب هندا فالباء ورجب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوبة محلا
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بان الكاف حال من الكاف والتقدير
واضربهم حالة كونها مثل ضربي رستم كافرة بعجز بصدر كالازدواجية
وان تكلف ونعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان دالا
مشتقا وجامدا صح ان يقع حالا من غير تاويل بالمشتق
القصد الى التشبيه وتوصل به وهذا رد على الجمهور الذين
شرطوا المشتق في الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان وقوع الحال المشتق مثل بسر وطبا في قولهم هذا بسرا
اي الذي قبه موضوعة اطيب منه رطبا وهو ما قبه علاوة صرفة فصار كانها

ولم يكن مشتركة بينهما وبين معرفة كجاءني رجل وزيد بل لانه
ما كان من حيث هو نكرة فهو مختص بالنكرة وجب تقديمها
اي تقدم على معرفة تخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى صفة او خبر والصفة
بنفس الصفة في النصب في مثل قولنا مررت برجل راكب لم يدم في سبب
الوضع وازم بنفس طرد الباب ولا يتقدم اي لما لم يتقدم
فاما كعمرو فاعدا على العامل المعنوي قد عرفت في فصل نواصب
وان اجوه مقدرا بالفعل والاسم الذي مثل لفروف والشبيه هي ذاك
فاما كعمرو فاعدا على العامل المعنوي اتفاقا خلاف الظرف اي كخلاف ما اذا كان
العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز تقدم معمول
الظرف على العامل وجوزه الاخفش مع تقدم معمول ذلك كزيدا
في الدار فاما مع تاخر المعمول عن الظرف فانه وافق سيبويه في نحو
فاما زيدا في الدار ولا اتفاقا في الدار زيدا اتفاقا وكجعل ان يكون
وان كان مشبها بالظرف فيه خلاف ايضا ان الظرف تقدم عليه
المعنوي لتوسعهم في الظرف وان لا يتقدم عليه هذا هو حكم الظرف
والخلاف في العامل المعنوي واما جملة وشبهها في العامل المعنوي كما هو مقرر
فالمراد هو الخلاف الذي ذكرناه وسيكرر يتقدم الخلاف في العامل المعنوي كذلك

لعدم قوة المستقبل كالمسببة فالمضارع المنفي كما في زيد ما يقوم الآن او غدا بخلاف
او في زيد ما يقوم علامة او في غد بخلاف زيد ما يقوم غدا او في الآن على الاصح بخلاف
زيد وقد خرج علامة او في غد بخلاف زيد قد خرج علامة او في غد بخلاف زيد وقد خرج
زيد وما خرج علامة او في غد بخلاف زيد ما خرج علامة او في الآن على الاصح بخلاف
زيد وما خرج غدا ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد ظاهرة او مقدرة
قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا او تقديرا الماضي المثبت الواقع حالا
ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من فاعله نحو جاء زيد وقد ركب
يجوز ان الماضي المثبت اذا وقع حالا ان يكون مصدرا بالواو نحو جاء زيد
الى زمان التكلم فلا بد من قد حتى يقرب به فيقارنه وهذا بخلاف يجب ان يكون
فانهم لا يجيزون قد لان هذه لا تفيد هنا سوى ما افادته الواو فلا تعد ظاهرة في نحو
قولك جاء زيد ما ركب علامة او مقدرة نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف يجب ان يكون مصدرا بالواو وقد
يجوز ان حذف قد فيهما بتأويل قوله تعالى حصرت صدورهم بقولهم
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو كالك والتقدير
جملة حاليته وانما لم يشترط ذلك في الماضي المنفي لانه قريب فيشمل زمان
الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة عليه كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا محمدا اي يرشد

محمد يقربه حال اي غاب وقوله محمد بالاضافة لفظا او تقديرا وان كان نكرة
والخبر كقولك اكرم رجلا كيف جئت اي جيئة وكيفما بفتح الميم وان
وقوله تعالى يجب ان لا نفرق بين احد من رسله اي يجب
بجملة محذوفة ويجب في كل موضع حذف العامل فيه لقيام الحال المؤكدة
اي التي تؤكد لمضمون جملة مضمونها اي لا تنفصل من صاحبها ما دام موجودا فالحال
بخلاف منتقلة والمنتظرة فيها العامل كقولك المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفة غير منفصل عن الابوة في غالب الامر اي احمده بفتح الهمزة
وضمها في حمدت الله مرجعي لكشفه وضرت منه حتى نفسي او من ضحك الامر
جبه والمعنى اتحمدت اليه تحمدت وضرت منها على نفسي او ضحكت منها
عجبا وقال صاحب المفصل اي المقدرات عندي ان يقدر بكي تعطوها
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقدرة
اي مؤكدة لمضمون جملة احتراز عما يؤكد به لا ليؤكد بعض اجزائها كالفعل
في قولك علمت انا ازيدا منطلق لان زيدا لا يكون منطلقا الا بالعلم
بمنطلقا او كان فعليه فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في
قوله خالدا فيها بالنصب انه حال مؤكدة لمعنى فعل مشتق ولا يجب ان يكون
الا مؤكدة لان يكون عند تلك الجملة غير مستبعد لان يصير لها بالفعل فيها وقت
لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله لاضربن هندا فانها بالنصب

يجب ٥ ٥

المبرما والاسم المذي بين الابهام والحزة به عن المبهم والمبرم
في علم التجويد فهو بين برفع الابهام عن شيء بل هو ترك المبهم والمبرم
المستقر اي الثابت او المستحق في المعنى الموضوع له عرفت انه لو تجرد
قال المستقر والمكان نجب اللغة هو الثابت مطلقا ثم عرف له
اصطلاح وهو المعنى والحزة به عن كل ما جاز به عن فوقه جاز به
الابهام عن فوقه عما يكفي في المستعمل فيه
فقد والموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف البيانات كما يقال
فان هذا المثال موضوع للمفهوم الكلي بشرط استعماله في جزئياته او الكل
جزئي يعرض له الابهام في هذا المفهوم الكلي في واحد او احد عن جزئياته على
ان الابهام انما هو بحسب الموضوع له او المستعمل فيه فهو صفة لما يحل به
هذا الابهام لا ان الابهام الواقع في الموضوع كما عرفت انه موضوع له والذي
يقع به الاحتراز عن عكس البيان في قولك رجل عالم فان كل واحد من
لفظ رجل موضوع لشخص معين للابهام فيه لكن لما كان عالم يرفع الشهرة عن ذات
الذي الواقع في اي شخص لعدم الاشتهار لا الابهام الموضوع عن ذات
او عن وصف احترز به عن النعت والحال فانه يرفع الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
ما وضع الرطل مثلا للنصف من قفيز علمنا ان الوضع له معنى مبهما متميز

ع موقف على النصف كالرطل وما هو كذلك فهو مبهم بالنسبة الى ما
ي جنسه فانه لا يعلم من نجب الوضع انه من اي الحبوب نقل او غيرها مما هو من جنسه
فانه لا يعلم من نجب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام عن
الثابت في نجب الوضع اتبع بصفة او حال فمن رطل بغدادي وزن رطل بغدادي
الابهام لذاتي قيل بناء على ما مر من ان الابهام المستقر عن الذات لا يقع
والتعلق فانما يرفعان الابهام عن الوصف ملكوذا او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم غير فاحذ كور وكوزطل زيتا والمقدرة
كخاتم زيد نقسا فانه في قوة قولنا خاتم شيء منسوب الى زيد ونقش فيه
الابهام عن ذات الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو
يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن معرف ويكفي في جميع الجملة
المشبهة والمضاف معرفا صفة مفردة وما يقيد الشيء اي يعرف به
قدره ويبين به غالبا اي في غالب المواد والاكثر اي رفع الابهام متعلق
يتحقق في قفيز مذا رفع الابهام في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه
اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وستون
ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل هو نصف من وكذا الجزاف
كالكيل كقفيز من بر او كالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس

على التمرة مثلا زيد او مرادا به مقاديرها في نحو الصبرة وقوله عندي
ان فوقك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وزراع ثوبا وعلى تمرة منها
وكم درهما العدد والموزون والمذروع والمكيل لا غير واما المقدر منه فهي
الاسماء الثلاثة لانه كان مطلق التمرة التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في
رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في قوله على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المفرد بل ذكر بعضها وسمى تمام الاسم المركب مفردا
لان كمال اضافة مبهما والاسم قبل الاضافة مع التنوين وفي التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لاضافة ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما فاشبه التمر الآتي بعده المفعول الذي قوله اقسام الاسم
فان المفعول الذي يقع بعد تمام كلام فيتصيد ذلك الاسم التام فيتم به
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء اذا قامت مقام الفاعل لكونها في غير الاسم
كما كان الفاعل يجب الفعل الذي يلزم التعريف الذي هو جزء اول الاسم وكما
كان يتم الاسم فالاضافة معها لا تجب التمر عنه فلا تقول عندي الا ثوبك
فيفرد اي التمر وان كان الاسم تاما مثنى او مجموعا ان كان في التمر جنب
وهو ما يشابه اجزاءه في نفع مجموعا واجزاء على عقيل وكثير فلا جنبة في تمر
وجهه كالماء والتمر والزيت والطرب بخلاف رجل وفرس لان المقصود
الانواع اي ما تنوى النوع او الجنس فيشمل المثنى والمجموع لانه لا يدل الا على ما وضع

عليها فلا يخلو ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالمثنى نظر لانه
كما يقال طاب زيد جنسين تمر وجاز ان يقال طاب زيد جنسين تمر
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالنوع ما يعم الجنس سواء كانت
بالصورية الكلية او الشخصية وجمع اي لو ورد التمر مما فوق الواحد
جاز اجمع ما لم يقصد الواحد في عبارة اي عبر بجنس كما عندي من تمر ثلاثة
او ثوبا ثم ان كان اي المفرد المقدر تاما منونا او بنون التثنية
او المعنى ان وجد التمر متلبسا بتنوين المفرد او بنونه التثنية فانه لما دل
بها فقد التمر حازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدر الى التمر
بانية باسقاط التنوين او نون التثنية جواز اشائعا كثير الحصول الوقوعي
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف كخمر خل زيت وسواء السبيل
والا اي وان لم يكن منونا او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا لقلة في نون الجمع كعشرو دراهم اما في اضافة مفرد
يلزم اضافة المضاف فهو خطأ كما في نون التثنية فلانه جاز ان يضاف الى غير
التمر فتريك عشري رمضان بالاتفاق لكثرة اي جزء ايام فلو اضيف اليه
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم عشرين من رمضان فلا تضاف
فهو صورة الالتباس ايضا فلا تقل ليكون الباب اقرب الى الاطراد

وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اى الاول كما يرفع ابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بهذه الوصف
والارزع والاكيل والعباس نحو خاتم حديدا انى تميز
الجنس نام منوين فانتصر تميزا والمنتصب اى خفض التمييز بالاضافة وغيرها
اليه الكلى المستعمل المحصل الغرض مع لغة والمقصود غير المقدار فطلب تميز
لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى
اى القسم الثانى التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدار وقولى عن
كان اللفظ الموصول عن ذات مقدار فى النسبة وجملة لكن ما كان الابهام
فى مفرد النسبة تستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم رفعه وقولى
عن نسبة مقدر اعلم انه ينبغى ان يقابل ما فى هذا القسم للمفرد المذكور
فى القسم الاول اذ ليس المجرد النسبة لا تميز فى جملة اى النسبة كما يرفع
او ماضاها اى ما شابهها عطف على جملة وتوهم ان
نحو الارض مخضرة ماء او اسم مفعول نحو الارض مخضرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو فى نيابة
ولكن كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيدا رجلا مثل طاب زيد
نفسا التمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا فانه
ما شبه الجملة والتمييز فيه يصح ان يكون ما انتصب عنه والمتعلق وجيب

فرق فى التمييز من جملة وما ضاها فهذان الثلاثة مع قوة ادعوا شبهه
فانه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا على ان قولك
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من الثلاثة
غير ان ما غير فيه بحسب الحقيقة اورد للكل من التمييز الواقع فى الجملة او ضاها
غير اشارة الى ان غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والا ورد على غير اضافى
مع ان المنتصب عنه والاب على اضافى محتمل لهما والا بوة عرض اضافى
والعلم عرض غير اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة
عطف على قوله فى جملة نحو انجبنى طيب نفسا وزكه لانه ظاهر التمييز
والاضافة اليه وابا وابوة ودارا وعلما اورد بهذه الاشارة الى
وفى ما سبق وزاد عليه قوله ودره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة بحسب ما اورده صاحب المفصل مثلا التمييز المفرد
قد يكون الضمير فيه بمنها كضمير ربه رجلا وكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير مبهما مفسرا
والابهام يكون فى نسبة الدار اليه والدر فى الاصل اللبن الذى فيه كثير
فاريد به الخير اى الله خيره فارسا والفارس اسم لعالم الفروسية ما يصح
فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فى الفرس ثم ان
ان كان اى التمييز مما لم يكن نصفا فى المنتصب عنه اسما لا صفة

بصوجعله لما ينصب عنه والمراد بجعله له جعله له بالوضع وتغييره فيه
جاز ان يكون ذلك التغيير بان لا اى ما انتصب عنه بان يكون تغيير
وضع الاعلام عنه وقد ان منصوبة متعلقة بان يكون تغيير ايضا ما ينصب عنه
وذلك كضرب القوابس واحوال مثل ابا في طاب زيد ابوه فانه يصح ان
عبارة عن زيد قد زال يكون تارة تغيرا عن زيد اذا اريد بالنسبة والطيب له
بالنسبة اليه وتارة ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تغيرا عن متعلقه باعتبار الطيب
المسند + متعلقه وهو ابوه وقولا اى وان لم يكن التغير عنه تمام بل كان بعضا من
المنتصب عنه اعم يصح جعله ما انتصب عنه فهو متعلقه خاصة كما في
زيد ابوه وعمرو وجاز ان هذه الاشياء ليست نفس التصنيع
ولا يصح جعلها له بالتغيير عنه بها فهو متعلق زيد وكونه المقدر عن الشبه
المنسوب الى زيد فيطابق لما قبله فيما اى فيجاز ان يكون تغيير
كان نفس الوصف او محتملا له والمتعلق وفي تعلق المتعلق ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه اذا كان المراد بالمتعلق ما انتصب عنه مثل طاب
اباه والزيدان ابوهن والزيدون آباؤه واما لو سبق تعلق مثل قولك
طاب زيدا اباه اذا اردت اباه فقط وطاب زيدا ابوهن اذا اردت
اباه وجده او طاب زيدا آباؤه اذا اردت آباءه واجداده او
كان المقدر بهن اذ قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذ قصد تثنيته اورد

تثنيته او قصد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى والجمع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته
او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كقولك طاب زيد
عرقا الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها
النوعية فانه اذ ذاك يجب تثنيته وجمعه كقولك طاب الزيدان عرقين والزيدون
عرقا اذا اريد ان متعلق الطيب عرق كل من الزيدين او الزيدين نوعا من
العرق فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ما دونه جريا على قولك زيد رجلا فان معنى
كان في الاول كانت الصفة له اى ما انتصب عنه لان المتعلق لان
الصفة ليست ذي موصوف فالمذكور اولا بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد
واذا كان الوالد ولدا لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
كأبا وطبقه الواو بمعنى مع والتطبيق بمعنى المطابقة اى كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها وجاز ان يكون
بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اى كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونه حاله لضميره واجمت فعال اى الصفة المذكورة

الحال ابدا لاستقامة المعنى على الحال كخطاب زيد فارسا به
من حيث انه فارسا وحال كونه فارسا لكن زيادة من فرد كذا
درة فارسي وقولهم عزة قابل يؤيد التمييز لان من زائدة في غير
الا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ
قد يمدح حال الفروسية بغير ما من الصفات ولا يصح التمييز على هذا
اذ كان ابهامه بالاتفاق فلا يقال عندي احد عشرون درهما
زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
ضعيفه كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي عدم
المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من فعل
الصريح او الغير الصريح لكونه مرجع المعنى على الفعل نفسه او
زيد اباي طاب ابوه او فاعل له اذ جعله لازما كونه فاعل
عينه اي تفجرت عيونها او اذ جعلته متعديا كونه مفعولا لان ما
والفعل لا يتقدم على الفعل لكونه ما هو بمعنى الفعل وبهذا ظهر
ان الالف في قولهم امتلا الاناء ما هو حرف المعنى فاعل للفعل
حاجة الى جعله متعديا لان الكلام ما قصد اسناد والامتلا الى بعض متعلقات
الاناء وهو على سبيل التجريد وقد يقع الابهام فيه لاجرم يفسر بما
ما فهو في معنى حتى اصلا، ما الاناء فاعل معنى وذلك بعينه

مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة قد يرتفع الابهام عن شيء منها
الى زيد وهو التي رة فاعل في قصدك التي رة لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة والبها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التمييز في مثل المثال واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد ذلك القانون
خلافا للمبرد والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على العامل
قياسا على الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وسلكها في
هذا التجويز في قول الشاعر انجرسي بالفراق حبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب على تقدير ما كاد نفسا تطيب فانه يجوز
في كاد ضمير الشان للتكبر وبه يفسر تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا
عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تسمح وبقبل
تحمل ان يكون ضمير الحبيب على تقدير ما تنبه بعضهم على هذا توجه ما كان الناس
لتفسير راجع الى الطيب باعتبار النفس اي المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب
تكلف وتعسف غير قادح في الملك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى اصطلاح اتفاقي على تسمية هذا الوجه الغير الصحيح
في التعريف كما فيه اشارة الى تسمية اعرف كل واحد من

تطيب اليها نفسا ما عليه وما على
تقدير ان يفسر ضمير كاد الحبيب
ونفسا تمييز عن نسبة ما هو

ان الكل واحد منها اخرج ما خصه لانه كيف اخرج ما لا يصح عليه
منصل ومنقطع فالمنصل هو الخارج اى الاسم الذى خرج
واحترز به عن غير الخارج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد فى
نحو جاءنى احد الا زيدا او اخرج مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا
اى مقدرا نحو جاءنى القوم الا زيدا اى ما جاءنى احد الا زيدا بل اخير الصور
واحترز به عن كجزئى القوم لا زيدا وما جاءنى القوم الكل زيد او كبعض
المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها على خلاف
من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذى لم يذكر
فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة هم كلهم عن زيد او لم يكن من جنسه كقولك جاءنى القوم
حمار. وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا وجه يصح تقديره به
وثانيا بما يخصص له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ردا للاخفش المنقطع
وجوبا اذا كان واقعا بعد لا الا بعد كلام مجرد وغيره على ما
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا الى المتصفة وخلفى المستثنى بعد باقل فى
فى كلام موجب اى مثبت ولا نفى ولا استفهام نحو جاءنى

ونكت هم

لا زيد واحترز به عن نحو ما وقعت فى كلام غير موجب لا يتعين وجوب
نصب ما بعد الا فيجوز ههنا الى قيد اخرج وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان لا يكون المستثنى منه مذكورا فيه نحو ما قرأت الا اليوم كذا فانه
منصوب بالحرف فيه لان الاستثناء ان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا
الى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد ما او خلا الا الى فعل
الجر الى هذا القيد اذ هو الاخراج مثل قرئى الا اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا
المنصوب والعامل فى المستثنى اذا كان منصوبا هو الاستثناء عند البصرية
فعل العدم او معنى الفعل بتوسط الا او شئ يتعلق بالفعل او معناه تحقيقا
منوبا او له نسبة لما نسب اليه وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
مستثنى منه ما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غير كنحو
جاءنى زيد القوم وما جاءنى الا زيدا احد لا متناع تقدم البدل على المبدل منه
او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد ما كنحو
ما فى الدار احد الا حمارا فى لا كثر اى فى الاكثر اللغات وهى لغة اهل
الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى الاكثر فى المذاهب النحوية فان اكثرهم اجروا المنقطع
مجرى المتصل مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور رفعه الا بالعطف وهو لا يصح
الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يصح بطريق الرؤية والغفلة

احتراز

قوله اورد ... المستثنى ... فعل ... المستثنى ... صح ... المستثنى ... منقطع ... المستثنى ... منصوب ... المستثنى ... فعل

واما بنو تميم فقد تقدم في الفعل ما يكون فيه كما يكون فيه بلا فرق
وقد جاء القوم زيدا بهما بكثرة دون البدل وما بعدها لا يكون فيه بلا
يصح حذف قوم بهما يوافقون الذي زيدا في ما يجب نصبه كقوله تعالى
اليوم عاصم من امر الله الا من رحم اي من رحمه فمن رحمه هو المرحوم المعصوم فذكر
وخلا في العلم فيكون منفصلا او كان بعد عدا وخلا في المستثنى
منصوب بعدها وجوبا اذا كان بعد عدا عن بعد وقد جاز الامران
قال [illegible] منصوب لانه مفعول به لفعل محذوف
جاني القوم عدا زيدا او بعد خلا عن خلا كقولك جاني القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بين كقولك ذهبت الامير عن البلد
وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من وصل الفعل فيتعدى بنفسه وكذلك
هذه الفعل بحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في
صورة المستثنى بالا التي هي ام باب الاستثناء وفاعل ضمير راجع الى بعض
الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه والى بعض متعلق من المستثنى منه
والتقدير جاني القوم عدا او خلا بعضهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا او
في محل النصب على الحالية وهم بظاهره قد يكون اشبه بالا التي هي الاصل
في باب الاستثناء في الا كثر اي منتصب بعدا وهو في الاكثر
الاستعمال على انها فعلان ماضيان وقد جبر الجر بها على انها حروف جر
الشيرازي ثم اعلم خلافا في جواز الجر بعدا الا ان النصب بها اكثر وما خلا

وما خلا الى المستثنى منصوب ابدا وجوبا اذا كان بعد ما او خلا
ان ما فيها مصدرية مختصة بالافعال كقولك جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
تقديره خلا زيد وعدا عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلو او عدو بعضهم عن زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا
بمعنى وهي الحالية بحمل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي حاوا خالين بعضهم عن
زيد وهي مجاوزين بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بعدا
في الفصيح زايده ولعل منه ام جئت على ما مر ولذا لم يعده بعد ولذا لم يقل
في الكثرة وكذا المستثنى منصوب بعدا بئس كقولك جاني القوم ليس زيدا وبعد
لا يكون كحسبك هالك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدها
انما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مفهوم وهي في التركيب في محل النصب على الحالية وعلم انه لا يستعمل بعد
الفعل الذي مستثنى متصل الا مجرورا ولا ينصرف فيها وتكون فيه
في المستثنى النصب على الاستثناء وبخلا البدل عن المستثنى منه
بما بعدها حال من الضمير المجرور في حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
منكرا من النكرات اي اذا كان بعدها بدا وذلك الاستثناء مثل
عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب اخترازا عما اذا وقع في كلام موجب

واجماع

مرجب

فانه منصوب وجوبا كما مر وقوله انما ذكر المستثنى منه احترازا عما لم يذكر المستثنى منه فانه يجر بحسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر بحذف الجار وهي اما صفة للكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منفيا ولا منفيا على المستثنى منه لان حكمه فيهما كما في قولك ما قام احد الا زيد بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ولا مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على البدلية وهو الطريق الراجح في المستثنى وهو جائز غير مختار وانما اختاره البعض في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو لسبب تشبيه بالمفعول به بالاصالة وهو سقطه الاول باعراب البدل بالاصالة وغير مستوفى اي المستثنى على حسب العوامل اي بالحقيقة بان يعمل فيه عامل الرفع والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويجعل قولك الا زيدا بمنزلة الا فرسا في قولك ما مررت الا فرسا بالنصب لانه فرغ ما قبله العامل عن المستثنى منه فاعمل فيه ما بعد الا بالنصب كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي وجه ان المستثنى ليس في غير كلام الموجب وشرطنا ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما مر في مثال الا زيدا اذ يصح ان لا يضرب القوم احدا الا زيدا بخلاف قولك ما مررت الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد الا زيدا

الا ان يستفيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كوقوف كل حيوان بحركة فكما لا يصح عند المنع الا التسليط او يلوح بذلك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين فيدخل في المستثنى منه مثل قرأت الا يوم الذي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا فانه لا يريد المتكلم جميع ايام الدهر بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك والقابل لان يقول الا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في موجب في بعض الصور فقال لا يستقيم على تقدير عموم المستثنى منه بل على حكم ما مات الا زيد فتبين ان يشترط ان في غير الموجب استغراق المستثنى منه لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع شائع فيجوز مثل هذا التخصيص في مثل ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل حد من جماعة مخصوص اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين ما نحن فيه وبين ما مر في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الكلام عدم استغراق المنفي على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك في الكثير وعلى العكس واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما لم يقل قائل في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا

وقرينة ان زيدا ليس له ظهور قرينة دالة على بعض معاني المستثنى منه المخصوص
الخاصة قرينة على زوال وعدم ظهورها في الباقي فلو قام في الباقي بعد قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل قام القوم اي القوم داخل قرينة
فقلت ضربت الا زيدا فانه ظاهر ان في تلك الصورة مما يستقيم المعنى بدون
عدم وجدان قرينة لذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثم اي من اجل ان الوقوع لا يكون في الموجب الا اذا استقام المعنى
لم يجز مثل ما رأى زيد الا عالما اذ معناه ما رأى ثبت رؤية
لكون المعنى زيدا ما يجامع جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم المعنى
قال شارح الرضي لكن يحصل صفات ما يمكن ان يكون زيد جاهلا
محالا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على ابتداء غير في صفة
العلم كما لك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وفي بعض
نسخ درج في صورة الاستقامة وما يجيء في لفظ انه يمكن مثل هذه الاشكال
ارجاع جميع الموارد الكاذبة عند صورة الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربت الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب
او المقصود منه الب لغة في غير المجيبين على ضربت وان افعل ذلك
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اي على موضع
المستثنى منه لا على لفظه كما على لفظ المبدل منه قدر الامكان مثل ما حاءني

قوله لان النفي النفي اثبات مشتمل على اثبات
لانه عينه وما قصد به النفي النفي يتوقف
على قصد النفي وقصد الاثبات لا يتوقف
عليه فهذا ليس عينه م

من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لانه وقع في حيز النفي
وقيل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع على محل صحيح
لانه فاعل ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به
شيء مرفوع على محل شيئا لانه منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ بيس في اكثر
مرشح وجاء وقع في بعضها فهو صفة المستثنى قيل عاد وصفه به ليدل يلزم
استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى مرشحا لم يرد عليه صفة غير
مشبهة اولا وخص المستثنى عالا يرد عليه صفة غير الشبهة لكان ادنى تغيرا للفظ
واذا تعذر البدل على اللفظ يصار الى الاول لان من الاستقامة
لا زائد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مشتملا على
النفي الا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الاثبات فلو ادخل على اللفظ وقيل
من احد الا زيدا بالنصب لكان في قوله قولان خاص زيد فلزم زيادة حرف بعد الاثبات
وذلك غير جائز وفي صورة قبل الاخير قبل لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
الا حد فيها الا زيدا بالنصب لان فتحة شبيهة بالمفعول به لانها حصلت
بالفعل فهي كالنصب في الاصل بالفعل فلا بد من تقدير لا احد فيها او حكما لفعل فيه
بتلك الفعل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك لفعل فيه وما ولا لا يقدران لا جميعا اذ لم
يكن بدل الا بتكرير العامل وحكما اذا كتفى به خوفه على المبدل منه واعتبر سراية حكم البدل

فيه في قوة النقد برحال كونهما عاملين في المستثنى المحل ٤ البعد البعيد
اى بعد ما ثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
اى بالا وما عمل فيه وقد انتقض النفي بالا حيث تعدى فاعل النفي
البدل ٤ اسقط حمل ٤ المحل فصار مرفوع ٤ انه عمول ٤ محل احد وكذا
بالخبرية قلت لا احد في هذا المثال عملان من الاعراب مثل قريب وغير
بكلمة لا وهل بعيد وصورته بلا شبهة فلم اعبروا عنه بكلمة البعيد القريب قلت
لانه مثل القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا كما عرفت
كلمة البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شبا الا انه
مع انتقض النفي فيه بالا لانها الى ليس علمت للمعلمية
فلا اثر لنقض معنى النفي بالا في عمل بقاء الامر العامل على
اى لاجل ذلك وهو النصبية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس للمعلمية
ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما عمل ليس فيه فانه يجوز ان ينتقض
نفيها بالا فتوقف فيها وامتنع ما زيد الا قائما با عمل ليس فيه فانه لا يجوز
وقد ينتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى
بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد كما
مضافا اليه وبعد حاشا في الا كثر لكونها حرف جر في الاكثر
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومفعولا به المستثنى

اى ليس ٩

فيه اى هو النفي ٩

ذهب الى المستثنى منه كما ضرب القوم عمرا الا زيدا اى زيد ضرب عمرا
وغرب عما فيه اى في باب الاستثناء والصفة اى جعل ما يجب ان يكون
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه ما ذكر
مستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغيرا اى كلمة غير في الاصل صفة
لانها مشتقة ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
الاتصاف بالوصل غير زيد كالمستثنى عما ذكر وجه كثير في كلام العرب لكنها
حملت على الا واعطيت حكمها في الاستثناء خلافا لسيبويه
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت
لا عليهما اى على كلمة غير في الصفة اى لاجل الاتصاف بها في الصفة عما
اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى وهو جمع متعدد فوجب
ان يكون موصوفها مذكورا لان متعدد كما قد يكون متعددا اى غير مثل حاصل
وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا فيوافق حالها صفة حالها اذ الاستثناء
اذ به لها في الاستثناء شيء منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اما ان يكون مجتمعا كرجال او متفرقا كالقوم وزيد والحكم في شيء
فرع فيه كرجال رجلان الا زيد منكور اى منكور لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا تقدير الاستغراق
اى تقدير ان الشارع به الى ما عداه يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل

الهمز ما دام ما هو جمع اصله
لا يكون فيهم مره
منه

لا عدم تساوي قطع جاز تقدير ان ليس رجل منهم الا زيد ولكن زيد منهم لان
لقطع غير محصور وانحصر نوعان لان الجنس المستغرق نحو جاءني
فرجل او رجال او بعض منه معلوم للعدد نحو جاءني عشرة من رجالكم او عشرون منهم
اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا جاز الوجهان نحو جاءني
وخلا بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله جاءني عشرة منهم
الا زيدا وانما يصير وصفا بشرط ان يصح حلول الا محل الا وهي غير لتعذر
الاستثناء عند وجود ما يفتضر الا بمعناها غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان ما يحل به الصفة غالبا فنحو قولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جاءني الا رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال
الا واحد او الا رجلا واحدا وانما قلنا وانما كان ما كانت ذلك نادرا ثم بقيت
الملة الآية شيء بيان هذه الجملة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض
آلهة جمع اله ودلالته فيها على عدد تحصر الا الله اي غير الله لفسدتا
اي لخرجتا عن الانتظام فالواو في الآية بمعنى او لانها تابعة لجمع منكر غير محصور
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة بخلاف نحو ما جاءني رجال الا زيدا
وفي الآية وجه آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على ان ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله فجاز ان يكون في فيهما

تمهيد

آلهة غير المستثنى عنها بخلاف ما لو كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل
على ان ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله وجب ان لا تفسدا
وانما قال النحاة يستلزم المغايرة ولم يقل يستلزم الغيرية لان
اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ويجب بسببه جواز وقوع
الصفة موقع الاستثناء قال الكوفي في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وغيره اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل ما يتعذر فيه الاستثناء
تعين كونه صفة الفرقة ان قال الفرقة ان الصفة لحل ما لا يستثنى منه
والواجب ان تقابل الفرقة بالنصب وحمل التنوين على التشهي
وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف
والشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
وانما افصل بالجزء الصفة الموصوف وهو قبيل واعراب سوى
وسواء بالنصب على الظرفية اي بعاد عن ظرفيتها لانك اذا قلت
جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب
الاصح وسوى بمعنى غير يوصف بها عند لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز وقوعها على الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير متمكنين
تصرف الاسماء وهم بمعنى سوى العدوان وتابعهم كاردو وعلم الاشتراك
ان سوى اذا خرجوه عن الظرفية اما بنصبه استثناء او الرفعه فعلى انه

نقل عن خط الشريف رحمه الله

سوء وفي الحديث ربوع وشل هذا في استكمال الرفع فيجب تعريفه
بالحرف كقوله تعالى لعله تقع بكم بالنصب خبر كان واخواتها
واستعرفها في قسم الفعل انت بالرفع هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعد به المسند له دخولها ان يكون
الى اسمها وقوله بعد دخوله على اسمها وخبرها وهو شك ان ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر للاسناد الواقع بينهما اجيب بان بعد
لا يكون بعد دخولها بل يكون فيبقى تعريف المبتدأ بشل كان زيد بقائم وما
وشل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على ضرب وقام ابي زيد
المثالين المعرف والمسلم فوات المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبق ذكره
اليه في خبرها واخواتها مثل كان زيد قائما وما من احد في الدار
واخواتها كما في خبر المبتدأ في قسامه واحكامه وشروطه كما بينت
في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حالة كونه معرفة
بحقيقته وحكما كما سنذكره للمخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا لبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
تقديرا كان المطلق زيدا او كان غلام زيد بخلاف المبتدأ والخبر
فان الاعراب فيهما او في احدهما لا يصلح للقرينة لالتقائهما فيه على

ان فيه رائحة لبس وكذلك اذا تقدم الخبر على اسمها كان وخبرها
جيء ولا قرينة هناك لجواز تقديم الخبر كما ذكر في وفي الحديث
عمله اي عمل خبر كان وهو كان لاخبر كان واخواتها ويكثر
من هذه الافعال كان واي اختصت بهذا كثر استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
وكثر في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد اسم
ما اجده اسم بعده او جد نصب الاول ورفع الثاني وجوبا فان
في كان عمله خيرا فخير وشرا فشر خبر فخير جواب معنى ان كان عمله خيرا
فهو خير وشرا فشر خبر فشر محذوف اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوله
مثل هو خبر وجوبا وضعفوه بكثرة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي ان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حرف لا يليه
فلما سلم حذف الفعل كان انفصل الضمير المتصل منتقلا
فقيل ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها واكثر النحويين على ان الخبر
محذوف فتقدير انا انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما
على كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحذف ما حذف من الخبر

او حرف الام او لا لام فيه وقد عرفت في قولك نحو قولي ولا عشرين
درهما لك مثلا ينبغي كرة مشبهة بالمضاف وقولك في النسب الشيء
مثلا بينهما كرة مشبهة بالمضاف وقولك في النسب الشيء
فرقة مثلا بين كلمتين فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
حال مذكورة قبل كان مفردا بانتفاء الشرط الخير فقط وهو كونه مضافا
او شبيها به اي بينهما نكرة غير مضاف ولا شبيها به لتغيرت عنه نحو قولهم
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا لتغيرت
او نحو ما ينصب به اي مبنيا كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالنسبة الى
النصب في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم بالنسبة الى الجر والياء والا لم يكن مبنيا بل معربا مقدرا
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط

او حرف الام او لا لام فيه وقد عرفت في قولك نحو قولي ولا عشرين
درهما لك مثلا ينبغي كرة مشبهة بالمضاف وقولك في النسب الشيء
فرقة مثلا بين كلمتين فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
حال مذكورة قبل كان مفردا بانتفاء الشرط الخير فقط وهو كونه مضافا
او شبيها به اي بينهما نكرة غير مضاف ولا شبيها به لتغيرت عنه نحو قولهم
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا لتغيرت
او نحو ما ينصب به اي مبنيا كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالنسبة الى
النصب في لا مسلمات لك والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم بالنسبة الى الجر والياء والا لم يكن مبنيا بل معربا مقدرا
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط

فلا يصح جعله مطلقا
مع المضاف

او حرف الام او لا لام فيه وقد عرفت في قولك نحو قولي ولا عشرين
درهما لك مثلا ينبغي كرة مشبهة بالمضاف وقولك في النسب الشيء
فرقة مثلا بين كلمتين فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
حال مذكورة قبل كان مفردا بانتفاء الشرط الخير فقط وهو كونه مضافا
او شبيها به اي بينهما نكرة غير مضاف ولا شبيها به لتغيرت عنه نحو قولهم
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا لتغيرت
او نحو ما ينصب به اي مبنيا كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالنسبة الى
النصب في لا مسلمات لك والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم بالنسبة الى الجر والياء والا لم يكن مبنيا بل معربا مقدرا
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط

او حرف الام او لا لام فيه وقد عرفت في قولك نحو قولي ولا عشرين
درهما لك مثلا ينبغي كرة مشبهة بالمضاف وقولك في النسب الشيء
فرقة مثلا بين كلمتين فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
حال مذكورة قبل كان مفردا بانتفاء الشرط الخير فقط وهو كونه مضافا
او شبيها به اي بينهما نكرة غير مضاف ولا شبيها به لتغيرت عنه نحو قولهم
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا لتغيرت
او نحو ما ينصب به اي مبنيا كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالنسبة الى
النصب في لا مسلمات لك والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم بالنسبة الى الجر والياء والا لم يكن مبنيا بل معربا مقدرا
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط

او حرف الام او لا لام فيه وقد عرفت في قولك نحو قولي ولا عشرين
درهما لك مثلا ينبغي كرة مشبهة بالمضاف وقولك في النسب الشيء
فرقة مثلا بين كلمتين فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
حال مذكورة قبل كان مفردا بانتفاء الشرط الخير فقط وهو كونه مضافا
او شبيها به اي بينهما نكرة غير مضاف ولا شبيها به لتغيرت عنه نحو قولهم
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا لتغيرت
او نحو ما ينصب به اي مبنيا كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بالنسبة الى
النصب في لا مسلمات لك والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم بالنسبة الى الجر والياء والا لم يكن مبنيا بل معربا مقدرا
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط

ان تصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع تناقض شرطه كقوله مررت
الا واحد لا اثنان ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرة ولا في الدار غلام رجل ولا امرة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه
الصور ليست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلتنافي الجنس
فيها واما في المفصول فلضعف لانه اثبت مع الفصل والتكرير
اي وجب تكرير لا لكن مطلق لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عن
من مع نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب لهل
في الدار رجل ام امرة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ولم يوجب
اي هذه قصبة ولا باحسن منها اي لهذه القضية هذا جواب
عن سؤال مقدر يقوله وان كان معرفة وجب التكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان باحسن كنية علي عليه السلام فلا رفع فيه ولا تكرار بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اي بمثقدر بمثل اي ولا مثل
له فان مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ايضا
فضل ابن يحيى الرجال لا شتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا رجل
كهذا ويقوي هذه التاويل ادراج حسن بحذف اللام لان الله ان النسبة
للنكرة وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيجب رفع

بر. على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز فيه
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب المعنى التوجيه فانه يجب الرفع
بر. عليهما الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا
في كل منهما بمعنى ليس ولا قوة عطف على محل اسم لا مع خبرها
خبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله عطف جملة على جملة
اي لا حول بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى لاستغنائه
بخبر جملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلانه
بر. بها مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا محلا على انه اسم ان حركة حركة اعراب وبكون بتقدير ان خبرا
الاول وان تقدير كل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
اي لا حول بر. قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما
رفع الثاني فلان لا زيدة والثاني معطوف على محل لا الاول لانه مرفوع
لانه خبر المبتدا المحذوف مفردا على تقدير لا حول ولا قوة موجود الا بالله
بان تقدير كل منهما خبرا واحدا وعطف جملة على جملة
اي لا حول بر. بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى لدلالة
خبر الثانية عليه وبنو الاول مع لا على الفتح لتضمنها معنى من الاستغراقية
والثاني فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلانه
بر. بها مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا محلا على انه اسم ان حركة حركة اعراب وي

قال عليه لا حول ولا قوة الا بالله بنصب
ان يكون لا التي لنفي الجنس ضعيف ووجه ضعف رفع الاول ان يكون لا
رفعه لانه عمل لا باشتراك بل كونها على ليس لان شرط صحة عملها
وقد حصل بهنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فقد
تم توجيه الاول ويتعين العطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وهو بزيادة كما
يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما يكون واذا

دخلت الهمزة على الا التي للجنس لم يتغير العمل الذي كان
اي بالنصب اذا دخل اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول الهمزة
ومعناها اي معنى الهمزة اذا دخلت على الا التي للجنس اما الاستفهام
حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندنا
ولم يذكر سيبويه الا حال الا في العرض كما قبل الهمزة ومثل ذكر السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف وردوذلك الاسكي وقال هذا خطأ لانها
كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فوجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا شيخي
حيث لا ارجعه واما قوله الا رجل جزاه الله خيرا فنادره عند الخليل
لا الا دخلت عليها حرف الاستفهام ولكن حرف وضع للتخضيض

فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا وذلك لنصب وتنوين
اي عند الخليل وعيسى الا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان عيسى الا رجل ولكنه نوى التنوين والشهرة ونعت اسم المبني
بالمبني اسمها للوجوب احترازا من نحو لا غلام رجل ظريفا الا ولك بالرفع
منونا نعت اي لا شيء وما بعده احترازا من نحو لا رجل حسن الوجه بل كيف هو
بعد حال او صفة مفرد احترازا من الفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا عند
سيبويه والاول مبني على الفتح حملا على المنفوت لمكان الا التي للجنس والاصل
وتوجيه النصب اليه اي الى النعت بحسب المبني في قوله ونعت المبني اشارة
الا مبني على الفتح ما لم يضف او يتبع فانه اذا كرر سبق فيه ذلك فيرد اذا
كذلك ومبني على الفتح ثم حتى نعت لا يكرر نحو لا ماء ماء بارد ولا مع
بصري عندك بنعت المبني لان مفرد عليه فانه بارد في هذا نعت
المنبع لا المنبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمنبوع لحسن محله لتوسط التابع
بينه ومعرب لان الاصل في التوابع متبعيتها للمتبوع حتى في الاعراب
ان ابنا رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل نحو
لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والاولان هما
نصا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب وقدرت
شذوذ بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف

عنه لا رجل ظريف ولا امرأة ظريفة
منونا حالة عن ضمير مستتر والعامل
فيه مبني احترازا من

بالنصب والالف وان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب مع

هو المشارکه

فى ثبوت جنس لاى الغلامين لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم انه
خلافا ل سيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا خلاف
لانه العمدة فيما بينهم وسيتقدم بيان الخلاف فى ذلك
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مبنى
على تضمن المعنى وهو لام الابتداء الداخلة على المبتدا والمضاف
وحكم المضاف وهو لا عرف فى تحليف اسم لا خذ فاكثر
فى مثل لا غلام لك اى لا يكن غلام عليك ولا يحذف الاسم ويبقى الخبر
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما
وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا
محذوف اى لا احد كزيد حينئذ ما ولا المشبهتين بليس
النفى والدخول على الجملة الاسمية هو المسند بعد
دخولها دخول ولا وهى اخت خبرية خبرا ولا لهما
اسميتهما لغة الحجازيين وخص خبرية بعد لذكر لان اسميتها
وجعل اسمها وخبرها اسما وخبرا لها نظرا باعتبار الخبر فجعل خبر
اليها انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذكرون
لا يجعلون الخبر خبرا اليها والاسم اسما لها بل هما بعد

(٨١)

وخبرها ما كان عليه قبل دخولها عليها ولغة الحجازيين التى جاء القرآن
بها النصب اما اذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائما
فمنتف بالاولى اذ ما بين انتهائهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائما
منتف بالاولى لانها لا تزاد مع ان فى استغراقهم وهى زائدة عند البعض
فانها مؤكدة عند الكوفيين واستغراق النفى بالاولى نحو ما زيد الا قائم او نفى الجنس
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما كان فيما
ذكر من انه اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل ليس فلا فصل
بينهما وبين معمولها بالمعمول واما اذا استغرق النفى بالا فلان عملها لتبعية النفى
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل
واذا عطف عليه اى على خبرها بوجب بنصب الجميع اى بعطف تقيد الاول
بعد النفى وجوبا ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا ولا عمرو قاعدا بل قائما
فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا وتقدم النفى
المجرد ذات صوا شتمل اى اسم شامل ليخرج الحروف الا واو الزائدة
اى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لا على نهاية م الاسم علم المضاف اليه
اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بقية الجر سواء
كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا واما فلان من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه

بالاضافة كون المضاف اليه والمضاف اليه وان كان مختصا ما عرف بكون
المشتمل على علامة اعم منه وما هو شبيه به فدخل في تعريف الجزء
مثل بستان درهم ولكن باللام وكذا المضاف اليه اللفظية وان لم
داخلا في تعريفه والمصنف قال
الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر
كل اسم حقيقة او حكما يشتمل الحل الذي يضاف اليها نحو يوم ينفع
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه كسي اسما كان نحو غلام
فعلا نحو ضربت زيدا بالسوط عرف بحرف لفظا او تقديرا الى ملفوظا كما
ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل مع بقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه وان نسب اليه الضرب
بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالمقدر في تقدير
الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مستغنا عنه بنونية
او يقوم مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي للاجل الاضافة لان
التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلا ترد ان يخرج الكلمة
من ما كتب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التعميم

من الاولى

الجزء

في التقسيم

الجزء

الغطية ج

تعميم خصيص ومنه ما قبل علامة تام الكلمة نحو يا زيد
ثم اعلم ان ما ذكره المصنف تفريعا الى كلام المفرد حيث قال بعد
بحرف الجر فالاضافة اللفظية اي غير شامل للمضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف وان لم يصرح به
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكن سلم يتم بقدر الحرف فيهما فالى المعنى والا فرجوعه
والا يتقل على من قسم اضافة مصدر مضافة وقد تكلف بعضهم في
اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
للتقوية بعد ان ضارب يتزيد في اضافتها الى فاعلها مثل حسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا زيد حسن الوجه
يتزايد الخبر فان في استناد الحسن اليه الى زيد بهام فاذا
يعلم ان الاولى مسنة حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال منه حسن الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فما يصح ان الاضافة فيه ليست
بلفظة فكان هذا التخصيص واقع قبل الاضافة فلا يكون الاضافة
الا صفة فجبت غايته والا فالتخصيص في الحقيقة هي التي
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى فقيد بقولنا
توجد التخصيص والتعميم اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سريانها اليه فالمعنوية قسمان منها ان يكون المضاف بعض
من المضاف اليه والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت
صفة غير مضافة الى معمولها بل الى غير كمضارع مصدر اكرم اليه

فجاء
بكم الاستفهام اى ابعض عدد اى فى مضاف اليه عدد جنس مضاف
وظرفه اى لا يكون مضافا لغير المضاف وغيره او ظرفا له كغلام زيد
فان زيدا ليس جنسا لغلام صادق غلبه وظرفه فى ظرف
اليه يعنى اللام اى غلام زيد او اعنى مضاف اليه جنسا لمضاف
الف وفى غلبه غير وبشرط ان يكون المضاف اليه ظرفا
غير المضاف اليه فلا يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا وبينهما
ظرفه وظرف المضاف فالحاصل ان المضاف اليه اما ان يجانس
وح ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى فى والا فبمعنى اللام
كليث واسد او لا ثم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
ممتنعة واما خاص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه ونجر الباب
فالاف فى ايقع بمعنى اللام واما خاص من وجه فان كان المضاف

خاتم الى فضة يجوز
واضافة ثوب

اليه المعرف للمضاف فالاضافة بمعنى من ايضا فى اضافة بعض الخاص
الى البعض الذى قسم الكثير كما كانت اضافة بعض الى كل
واضافة المعرف باللام تقلب الاف واللام وبالعكس فى
كزيد فى الدار ومثل فان الاف فيها لا تفيد التعريف وان كان مع
المضاف اليه المعرفة نحو قلمى فى الايهام ان يكون اليه
واضافة ثوب كقولك عليك ثوب خز اسلون وكذلك
ان كان المضاف اليه مثل شهر مبالغة فى شيء حتى صار الاشياء كالعدم
والشيء قليل ربما مثلك كان موجودا او فقده الذى كعدمه
فاشى الفعلان وكاضافة المعنوية تخصص
المضاف البه مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص

مثال الاضافة بمعنى من

خاتم من فضة وثوب من خز

الفعل الى فاعل

ان ضرب العمل
سبب الى الفاعل
المعين مع انه
غير معلوم ما هو

علم ان المسبب منه غير
صفة موجبة

ثوب من خز

وهو مجموع امور ثلثة وجوب اضافة للمقلب المخفف والتنوين
للتعريف وانخفاض التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول والثاني
لا يلزم منه ذلك ان يكون لكل واحد منهما مدخل في
ذلك لا يستلزم ان يكون باعتبار بعضها فوجد احدها
انه لا دخل له في ذلك لا يستلزم عدم انتفاء التخصيص لاحتمال
فقد التخفيف جاز تركيب الضارب زيد والضارب لزيد للحصول
التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الف ضرب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا يلزم انه لا دخل في هذا التعريف بانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان للاشتب
تقديم هذا التعريف لكنه آخر لكونه واجدة حتى فانه لو ركب
تركيب الف ضرب زيد اضافة توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم بان التعريف
بانما جاز اللام المقدرة حيث علم الاضافة مجرد اقتضاء المخاطب للفائدة
واما اذا لم يعلم فلا يجوز ادخال اللام كما في قولك ضرب
غلام قوله وعبد مالك مجرور معطوف على الضارب زيد فيكون
للعطف الواهب عبدا مالكه وهو من باب الضارب زيد
يمنع ذلك حيث ادى به بعض لبس فانه لا يمتنع هذا فانه يجوز
بقوله وضعف الواهب عبد الله الجبان وعبد مالكه بذلك
ولقوى في الفيد حتى يستدل به على عرف من اشترط

النوع ٣

الاعشى في قوله

فكما لا ج

ع

ضرب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال ان ما ذكره انما يستدل به
على استدلال به اذا لم يعلم فيه الجواز فانه يحتمل النصب حملا على
محله لانه مفعول معه او لانه يحتمل في المعطوف لا يحتمل في المعطوف
عليه كما في ربات وجهها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
بخلاف ربات وجهها بدون العطف والبيت يدل على ذلك
لانه لما كان وعبدنا معطوفا على ضعف طلبا لمعنى الواو
اي الجمع فيستوي فيه الجمع والواحد صدقا ومجازا في
الجملة او من قبيل اشعة الاقوات كما هو مذهب الكوفيين وعلى
كل فيكفي شبهه بعيد ما يحتمل منه ادعاء الخفة بانه
الاولى ملابسة علوه بالمال المجموع على ما يدل عليه قرينة التابع
قال في الكشاف يقال بالزاء المعجمة والباء على صيغة المعلوم المذكر اي
يسوق الناقة غير بعيد فعالا منصوبا على المفعولية وعلى صيغة
المجهول مؤنث وفعالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر بشتف ان بعيد موقف حركة حرف الروي فلقصيدة
دالة على سياق ضرب الرجل والضارب رجل فلا يجوز لقصد
معنى فعل ولا يجوز ضارب الرجل على كان الضارب بعد لعدم
جواز وقف التخفيف لزوال التنوين بالام فكيف يجوز قبل
الوجه الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان احدهما
الفرق بالفاعلية والفعلية والشبه بالمفعولية ليتوجه الحمل شركتهما في
وقف التخفيف والمشبه موقفين بالام وهذا مشترك

مفقود بين الضارب ومجلس التعجب عليه فياس مع الفارق
يعني نحو ضارب زيد مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
شبهه وهو الفصل بين الضارب ومعموله بمعموله فيجعل قال الرضي
يعني شبهوه وانما عدته الى الضارب في الضارب زيد مفعول
منه قال ان غير مضاف الكاف منصوب كمثل المنصوب
والتنوين محذوف لالتقاء الضمير للاضافة فانه يجوز
لا تحمل حملا الى المحوية على ضارب زيد فاعله فاعل مفعول زيد
المعلل به الغير جاز وجاز نحو هم اذ اوصلوا اسم الفاعل بهم
مجرد عن اللام بمفعوله اذا وكان معمولات متصلات لم يجز
ولم ينظروا الى تخفيف فقالوا ضاربك والقائم بكر بالتخفيف
بلا فاصل بين الضمير تم لتمام الضمير والتخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه تحملوا الضارب عليه لانها ضارب لصاحب
كالكل واحد منها اسما فاضافا الى مضمر متصل فجاز
منونة قبل الاضافة لالاضافة ولم يجلوا الضارب زيد عليه
لانها ليست ضارب واحد فالله بل على ان مفعول التنوين
في ضاربك لا الى الكاف لالاضافة وما نحن لو سلمت انه
لكان ينبغي ان ينصب ذلك الاسم على وجه بقوة الضمير منصوبا
المفعولية ثم تخفف في يقال ضاربك كما ينصب ضارب زيدا
بالتخفيف ويقال ضارب زيدا ولم ينصب ضاربك بكر بالتخفيف
سقطت الاضافة الكاف في الاضافة ويتعين ان يقول
لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل منه

الجزء

فاعله بمفعوله بالتنوين وقد اعتبر الفصل بمفعول فعل فقارب
الفصل بمفعول فعل الضارب عليه لانها ضارب لصاحب كل منهما
واحد منها اسما فاضافا الى مضمر متصل منه غير صاحبه فجاز
منونة قبل الاضافة لالاضافة ولم يجلوا الضارب زيد عليه
لانها ليست ضارب واحد فالله بل على ان مفعول التنوين
في ضاربك لا الى الكاف لالاضافة وما نحن لو سلمت انه
لكان ينبغي ان ينصب ذلك الاسم على وجه بقوة الضمير منصوبا
المفعولية ثم تخفف في يقال ضاربك كما ينصب ضارب زيدا
بالتخفيف ويقال ضارب زيدا ولم ينصب ضاربك بكر بالتخفيف
سقطت الاضافة الكاف في الاضافة ويتعين ان يقول
لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل منه

الجزء

فاعله بمفعوله بالتنوين وقد اعتبر الفصل بمفعول فعل فقارب
الفصل بمفعول فعل الضارب عليه لانها ضارب لصاحب كل منهما
واحد منها اسما فاضافا الى مضمر متصل منه غير صاحبه فجاز
منونة قبل الاضافة لالاضافة ولم يجلوا الضارب زيد عليه
لانها ليست ضارب واحد فالله بل على ان مفعول التنوين
في ضاربك لا الى الكاف لالاضافة وما نحن لو سلمت انه
لكان ينبغي ان ينصب ذلك الاسم على وجه بقوة الضمير منصوبا
المفعولية ثم تخفف في يقال ضاربك كما ينصب ضارب زيدا
بالتخفيف ويقال ضارب زيدا ولم ينصب ضاربك بكر بالتخفيف
سقطت الاضافة الكاف في الاضافة ويتعين ان يقول
لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل منه

الجزء

والالف او ضمة منه اسم غالبا واذا اضيف لا
الصحيح وهو في عرف النحاة مالیس في آخره حرف علة
والمعنى به وهو ما في آخره واو او یاء قبلها ساکن وهو کما
ملحقا بالصحیح لان حرف العلة بعد السکون ثقیل کما
لمعارضة خفة السکون ثقل الحرکة ولان حرف العلة بعد
السکون شبیها بعد السکوت في الوقف بعد سزاله
الا ینقل الیه حرکة بعد السکوت بخلاف الابتداء کما
الی یاء المتکلم کسر آخره لتناسب مثل غلامی وداری فی
وکبیی وذلوی فی ملحق به والیاء مفتوحة او ساکنة وقد تضم
آخر ایضا والاصل والصحیح ان الفتحة او الضمة اصل فی کل
واحد هو حرکة البناء یلزم الابتداء بها کما کان حرکة
فی ما بقی علی حرکة الوقف او السکون انما هو عارض للتخفیف فلا
کان آخره ای آخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم الا بنیة
الالف علی الفتحة الفصیحة لعدم موجب ان تقلب کسرة
ورحای وبذل وهی قلیلة تمیم تقلبها ای الالف یاء کما
تقلب الفتحة یاء لمناسبة یاء المتکلم وتدغم فی اب، مثل علیّ
الف التثنیة کعلای لانه لیس المراد بقاءه بسبب تغلب
کان آخره آخر اسم المضاف الی یاء المتکلم یاء ان کانت
یاء المتکلم لاجتماع المثلین فیهما هو کالکلمة الواحدة مثل مسلمیّ
اضیف الی یاء المتکلم واسقط النون للاضافة وادغم الیاء فی الیاء
فصار مسلمیّ وان کان آخره واوا قلبت الواو یاء لاجتماع الو

واحدها ساکنة مثل مسلمون اذا اضیف الی یاء المتکلم قلبت واوه یاء
وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبلها لانها ان انقلبت یاء کسرت
یوجب بقاءه قبلها بحرکة یاء وتحرک یاء الحرکة المناسبة لما قبلها
مسلمیّ وان کانت قبل الواو والیاء فتحة بقی ما قبلها مفتوحا کقولک
فی مسلمین مسلمی وفی مصطفون مصطفی فحذفت الواو والنون کما
المتکلم فی صورة اشتباه المضاف بغیره کما سیجیء الی لزوم النقاء الساکنین
ان تحرک واخیرا بالفتحة تخفیفا والاسماء الستة فی حرف النصب
فتضاف مفردة الی غیر یاء المتکلم فی والی اخی وحمی وفی الجر والنصب
فی ذا مال وفی ذا مال وفی اخی وحمی مثل مرّ وفی
یاء المتکلم فی الجر والنصب ان یقال اخی وحمی بقلب الواو یاء وادغام
الیاء فی الیاء وکسر ما قبلها لمناسبة الیاء وتبقی الضمة والفتحة
فتقول هذا اخی ورأیت اخی ومررت باخی وهکذا حمی وفوک
فمن شاء رد الیاء المحذوفة لعدم الاضافة الی یاء المتکلم وانی فصلها
منها اجاز ذلک ولم ینقل عنه المبرد ونبهانی الشهرة کما فی مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلک اختلف فی الاسماء الاربعة وانقل

قبل الیاء او الواو فی بدل

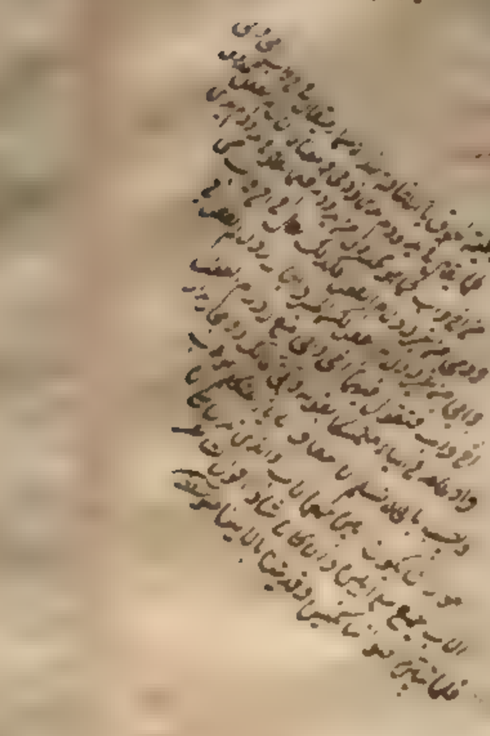

التوابع

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل النعت واصفا والوصف مبينا
والصلوة على محمد الذي اوتي جوامع الكلم وعلى آله وصحبه الذين هم
اعلام الهدى ومصابيح الدجى اما بعد فيقول العبد الضعيف

النعت ج

يكون ج

الحمد لله الذي جعل النعت واصفا والوصف مبينا

منع

النعت ع

ذ وات زبه فوقع صفة رو في الموضع الاخر التي لا يحل بها نعتا
لا يصح ان يقع صفة او توصيف اشارة الا موقفة بالجملة تجربة التي
في حكم نكرة لان الدلالة تمنع من في سيبويه كما توجد في المفرد نكرة
توجد في الجملة تجربة وانما قيمة الجملة بخبرية لان اثبات شيء
ان بناء دليل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اخر به اي مغاير له فخبرية
اي شيء لان يؤمر بقيد به فيلزم فيها الضمير الراجع لانك نكرة
للتربط نحو جاءني رجل يؤدبه قائم واذا قلت بكسر فيها الضمير لربطه بموصوفه
اجنبية بالنسبة لا الموصوف فلا يصح ان يقع صفة ارشل جاءني
عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل
حسن اذا الحسن بحال الرجل وصفة بحال منصفة اي بحال
الموصوف يعني بصفة اخبارية تحصل ترتيب منصفة نحو مررت
برجل حسن علامة او كون الرجل حسن الغلام منصفة فيه وان كان حسن
علامة دليل الذي سيجيء بحال الموصوف تتبعه اي الموصوف في
عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة اعراب فيه
وتنقيا وجرا وتعريف وتنكير والافراد وما يقابلها
كان نعت الا اذا كان صفة سببية فيها الذكر والانوثة
بمعنى في نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول نحو
جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة يجوز عليها الامران
والثاني اي النعت بحال منعوتي الموصوف يتبعه في ثلاثة
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في
تركيب اثنان وفي ثلاثة يعني يعني من تلك الامور عشرة وهي

البواقي ع

ق

نعت جارية ع

ق

نعت

الى ما

في شرح التوضيح والحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فإنه
إن الحكم عليه بالتبعية في شرح الأول لم يكتف به في شرح الثاني
بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط بل إن قيد بقيد عدم التبعية
يكون كالفعل بالنسبة للظاهر بعده وإلا بين حاله عند الشرح
وهذا معنى قولهم إجمل كون الوصف ثانيا في نحو مررت برجل
حسن قام رجل فإنه على تأويل حسن بفعل على أنه وحسن
فعل فإنه على أن الفاعل ضمير خفي كحسن يفعل فإنه
وضعف قام رجل قاعد وإن على أنه خبر مبتدأ يقعد وإن على أنه
والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل السببي الظاهر كما في نحو
ويجوز في غير حسن وإن ضعف يقعد وإن على أنه وإن يقعد وإن
كما في عدد وإن لك إذا كسرت الاسم المشبه للفعل خرج لفظه
موازنة الفعل ومناسبة لأن الفعل لما كسر فكسر ما يشبهه
مثل يضعفون وإن على أنه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر لأن
يخرج الواو من الاسمية إلى حرفية أو يجعل المظهر بدلا من المضمر
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهو مضمر لا يوصف بأن مضمر المفعول
والمخاطب أعرف المعارف وأدنى فلا حاجة لهما إلا التوضيح
وحمل عليهما غير الغائب وعلى البدل ضعف الوصف للمادح وغيره
وغيرها طرأ اللباب والأوصف به لأنه ليس بمشتق ولا في معناه
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لأنه بدل على ذات ثبت لها
قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض النسخ نونه والأوصف به
الصنعة والشارح أراد ضمن فلا يرد تعليله أنه لا يوصف بالمضمر

التحفة

وإنما كان ذلك بقوله والموصوف أخص أو مساو للموصوف
به اختصاصا بالتوضيح والمعلومية من الصفة بما عرف منها
أو المقصود الإفهام فيجب أن يكون أكمل من الصفة في توضيح
مسماه بالمعنى الذي به وقع الاشتراك فيه لو لم يكن أكمل منها فإما أن يكون أو
مساويا للمنقول عنه سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرف المعارف
في الكلام هو اسم الإشارة ثم الموصول باللام والموصولات فيهما
سواء وهو مذهب الأخفش أن الموصوف أخص أو مساو
لم يوصف في اللام الجنسية إلى غير اللام الأخرى الموصول فإنه أيضا
مساو لذي اللام لما عرفت منها من الثبوت في التوضيح نحو
جاءني رجل الفاضل أو الذي كان عندك أمس أو بالإضافة
نحو الآتي أمس أو المعرف باللام بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
أمس أو بواسطة نحو جاءني صاحب الرجل صاحب أمس
من توضيح المضاف مساويا لتوضيح المضاف إليه وإن كان مجموع
الوصف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف المعارف فإنها أخص
من ذي اللام فوقع الخلاف فيما يتناول غير الأخص فهو محمول على البدل
لأنه مذهب واحد لا التزام وصف باب بناء لأن
اسم الإشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع أن القياس
يقتضي جوازه لما مر بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما
لأنه مبني فلم يجز لأن بناء الباب يجيب أن أصل الوضع المقتضي لبناء
كل واحد منها وهو تضمن معنى لا يجامعه ولا يليق بالمضاف
بسبب تعريفه عن المضاف إليه لأن كلا استعار من المعرف

الا بحروف عشرة وليس بعطف على التحقيق وهو ذو ع
ما كان عليه ع نحو لو صنته وانا حسن ودخول الحاف على نوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فتوهم العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المشبهة بالمتوسطة بينهما حاف فيه
على ما يدل عليه شيء مما ذكر في باب التوابع والترتيب وغير ذلك فيخ جميعها
غير حاف في الصفات وفي حاف شيء مما ذكر كما في
منه غير ضرورة وحينئذ اليه وان عطف على مضمر مرفوع متصل
والمجرور متصل بل ركان او مستترا منفصل ينبغي
الا يلام عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
المتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من منفصل فتوعطف عليه ما
كان كذلك توعطف على بعض حروف الكلمة فاكتفى بمنفصل وان
بذلك فيظهر ان ذلك منفصل وان كان كالجزء منفصل من حيث
حقيقة بدليل جواز قيامه مقامه فصل به تاكيد وفصل به في سعة
ويجوز ان يكون العطف على ضمير تاكيد لان معطوف بحكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا معطوف ايضا تاكيد وهو باطل فكان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب ما انت وزيد ما كالجزء المتصل كذلك
منفصل منصوبا نحو ما ضربك الا انا وزيد ما كان كالجزء المتصل فاحتاج
الى تاكيد منفصل مثل ما ضربك الا انت وزيد وزيد ضرب هو وخالد
ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز

لام

يكون ع

سواء كان تاكيدا نحو قام هو وزيد او منفصلا نحو ما ضربتك الا انا وزيد
تاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ما ضربتك الا انا وزيد
وبعده نحو ما ضربتك انا وزيد او بالمفعول به نحو ما ضربتك انا وزيدا
بدون العطف تاكيد الشيخ وانما قال يجوز تركه لانه قد يجيء
مع الفصل كقوله ع فكيف بنفسي فقدكم وقد مر ذلك تاكيدا والاصل ترك ذلك
فاعلم ان مذهب سيبويه ان التاكيد بالمنفصل هو الاول ويكون
العطف مع تاكيد والفصل كثير في نثر والكوفيون يجوزونه بدون
والعطف على ضمير مجرور فيه نحو قوله حرفا ان واسما فاصل
بضمير مجرور بجاره لشدة حرف متصل لفاعل منفصل لان العامل يفعل
ان لم يكن ضمير منفصل جاز العطف له والمجرور بالباء سلك ضمير مرفوع
المعطوف عليه ذلك ان كان عطف على بعض حروف الكلمة كما
المجرور بغير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى تؤكد به او لا تم المعطوف عليه
كالمتصل المرفوع المتصل وفي سعة المرفوع المنفصل ويجوز ان يفصل
من المتصل بشيء ما شيء جواز ترك التاكيد بالمنفصل فانه قد يجيء
بدون الفصل نحو ما ضربتك الا انا وزيد ولا يجوز ترك التاكيد بالمنفصل
فلا يجيء العامل الاول نحو مررت بك انا وزيد لان الكاف في بمنزلة
تنوين المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجيء بالاول والثاني
كالعوض عن بدل على قولهم جئني بكيف لا يضاف الثاني مفردا وقيل
الجر بالباء كما في نحو لم يزد بك الا شبه ابو هذا الذي ذكرناه
اعني لزوم اعادة الجار في سعة وان اختار مذهب سيبويه
الجر عندهم تركها اضطرارا او اجبارا الكوفيون ترك الاعادة في سعة

المرفوع

الستة مستبين بالاشارة يوم قرب فجود شمنا فاذهب فيه
واللام من يجيب به للعطف او لوا صفه فان لبس كيف
جاز تاكيد غير المنفصل في نحو انا آتي كلهم ولا بد ل منه نحو تجتنبك
منه بشرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز بينهما تاكيد غير مجرور
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو تجتنبك جميعك جميعهم
بجاز ولم يجز العطف في الاول والرابعة التاكيد بالمنفصل وفي
الاسع اعادة الجار فقد التاكيد عين المؤكد والبدل في نحو
اكلت الخبز رغيفه او نصفه او منه قليل والغلط فيما ذكر نحو سبب
بالجنبي وثوبها وان منفصلين منه عدة تحتمل فاس منه بكر
ثوبها فلان فجئ في ربطها الى ثوبها الى الكفين مناسبة بينهما
مانعة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير معطوف عليه و
يحتمل منها العطف فلا بد فيه من تخصيص مناسبة جنبها تاكيد المتصل
بالمنفصل في المرفوع باعادة الجار نحو مررت بك وبزيد لم يجز المتصل المجرور
عن الجار الا في ضرورة لان سبب المعطوف عليه بتاكيد المتصل
مناسبة تجوز بالقيام مجاز عليه فكذا المعطوف عليه والمعطوف
عليه معطوف فلم معطوف عليه فيجوز به ويمتنع مرادا حول
المعارضة ويتكرر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه مانعا
من المعطوف وان تنتفي في الاحوال المعارضة ويتكرر الا ما يجب حرز
عن الاحوال المعارضة صريحا فقد كان مرتب وابنا وانوف
والتذكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها يتبع المعطوف

عليه وانتفى بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مانعا من المعطوف فجاز
مررت برجل وامرأة فان المعارضة معطوف على الرجل
وليس فيه ما يمنع من حيث تجرده عن اللام فانتفى تجرده عن اللام هو
جنس لام وحرف النداء او هو مفعول في المعطوف وما نحو يا شاة
وبكما فيمتنع دخول التذكير لقصد عدم التعيين اذ ليس شاة ويا رجلة لما
دخول شاكارة التذكير كريد يا رجل اقبل وذا ريد شاة وعدم شاة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال المعارضة زيد بكر
الطويل وعمرو ان كان المعطوف عليه منتفيا وجب بناء المعطوف في
نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر لاحرف النداء والا كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل هو زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناء
في نحو وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف وهو تم اذ من شرط ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فما يجوز ان يمتنع لم يجز في تركيب هو زيد بقيام او قاعدا ولا ذهب
ولم يقم في ذاهب او قائم فيكون خبر المبتدأ وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه لان الاسم ما انتفى عنه الرفع فلا بد ان يكون خبرا
عنه بالمبتدأ اهو عمرو ويكون عمرو قبل عطف الجملة عليها الجملة ولا مانع
منه ولكان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم زيد مضروب
فيضرب زيد الرجل فان يضرب فيه خبر بعد الخبر الموصول ويضرب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فلا يجوز ان يقع خبرا ثانيا لزيد
يضرب زيد الذهب قائما اي الذي في هذا التركيب فالنسبة الى

مثل المعطوف

فيضرب

ولهذا سبقه الى بعض المتأخرين فقال في قوله تعالى
فيعفو عنه الذي بيده عقدة النكاح ان الضمير
فيعفو راجع الى الولي وفيه ما فيه

فالمناسبة ان يكون معنى السببية ان عفو غير الولي
علة لعفو الولي ويكون معنى السببية مع العفو ان عفو
الولي بدون عفوه وصفة تستحق بها ريادة الاولى وهذا غير ظاهر
فيعفو زيد عجبني ان يذهب فيكفي ان يقدر فيه عجبني ان يعفو
زيد يعفو فيعفو زيد عجبني ان يذهب واذا اختلف زمان
العطف بناء على وجود ما عليه بان يعفو زمان على ما هو معنى
العطف وهو قال بعض ان رحمي اللبيب لا يظهر عند ذكر العفو
منهم محمول على معناه اللغوي اي ازالة السببين كونه العاطفين
يجعل معمولها واحدا وكثرت بين على ان العفو على معنوي العاطفين وانا
قال على معنوي العاطفين لان على معنوي على واحد فانه يجوز الالتقاء كقولك ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا والعاطف الخبر هنا شابهن فانه ان عطف فانه متناسبين
فتنافيين اي غير متخيلين بان لا يكون شيء في عين الاول وذلك يرفع
وايهم من توهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالد ضرب زيد
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل او العامل هو الاول والثاني
تأكيد له وذلك العطف كما دفع في توهم ما كل سواء نفرة وبعضا
نفرة فدفع ان عطف اي يكفي ان امر الاول وان يرتفع فيه بين نفسه
وان كان لا يكفي فقد جاز ذلك فلم يجز نحو جاءني زيد يعجبني ويعجبني
الواو لم يجز ان يقوم مقام على بين فتنافيين فلا تقول الا فانه يجوز ان
العطف يجعل شيئا كما جاز يجعل الصورة والا بوا بين الامة واحد
عليهما والا يقتضي على صورة السرج بل يجعلها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الغرض جاز في جميع المواد منه يجعل الاول نحو ما

للعاطفين

زيد ضرب عمرا وبكر خالدا وان كان الاول زيدا والثاني عمرا جاز ان يقصد بالجواز
الجواز في حد ذاته لم يرفع المانع المنصوب لجيئه في كلامهم وافتقر في الجواز
الى صورة السماع لان مخالفة القياس يفتقر الى مورد السماع
فلا يسوغ له ان يجوز هذا العطف بحيث يقيد في هذه الصورة
ايضا بل يجعله على خلاف القياس في الباقي العطف به على الاول بحيث
يتوقف على ورود السماع فيه وان لم يرد السماع فيه فلا يجوز
حتى يجوز ان يعرض في الآخرة ان كيد ما يقرر امر منسوب الى
الله وان عنه ان مع عين يجعل فاعله بناء على ان مفعوله
اي فاعله منسوبا او منسوبا اليه واثبت عنده وخلق المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المنسوب الى غيره وذلك الغير
هو العفو عنه ان مع الرفع فاعله بالتكلم الخطط وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب يحب زيد او رفع
فعل ان مع يجوز ان المنسوب كذلك قبل قبل وفاقا للتمام
السماع الا بر بما يقتضي الضرب شديد يجب ح تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ان ذلك اللفظ هو المنسوب اليه فاعل ضرب
الفعل او المنسوب والمراد بنسبة الى بعض متعلقاته كما في قطع الابر اللبق
الرفع فاعله فيجب ح تكرير المنسوب السابق نحو ضرب زيد زيد
او ضرب الا لائمة يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه
او جيئه او قبول ان كيد ما يقرر امر المنسوب في نسبته يقتضي
الضرب تكرارا او نحو المنسوب او تأكيده وفاقا لنفس ان مع يجوز ان
يتعلق المنسوب اليه بل في نحو له لافراد فانه كثيرا ما يجب الفصل

لما جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد نسبة البعض فينبغي ان
الوهم يذكر كلهم اجمع واخواته وكلهم وتنتفي دار بعضهم ونحو ما انه
هو الفرق بين جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا تقول الفرق
بين الصفة والعطف والبدل عند من اثبت التاكيد بقولهم يفترق التابع
اما البدل والعطف بظاهر خروجهما به واما الصفة فلان الوصف
للدلالة على معنى في متبوعه غالبا واما توابع المتبوع متبوعه بعض
المواضع ليست بالوصف واما العطف البيان فهو وان توضح متبوعه
فهو يفترق امر المتبوع وتحقق نكرة ان في نسبة وشمول هذا حاصل
ما ذكره الشارح وهو اي ان كيد يفكك اي منسوب الى اللفظ المكرر
مكرر اللفظ ومعنى منسوب الى ليس بحصول من ملاحظة معنى اللفظ
منه تكرير اللفظ اي تكرير اللفظ الاول ومعناه نحو جاءني زيد زيد او
جاءني زيد زيد او نحو ضربت انا ضربت انا فان ذلك في
حكم تكرير اللفظ وان كان في نفس الامر تكرير المعنى ضرورة ان
المعنى الواحد لا يجوز ان يكون مقصودا بحكم واحد تكرير اللفظ
او تكرير المعنى هو ان كيد ما صدق عليه لفظ كلهما نحو جاءني
هو هو نفسه او مركبات تقييدية وغير ذلك وبعد رجوع ضمير
الى ان كيد للفظي او صفاته اشعر وتخصيص ما نسب الى ذكر
المقصود من هذا التقسيم ان المنسوب اليه محصور وكان كيد اللفظي
وان كيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة ذكر
نفسه وعينه وكلهما وكلتاهما واجمع واكتع وابتع وابصع وابتعة
قيل ابصع وابجع قيل لم يسمع في هذه الكلمات تذكير الافراد

التفنوكي

شادر

مثل فلس بين وفلس اكتع مشتق من كتع اذا تم وابصع مشتق
من بصع العرق اذا سال وبالجملة من بصع الدرهم اذا سبك وابتع من بتع
وهو اول العشق مع شدة مغازلة وبكسر اسنانها ساسبت فيه
بان هذه المعاني وصف ما ان كيد ك ان على الصادق قال وا
ان نفس وعين يعرفان على الواحد والتثنية والجمع
والمذكر والمؤنث بخلاف صيغها افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
فتميزها العايد الى المتبوع المؤكد بقولك نفسه في المذكر والواحد ونفسها
في المؤنث الواحدة انفسهما بالراء وصيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعلى بعض العرب نفسيهما وعينيهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل نفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر وانفسها
في جمع النفس والعين اوتبين تقيدا كالقمرين يسمى الثالث
ثالثا للشيئين كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث وابتع في بعد اللذان
المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد
الى المتبوع المؤكد نحو قرأت الكتب كلها وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو استوعب العسكر كلهم وكلهن نحو خلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وابصع
اكتع وابتع وابصع بالمهملة او بالجيم بقولك اجمع فهو مذكر
الواحد وجمعاء المؤنث الواحدة او جمع بتاوين بتاع وبتعت و
جمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث كذا اكتع كتعاء كتعون
كتع واتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
وابجع بجعاء ابجعون بجع وجمعاء جمع اجزاء مفردا كان او جمعا او المجتمعة

كلهم

او المجتمعة

ابصعهم

والاجنبي ربما يخفف ان نيه واجابة الى ذكر لما فرد لان كلا
تام بالجمع افراده مجتمعة ولم يعبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون ذلك الاجزاء بحيث يصح افراد احدهما
كاجزاء القوم او كلهم كاجزاء العبد ليكون في تاكيد بكل
واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتعذر في الاشتراء فيصح تاكيده بكله بخلاف
بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افراد اجزاء به على احد وبكلا
في حكم قولي وذا الدرهم مرفوع المنفصل بارز كان او مستترا
النفس والعين كررا ذا رفع تاكيده بهما تاكيد ذلك المرفوع
منفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك انفسك
تاكيد للتاء المضمر بعد تاكيده منفصل هو انت اذ لولا ذلك
لالتبس التاكيد بالفاعل اذا رفع تاكيد المستكن في نحو زيد ضربني
هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستكن في ضرب يقول هو ضربني زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو تاكيد به بالفاعل وان
رفع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وان
الضمير المرفوع يجوز تاكيده المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيده بهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس بالمنفصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين نحو
ضربت انت نفسك لقيام عدم اللبس فيه بالنفس
والعين لجواز تاكيدهما في المنصل بكل واجمعين نحو
جاءوا كلهم اجمعون لعدم الالتباس ان تاكيد بالفاعل فان كان

واجمعين بالعوامل قبلا بخلاف نفس والعين فانهما بالضمائر
كتع وخواتها جمع اتبع بفتح الهمزة فتحة هو المتبوع
يجيء بعد جملة الكلمات المثلثة بتبعية لا بالاصالة كقولك جاءني
زيد على المقصود هو بكر بدل او عطف بيان او نسق
ربما جمع لو خيف عدم ورود ذكرها ان ذكر كتع واخواته
دون ذكر اجمع لضعف عدم ورودها على عزة وقوع
ذكره مفردا بعد البعضية بدون الاصل البدل تابع مقصود بالنسب
الى متبوعه كما قصد نسبة ضربت الى زيد في قولك ضربت زيدا
به فوقه وتمهيد نسبة ما للتابع سواء كان نسبة اليه ابتداء
او بواسطة متبوعه نحو ضربت زيدا فاضربا عمرا مقصود
بالنسب الى المتبوع عمرا النعت والتاكيد لعطف البيان ما نسبت
مقصودا بالنسب اليه الى المتبوع مقصود به بقولك ورد احمر زعفران
بعطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بالنسب اليه مع ان يجوز ان
يصدق تعلقا معطوف بل لان متبوعه مقصودا بالذات فيجوز ان
لا يقرن بنية وتقصد المعطوف وكلها مقصودون بالذات فان
قيل هذا خلاف ما يشاول البدل الذي بعد الاستثناء تام احد الازيد
فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة فانه زيد بل نسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
اليه فقط فما نسب الى متبوع من القيام فانه نسب اليه بقيد نسبته
الى القوم جميعا الى تابع مقصود ولكن اثبات قيد في حكم زيد
انما هو مقصود بنسبة ما نسب اليه الى المتبوع فان نسبة المتبوع

الى متبوعه دونه الى دون متبوع
اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء وبنسبة تبع

زيد ضربته وضربته ه

قوله تعالى

رجل غلام آلف ومختلفين كوان مبينة تابعة كاذبة وجاء بدل غلام ف
واذا كان البدل نكرة مبينة للمعرفة فالنعت على البدل بتنزيل
من اللفظ فهو واجب بان يكون المقصود النفي من غير المقصود من البدل فانه
حتى هو بصفة تكون كالبيان له من نفي الانكار فمثل ان مبينة تابعة
كاذبة ويكون ان ظاهرين كجاءني زيد اوعمرو وعمرو كجاءني القوم
ابوهم ومختلفين كجاءني عمرو اوبكر ضرب زيد اياه والبدل
ظاهر من معرف بال الجنسية غالب مثل كم مبينة كجاءني رجال ان معشر مسلم اي جمع
اقوى واخص ودلالة من انه مع البدل انما منها جاءني كل جزء كان
المقصود النفي من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان النفي فيها مقصود اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريت نصف هذه الشاة
ونصفها وثلثيها ظلف وثلثيها على ومن ثلث كل رأس من بني فلان رأيت
نصفه وثلثيه ظلف وثلثيها على والعطف بيان تابع شاكل الجميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة بوضع منبوعها احترز به عن البدل والعطف بالحرف احترز به عن
ولا يلزم من ذلك ان يكون العطف بيانا او صح منبوعه بل ينبغي
ان يكون اجلى منه احيانا عليها ايضاح ثم يحصل من احدهما اجلى الاقتداء
فيصح ان يكون الاول عمرو في مثل اقسم بالله ابو حفص
فابو حفص كنية عمر بن الخطاب عليه اللعنة والعذاب وعمرو عطف
بيان روي قصة انه اتى الى امير المؤمنين عمر بن الخطاب فقال له عمر عليه
وعلى اجداده فقال ان ابي بعيد وابي على ناقة ورأيتها فقال
وانجه فقلته كاذبا فقم [illegible]

فانتبه

وجعل بعضهم وجعل يقول وهو يشتم خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
فرد سيدنا عمر وقال ويرا اغفر له اللهم ان كان فجر فقد صدق
على الاول فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم عمر رضي الله عنه
صدق سمة صدق حسن البقاء فاخذه بيده وقال ضع عنك الله جلك م
فوضعها واهوى بقبضة عليها فحمله بعيره وذهب وقصده
ان فرد من البدل للنفي اي من حيث الحكم اللفظي ونفي الاحكام ح
فمثل ما ان رأيت الا زيدا في ان رأيت بشرا ان جعل عطف
بيان بكرى به زوان جعل بدلا منه فكبيان البدل في
كم تؤكد العامل ليكون التقدير ما رأيت ان رأيت بشرا وهو غير تكرير ح
بابزكى ذره فيما سبق في الضارب زيد واكرمه عليه الطير
ترفيه وذوى وعليه الطير اما في معقولي ان رأيت ان جعلت جملة
الطير والا فهو حال وقوله ترفيه حال من الطير ان كان فاعلا عليه
وان كان مبتدأ كما هو حال من ضمير المستكن في عليه ووقوعا
جميع واقع حال من فاعل ترفيه اي واقع حوله ترفيه لازما ق
روحه لان الاشارة على ما هو رسم فان الطير لا يطير بل هو الفوق
مفهوم منها فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل اني ان رأيت
بكرا بشرا كل ما كان عطف بيان للموصوف باسم الذي
اضيف به الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
ويجوز ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما اضيف
فكره اذا كان عطف بيان فكره اذا كان بدلا فيثنى ويجمع ويؤنث
سنة اثنين فتقول يا غلام زيد وزيد بالتنوين مرفوعا

مبحث المبنيات

في تعريف ح

حملا على اللفظ ومنصوبا على المحل اذا جعلته عطف بيان
وبا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر
واما اضافة المبني الى الاسم المبني وبناء الحد على الاسم يعرف
ماهية المبني على الاطلاق ويعرف الاسم المبني اذا لم
يعرفا لكان تعريفا للمبني بالمبني وهو ذكر في صدر كتاب
مناسب اي اسم مناسب للاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير لام والمراد بمشابهته المتضمنة في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة والفرق بين صاحب المفصل هذه المناسبة
بالتضمن والاسم معنى المبني الاسم مثل اين في قولنا بنيت
على فتحة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات في قولنا بنيت الحرف
في الاخير ح اذ الصفة او غيرها او بوقوعه موقعه
كذا ان في قولنا واقع موقع انزل اذ هي كلمة لوقوع موقعه
كفى زاد بوقوعه ما اشبهه كالمذكور المضمون قائم في وقوع موقعه
كاف الخطاب التي يلحق الحروف في نحو ذلك او انت فانه يكون
لخاص حاضر يومئذ فيفيد فرارا بالفتح او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه علة فيما هذا الف فاسم مركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وعلى بكر مبنية لاضافة
اليه بمعرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب وغنيا عن
امر ان التركيب وعدم اشتباهه بالمبني الاصل كان المبني ما انتفى
فيه مجموع هذين الامرين اما انتفاء بهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او هنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشارحة

والتركيب في تعريف المعرب والمبني نقدا بأنه غير ابتداء التقدم
هو بضم وجود الشرف والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر بحركات اعلاش
اوقف للسكون واه الكوفيون فيسمون الضم الذي في الضارب المبني
معرب وبالعكس مرادان الحركات والسكنات ابتداء
يعتبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه
القاب لا يعبر بها الا عنها لانهم يخبرون البطلقونها على الحركات
والسكنات اينما كما مر في صدر الكتاب حيث قال الرفع ضما
والنصب فتحا والكسر جرا وعلى عبر ما كتابعال الرابع في رجل
مثلا مضمونة وجهه مفتوحة وكذا اي كحكم المبني واثره من
حيث جنايته ان لا يختلف اخره اي آخر المبني بكسر لا مطلقا بل
بل ان لا يختلف العوامل اذ قد تختلف اخره لان اختلاف العوامل
نحو جاءني رجل ومنه امرأة ومنه زيد وهو اي المبني لان يختلف
بخلاف بخبر المفردات واسماء الاشارة والموصولات وامر بنات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على
اسماء الافعال لا على الافعال لتصريحهم بان في الاصوات فيما
بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال
بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فسنة تمامه
الابواب شيء بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها علة بنا
لان الاصل في الاسماء الاعراب وان كان مبنيا على الحركة
فلا بد عند ذلك من علتين اخريتين احدهما علة ابنا على الحركة

المعرب

يرد نوار

فان الاصل في البناء السكون وان ضرب لكونه معينة انما جاز
دون الب فبين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
عن نفسه او لمن خاطب من حيث انه مخاطب منوجها بالخطاب
وقبل امر و بالمتكلم يتكلم به او الى خاطب مع مخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به وبخن به
القيد فقط المتكلم والى خاطب فان سماء الظاهر فالكلام
الغايب سلف او غايب نفسه ذكره وبهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب سلف اذ ليس لمضمر
ذكر الغايب شرط فيها لفظا او معنى او حكما لو اد بها بنفسه الشخص
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا و بالمتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم المعنوي بان يكون مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى ان مفهوم من لفظ فعينه نحو زيد اعدل لو هو ضرب
للتنوين فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
لانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام نحو زيد نعم
لانه لما قدم ذكر خير ان زيدا ان مذكورا فكانه تقدم ذكره
معنى والاستغراق حكما فانما يفسر ان والقصة نحو زيد
جبرا به من يقدم ذكره تعظيما لقدره بذكر نبهه عليه
وتعظيما لنفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا غرا
فكرا كانه في حكم الاعادة الى الحديث المتقدم المعهود وبنحو
بان مخاطبك وكذا بطان في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا واهلا
بنعم الرجل

لكل واحد منهم السدس
ج

بالنظر الى قيد فان منفصل و منفصل فمنفصل المنفصل منه غير
الى ج ـ كذا ضرب فيجب ان يكون كالجزء المتصل بالاسم فلا سواء
كان في ضرب الا اباك والمنفصل غير المنفصل منه الى ج جملة
فعلية ترفيد تفصيل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار
الاعراب اى هم مرفوع ومنصوب ومجرور بالقاعدة مقدم الظاهر
والمضمر الظاهر انهما لا لان المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لا ينفصل عن ضربه نحو ضربك الله
لو فلك ضربه تحقيقا نوع المرفوع المتصل والمنفصل و
المنصوب المتصل والمنفصل و المجرور المتصل النوع الاول
بالمرفوع المتصل ضربت بنت لصيغة المتكلم الواحد المعلوم
ضربنا ضربت بنت لصيغة المتكلم لواحد المعلوم او لمعظم نفسه
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لها
ضربتما بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها
ضرب بنت لصيغة الغايب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة الغايبة المعلوم الواحدة المؤنثة او لمرفوع بها
ضربا بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربوا بنت لصيغة جمع الغايب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربن بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المتكلم الواحد المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربنا بنت لصيغة المتكلم لواحد المعلوم او لمعظم نفسه او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضرب بنت لصيغة الغايب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة الغايبة المعلوم الواحدة المؤنثة او لمرفوع بها
ضربا بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربوا بنت لصيغة جمع الغايب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربن بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المتكلم الواحد المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربنا بنت لصيغة المتكلم لواحد المعلوم او لمعظم نفسه او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضرب بنت لصيغة الغايب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة الغايبة المعلوم الواحدة المؤنثة او لمرفوع بها
ضربا بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربوا بنت لصيغة جمع الغايب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربن بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المتكلم الواحد المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربنا بنت لصيغة المتكلم لواحد المعلوم او لمعظم نفسه او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضرب بنت لصيغة الغايب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة الغايبة المعلوم الواحدة المؤنثة او لمرفوع بها
ضربا بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربوا بنت لصيغة جمع الغايب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربن بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المتكلم الواحد المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربنا بنت لصيغة المتكلم لواحد المعلوم او لمعظم نفسه او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضرب بنت لصيغة الغايب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة الغايبة المعلوم الواحدة المؤنثة او لمرفوع بها
ضربا بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربوا بنت لصيغة جمع الغايب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربن بنت لصيغة جمع الغايبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربت بنت لصيغة المخاطب المعلوم الواحد المذكر او لمرفوع بها
ضربتما بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتم بنت لصيغة جمع المخاطب المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها
ضربتن بنت لصيغة جمع المخاطبة المعلوم او لمرفوع بها او لمرفوع بها

لقباه مرر

والثالث اى المضمر المجرور
متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال بخلاف المجرور المنفصل
فتعرف المانع من الاتصال به

التنبيه ٥

المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن والفرق انها اسماء لا تتصل الا بالاسماء والنوع الرابع المنفصل وهو اياي اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان غير الواحد المذكر للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة وان فرد بتثنية والجمع والتذكير وان يثنى والنوع الخامس نحو ذي من المتصل بالاسم ومثال المتصل بالحرف ندي نحو من غلامي نحو من الى غلامي من ولي لك لكما الى لهن وكان لغيابس ان ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائبة ستة لكنهم وضعوا لكل من المتكلمين بدلان على كيفية سيأتي كضربت واضرب فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الواحد المثنى والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا لهذه الخمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين مذكر والمثنى والمؤنث واعطوا المخاطب حكم الى طلب في ذلك فان ضمير في نحو ضربتما وضربتما هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف ان بنيت وتبعته الف جارية بهذا المجرى ضربتن لان للتكلم لضعفين وهي للمخاطب خمسة ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربتما للجمع اثنتي عشرة كلها بنية عشر معربة فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلها بنية عشر

الى الان

معربة كون خمسة وثلاثين بعضها وهو الذي لا يوجد فيه علامة و مناسبات لا تفوت الكلام بغيرها فاما فروع المتصل خاصة بعضها يجوز ان يجوز متصلا فيستتر واما فانفصله والمرفوع فاعل وهو كون الفعل في زيد في باب الضمائر لتمكن وضعفها لاختصار واشعار الفاعل لا تفوت لفظ الفعل كما يجذف في آخر الكلمة مشتهرة تشتي وكيان فيما يبيع وتبيل على ما الفتح في يضرب في لم يضرب ولكن هذا اشتهار ليس في جميع الصيغ بل في المنفصل اما ضرب للغائب الواحد المذكر او كم مسنده الى الظاهر كزيد ضرب او الى الواحد المؤنث الغائبة او كم مسنده الى الظاهر كهند ضربت فان ان علامة التأنيث الغير مرفوع والالف يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل مضارع المتكلم سواء كان مسندا الى مذكر او واحد او اثنين واحد مذكر او مؤنث او هما نحو ضرب ونضرب وواحد مؤنث غائبة مذكر نحو تضرب والواحد المخاطب وغائبة او مذكر يجوز ان يسند الى الظاهر كزيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل اسواء كانت مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا واذا كم مسندة الى الظاهر كزيد قائم الزيدان قائمان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات البست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير بل انما يتغيران بما قبلهما لتعاقب الضمير والضمير لا يتغير عن شيء لهما الان يتغير عليه والعامل ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم

والالاحاجة اليه واذا وقع الالتباس جاز الفصل في
بعض الصور حمل عليه مالا التباس فيه لاطراد الباب والا فالمنفصل
منه ضمير لا محالة هو انت هو ايكون اشتقاق فعل احاد هو
الاصل مثل اياك ضربت مثال تقديم المضمر على العامل
الا مثال الفصل لغرض وهو تخصيص ضربك واياك والشر
مثال بحذف العامل اي اتق شرك والشر واياك زيد مثال كون
العامل معنويا وعرفت فاياك مثال كون
العامل حرفا وعندي زيد ضاربه هو مثال المضمر الذي اسند اليه
عرفت جزء جملة هو له فانه اسند اليه الضاربة اي به
عارف زيد حيث وقعت جزء الدهر صفة عندي حيث قام مقام
جارا ما يتعلق ذلك اذا كان هي فاعلا فانه كيد والا كان فاعلا
فصورة الفصل غرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل
بد بس كوازيه دن صاحبو هم سخن وروى عن الزجاج ضاربا هم خشن
الا انه يكون فاعلا حقا وعرفت ربا ينتقل صورة لا بس
فيما لبيت الحكمة في صورت البس بطريق الاولى واذا
وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو كرمك اذا لم يرفوعا
مرفوعا فانه لا تتحقق الفصل بين الفعل والضمير فانه لا اشكال
فانه فان كان فانه لا تقدير اجتنى عنها وعدم كون احدهما مرفوعا
مرتفعا احد الضمير احترز عن الاخر احترازا عما اذا كانا
كوا معطايا اياه حيث يجب الانفصال في احدهما لا محالة
فلا شك وبين ضمير مرجح وقد تقدم اي احد الضمير
الذي

الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في رفع
فلو كان ضمارا لا ينفصل الا ترى ان اب وفي تقربان والنون في
تقربان واو وفي تقربون والالف في تقربان لا ينفصل فيها
الالف والواو في الصفة حرف تثنية والجمع ولسبا بضمير
ولا بموثة اي لا يكون الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا بل
شيء الا لتعذره المتصل اذ لو جعل تعذره لكان وضع المضمر بدلا عن
والمتصل احق فلم يكن لا بموضع الا لتصال وذلك في خبر
المتصل يا تقديم اي تقديم المضمر على العامل لانه اذا تقدم لم يبق
بد بكر ان يتصل به اذ لا محل لا تصال انا بكون بآخر العامل و
بالفصل الواقع موقعه لا يحصل الا به اذ الفصل بدلا عن الاتصال
وتركه يفوت الغرض اذ بالحذف اي حذف فاعله لانه اذا حذف
عامله لا بوجه ما بفصل به او يكون العامل معنويا لامتناع حذف
اللفظ بالمرة او يكون عامله حرفا والضمير المفصول له مرفوعا
الضمير المرفوع لا ينفصل بالحرف لانه خلاف الغرض بخلاف ضمير
كوانتي وانك او يكون الضمير متعلقه البه ي ملاك
الضمير صفة جرت على غير من هي له اي على صفة كانت له نحو
ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قبل زيد عمرو ضاربه هو قبل
كان يتبع ان الضارب زيد او عمرو بل الباب واردة فرق بين
الضمير المستتر بخلاف ما اذا قبل ضاربه هو فانه لا التباس
على خلاف الظاهر فعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو

والالاحاجة

تقديم م

مطلق م

تمك الياء التي قبلها مزعزعة الكسرة المختصة بالاسم الذي هذا
هجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو مزني وكذلك نون يزني
لازمة في المضارع لكسرة ما قبل كون ما قبلها مفتوحا نحو
اي عند نون هند الاعراب نحو يضربني لتنفر المضارع بها عن
تلك الكسرة بخلاف كسرة نضربن لانها في نفسها كما وجدت
كسرة ما قبل الذي كقولك والحق الحق اقول لها واما مع نون
الاعراب الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن واخواتها نحو
ان وكان ولكن ولعل فجرها بين الاثبات بنون الوقاية
التي فتحتها علامة الجر كاثبات ابنة في الكتابة وعلامة سكون في لدن و
بين تركها فجرها بعد اجتماع النونات ولو حكما كما في بعض القراءات
اللام من اتحاجوني في الخروج او حمل على اخواتها كما في ليت ولعل
لحوق نون الوقاية في ليتني من بين اخواتها لان عدم عاملة
واتيانها والحمل على اخواتها خلاف الاصل في هذه وهذه وقد
وجدا بعد حب للمتكلم فتحة على السكون الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت فعل في
فالحق رفيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وبناء
على الابتداء او خبر قبل العوامل مثل زيد هو قائم وانجاءه
العوامل كوكنت اركب اذ ركب صيغة مرفوع او نصب
ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضمير المتكلم مطابق و
ومخاطبة وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة سبق بذ
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط

للمبتدا

التضعيف

بكاوزان

بين كونه اي كون الخبر نفسه وخبر غيره بجمع للعلم بمنع فاعل فيه
ما ليس فيه قبله وذلك عند انتفاء الاعراب وكون المبتدا ضميرا
وخبره ظاهرا نحو انا صورة اللبس وشرطه ان يرتفع بفصل بمثل
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يجيء فيما
الفصل مركز الاتي فيه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
الفصل مجردا واقتصر على مثال الفصل مع بعد دخول العوامل
دون العوامل ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن الفصل
لكونها لا موضع لها اي للفصل من الاعراب عند قبيل لانه
عند حرف على صيغة الغير وعند بعضهم اسم مبني على مفتتح
فيه لا اعراب ولا فاعل لكنه قبيل بعد الفاء الاسم قد تنسب
الا حرفية وبعض العرب يجعله مبتدا اي بعده بحيث
يحكم على ما بعده بكونه مبتدا والا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر
او بعده خبره لقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او
منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف هذه الوجوه
جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت اظن ان زيدا هو
زيد هو منطلق وفي بعض النسخ الثلاثة مبتدا وما بعده خبره
بزيادة الواو وهو الرفع منصوبين وسبقه قبل الجملة وابراد الفظ
قبل لا بعد التقدم لان الضمير لا مرجع خبر معهود وما
بعده لان يفيد معنى الكلام ويرفع منتفاء عائد غير سبق مرجع
وذلك بحسب مفهوم العام حتى ان يكون قبل الجملة او ان تذكر قبله
لفظ قبل الجملة اي قبل جزء الجملة من المتكلم غير ان ان اذا كان مذكرا

التعبير بسبق الخبر

الاربع مثل كلمة ذلك منه فانه لا يبعد ان يجعل اسم اشارة
الى كلمة ذلك مذكورا بعد وانما ذلك وذلكما وذلكم وذلكن و
اولئك جيء بها للتوسط وما هو للتوسط بعد حذف حرف منه
منه للتنبيه وانما ذلت بضم الهاء وكسر الكاف لغة فيه
الهاء وشدد اللام وهو ذا كثير وجا كسر الهاء بغير لام
الخفيف الحسن فاصلة البيت في غير هذا الموضع لغة سهيل الشنه
واه بعد حاضر الاسم والاشارة فقد يستعمل في غيبة وحضور
الموصول اي الموصول اسم مفرد وضع لينبأ مطلوب لغة
ما يتم جزأ اي اسم لا يتم من حيث جزئيته بنفسه لا يكون جزأ تاما
ان كان جزأ لمبتدأ او لما يصير جزأ تاما ان كان يتم من فعل
والمراد بالجزء ان ما لا يكون في مذكورة جزأ او يكمل به مركب
اولا الى التمام امر آخر معه كالمبتدأ او الخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما قيدنا كونه جزأ تاما لان جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع
والصلة جزء من المركب يكون الموصول وصلته الجزء المذكور
تاما او آيا ان يصدق عليه والمراد بالصلة مضمون الصلة
لا صلة حرفا فان الاصطلاح جرى على عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه الموصول اسمها سواء فائدة الموصول
فلو عرف الموصول بما يلزم الدور والغرابة على ان المراد بها
مضمون الصلة لان اصطلاح حرفا فوله وعائد عبارة عن جوابه بما مضمون
ما ان اصطلاح حرفا كان هذا القول مستدركا لانه خارج مثل
اذ وجبت وسبق لمناسبة اصطلاح حيث وقابل ان يقول لكنه

ان يوقف الصلة بالاسم الموقف معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة منفصلة بعد اسم لا يتم جزأ الا مع جزء الجملة
هذا ليكون ان يكون المراد بالصلة مضمونها الاصطلاحي
ويلزم ورود ذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة
تعريف لا يتم من سابقة فانه اخراج عن مثل اذ وجبت وان كانت
الصلة بعينها حتى يكتسب المفهوم ان يكون جزءا او غير جزء ويكون
يكتسب الواقع او جزءا فيه على حتى ان يكون ضميرا او غيره
او كان ضميرا لم يتم من يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزأ الا بعينه
جزء جزءا فيه مضافا كما في الفعل والمفعول والعائد ضميرا
عائد ضمير فلانة اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الجارة فجعلت
صلتها كالجار والمجرور صفة مفردة صورة معنى بالحقيقة والشبه
جميعا وهي من الموصولات الذي يفرد المذكر والتي للمفردة
والمؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان
بالالف في حال الرفع وبالياء في حال النصب والجر واللذين
في حال الرفع والجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر يشدد
اللذين كاللذين وفي جمع المذكر واللاتي بالهمزة وبالياء وان الصلة
بالهمزة المكسورة فقط واللاتي بالياء فقط مكسورة وساكنة
جاز الوصل مع الوقف في جمع المذكر والمؤنث للاضافة جمع المؤنث
اشهر واللائي واللواتي في جمع المؤنث وجاز في اللائي واللاتي بحذف الياء

وذام

آن ء

اختلاف في اللفظ ان ولشان وذو الطائية واي عربت ما ذكر
فيها الاضافة لما المعرفة الذي بمعنى خاص الاسم المنكر فجاء بجملة
واذوا واللاتي واذا كانت موصولة حذف صدر صلتها كقوله تعالى
بشر الذين آمنوا كل سيئة أتاهم اشد على ارقى ضعف فيجزى فريق
اي أتاهم هو اشد فاما بنيت موصولة حذف صدر صلتها
لتأكد شبه الحرف حذفه لان الامر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما
حذف من الغايات ما يبنيها وهو المضاف اليه والذين موضوعة
لبناء رجل كما ان الرجل كما استثنى الذي حذف صدر صلتها
وكرر لفظ من ونوى ان كل ما يقع من ذوي من فهو بمعنى
وبناء الموصوفة لمضارعتها في الجهة الى المذكر تنبيها وفرقا بينها
وبين الموصولة لمضارعتها في الجهة الى المؤنث وجاء في احدى
اللغتين ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
المنفصل براي شيء الذي صنعت اي صنعت فما مبتدأ وما بعده
جزء له بالعكس وقع جوابه رفع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام فيكون جوابا
مطابقا للسؤال فيكون كل منها جملة اسمية والوجه الاول
معناه اي شيء وهما عبارتان اصليتان عادا بكل منهما بعض
اي شيء وان شئت ان معناه اي شيء وذا زايدة والتقدير ان يكون
واحدا فان بعضهم قولهم انما بكل منهما بعض اي شيء ليس بكل
من منهما بعض ان سئلوا لكون كلمة ذا زايدة فيضمونها
مجموعها اي وقع جوابه بنصب اي منصوبا على انه مفعول فعلوا
شرام

فوذ ١٠ ١٠

وذو كما اذا قلت الاكرام ليكون جوابا مطابقا للسؤال
فيكون كل منها جملة فعلية ويجوز فيه الاول نصب الجواب
بتقدير بفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ
محذوف ولم يعتبر لهم لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسم الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
الذين اما من اف ام لبنيه الاصل فعلة بناؤها كونها على
لبنيهم الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر وأوه بمعنى اتوجع
فما وجه بنيتهما وتوجعت وعبر عنه بالمضارع لان المعنى
على الاستمرار وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال مثل
اوه زيدا اي اصنع مثال لما هو بمعنى الامر وايهات ذاك
بفتح ان وفيها الجر وبكسر ما في بنيتيم وبالضم في لغة بعضهم
الرجبة مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذين حكموا على ان قولهم ان بنوه الكلمات
ومثالها بنيت بافعال مع ما دونها معاني الافعال من
لفظ وهو ان صيغا في لغة لصيغ الافعال والتعاليف
لغة فبعيد لانه موضوع لصيغ الافعال على ان يكون وبه
هو موضوعة لكلمة اهل قال الشريف الرضي وبين قائل
بعضهم ان صه مثال سم للفظ اسكت الذي هو ان على
معنى الفعل فنوعهم للفظ الفعل لا بعضه بشيء اذا هو بين
الغلط الواضح ربما يقول صه مع انه يخبر بها بلفظ اسكت
وربما يسمعه الصلا والتحقيق ان قول العلماء كان بمعنى الامر انما هو

ولم يقل ما كان معناه الامر او امر وانما عبر بالمصدر ليدل على
الوضع فانه يرد مثل الضرب بمعنى قف على انه يفيد
اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر مشتق من هذا الذى يجوز
فيه ان يكون مما يسمى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى
الثلاثى ورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلعله
يقول بعضهم قول سيبويه بناء على ان طرادا كثرة فكانه قال فى
الكثرة واما فى الباقى فنقفوا على انه لم يات الا نادرا وقعد
حال كونه مصدرا موقعا لفعى بمعنى انجز او انجز قال الشارح
الرضى هو على ما قيل مصدر رسوقة سوات ولم يقم على ذلك
دليل قاطع على انه يفيد ذلك لانه ربما وقعا كونه صفة لموات مثل
يا قاع بعرفا فاسفة بمنزلة كل واحد من القسمين فيه
منسوب بنية اى لفعال بمعنى الامر صدرا وزنة وعدا بنية
اليه الى ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر المفيد للطلب
وجهه الصيغة للمبالغة فى الامر كفقال وفعول للمبالغة
فاعل قال ان رح الارض والذى يرى ان يكون اسما للفعل
معدولا عن الالفاظ الفعل مثل الاول ليتم عليه قال الاصل
فى معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك شئ منه
فكيف فرج الفعل بعد العدول عن الفعلية الى الاسمية الا ان يقال
فى تابته فرجيع اسماء الافعال وبيان وجهه فى كلام هو جواب عن
اراد ان يقول فيه فليرجع اليه وفعال حال كونه على لغة الحجاز
اى لغة من يقول الحجاز قال على بخرج باب ف ل و ف ل

كل

لا بد ان يخرج باب فجار لانه وان كان على كما قال لكنه
لما دل على الاجتماع وفوره سوى صفة صاد وذكره لانه علامة لازم
بفتح كذلك كقطام علما للموت وحلاب كذلك بمنزلة
استعمال اهل الحجاز ثلاث بنية فعال بمعنى الامر عدلا وزنة سموت
به استعمال بنى تميم الا ما كان منه احرف اى الا فعال على ما جاء
بكونها مكررة وان بنى تميم استعملوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين بناء وبعضهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يكونون
باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه مكررا فجعلوا كالمكرر فى غير فيه ابدا وزنة خفف لان
سوك طريقة واحدة اسهل من سوك طرائق مختلفة الحروف
ثم ان الاصوات المبنية على لفظ الامر ان كانت منقولة الى
باب مصادر لزمت المصدرية ولم تفارقها اسم فعل ابدا ولم تلزم
المصدرية صارت اسم فعل قد يكون مثل دراك للشعير وحكمه
حكم مصادر وان لم تنقل لم تصر وحكم حكم سماء الافعال
الا تجرد منقولة بل بقيت على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهى على انواع
فمنها ما يفرق بان عنه عروض معنى له كقولك المستدم
والمتعجب دع وح لا يقدر ان يحكم عليه بشئ اذ به على ما شئ
استهاه يجوز على لفظ الان على سبيل الحكاية بان يقدر
مرفوعا مثلا به صوت شئ كما اذا قلت غاق فاصدا الاصوات
مثلا به صوت الغراب عن نفسك وح اذا يقدر ان يكون جميع

رد الامر
امارة فظام

العطف او بعزة بنيا الجزء الاول لوقوع اخره وسط
الكلمة تذكر بين محل الاعراب وبنا نفسه الحرف كخمسة
عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف و ووركب خمسة مع
عشرة وسمي عادي عشر واخواتها بمعنى فرق عادي عشر فبنيا
على الفتح مع عشر واخواتها كل خمسة عشر وعادي عشر فانا
اورد ان بين بعد ان بنيت فانا بنيا مركب سواء كان
اصل جزء به نحو خمسة عشر او صيغة تفاعل المنتهية
منه وقيل فيه تفعلان فانا بنيا لانه بمنزلة حرف لانه لا يدل
على معنى وحده وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ونحوه
اسماء العدد والواحد منها مشتق منه لكنها منقولة
باعتبار وقوعه بعد العدد ات بنى على المشتق منه فان يقال
مثلا واحد منه مشتقة لكنه لا يطلق بل باعتبار وقوعه بعد
فلم اخذ هذه الصيغة منقولة قلت للدلالة على ما اراد
اراد وان يأخذ واسم ذلك من المركبات ولم يجز ان
من مجموع الجزءين لان صيغة فاعل لا تسع حروفه جميعا
فاقتصروا على اخذها من اصل الجزءين اذ فيه بعض حروف
كل جزء منه الا نادرا سيبويه واختار والاول لبدل على اعطاء
حق الاول فاخذوا اسلم من اصل عشر المتضمن لحرف العطف
حادي عشر وبعض الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة في
متضمن لحرف العطف باعتبار انه حوذف منه عشر منقولة من
العطف لا باعتبار انها اصله حادي وعشر اذ لا معنى لواو العطف

الجنس ندر

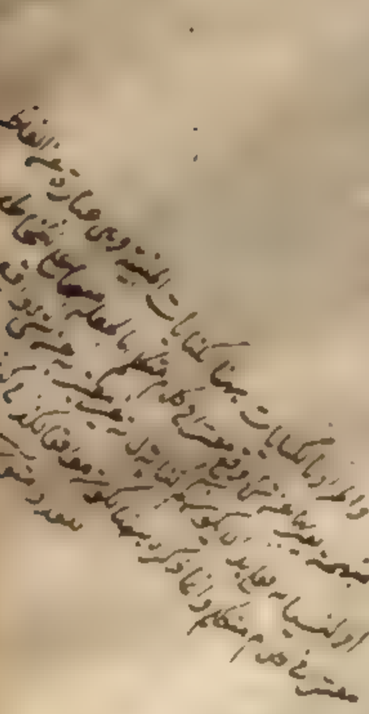

صيغ اسم الفاعل والمفعول لا فرق بينهما الا بمجرد الوضع
وحذف الا من عشر وشتر من عشرة فانا بنيتهما لانهما
بمنزلة نصف وبعض الاول لشبهه بالنصف بمعنى انه
جزء من تام بمجرد نقل مركب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط
بين اعراب وضعه الفتح فانه اخف فانا فتح الاول من
اسامي منع الصرف وبنا الاول انما هو فتح الثاني
وانه لفقدان الجزءين اصليهما اعراب الجزء الثاني معناه اضافة
الاول الى الثاني فمنع صرف المضاف اليه واعرابهما اعراب
جزئي اضافة فالاول الى الثاني وصرف الثاني فكما يثبت
جميع الكناية وهي في اللغة والاصلاح ان يعبر عن معنى اصلي
بلفظ غير صريح فيه لدلالة عليه لغرض من الاغراض كما يهما
ثبات معين كقولك جاني فلان وانت تريد به زيدا وتراد
به انه اكثر من المعنى المصدري والاكل ما اكثر من بعضه
والاكل بعض من معين فكانهم اصطلحوا في باب البيانات ان البعض م
يريدون بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يبق لكنايته بقي م
قولك بعض غرفت وبعد رتوبعه الا ان تصريح بمقصد
فلذلك عرفي من نوعها مطلقا وتوكيل ذلك البعض
معين فقال الكنايات كم وبنا وما لكونها موضوعة وضع
مبهم ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى همزة وفي الخبرية
عليها فتحة بناء لما يستحقانه في الاصل في هذا سماع الاشارة وخل

ذلك ٥

نحو كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع قضاء
الفعل للمفعول به فالمعدود والمفعول فيه وغيرذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت ففي المفعول به وكم
ضربة ضربت ففي المفعول المطلق وكم يوما سرت ففي المفعول
فيه والخبرية نحو كم رغام ملكت وضربة ضربت وكم يوما
سرت وانما جعلت الفعل وشبهه اعم من ان يكون نحو ضربت
ملفوظا او مقدرا به ليدخل في قاعدة النصب مثل في كم
كم رجلا ضربته هذا اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه
داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله لم ينقد بجعله
فعلا غير مشتغل فهو من هذا الجهة مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكل ما لبعده اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع بعده حرف جر نحو كم في الدار رجلا ضربت او كم رجل ضربت
او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاثير الجار والمضاف
لضعف عمله فجاز تقديم المجرور عليهما كما يجيء في
اسماء الاحرف وضع المجرور بكلمة واحدة مستغنية للصدر
والا اخر وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل والمبهم

غير مستغن عنه والا فبعده حرف جر ومضاف كان مجرورا نحو كم
في الدار رجلا ضربت وكم غلام رجل ضربت ومن هذا القبيل
قولهم رب رجل وأخيه يقال لقيت رب رجل وأخيه ويقال
ربما رجل وأخيه ويقال ربما رجلا وأخاه فرجل وأخوه
مرفوعان بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدهما كأنه قيل لقيت
رب رجل وأخيه لقيه وربما رجل وأخيه لقيه وربما رجلا
وأخاه لقيته فحذف الفعل وفسره الظاهر وقدم المفسر
على الفعل لتضمنه معنى الشرط والتقدير في الاول رب
رجل لقيته لقيت وفي الثاني ربما رجل لقيته لقيت
وفي الثالث ربما رجلا لقيته لقيته وانما قدر الفعل
الناصب بعد ما ولم يقدر بعد رب لان ما يختص بالدخول
على الجمل الفعلية فيقدر الفعل الذي يليه ورب
حرف جر لا يختص بالجمل فيقدر الفعل الذي يليه
ويجوز ان يكون رجل وأخيه مبتدأ وما هو لازم الافراد
من خبره محذوفا اي في الوجود او نحوه وجملة لقيته
صفة رجل والعائد محذوف اي لقيته منه ويجوز ان
يكون رجل وأخيه خبر مبتدأ محذوف اي هذا رجل
وأخيه لقيته ويجوز ان يكون رجل وأخيه مبتدأ
خبره محذوف اي في الوجود او نحوه وجملة لقيته
صفة رجل والعائد محذوف اي لقيته منه ويجوز ان
يكون رجل وأخيه خبر مبتدأ محذوف اي هذا رجل
وأخيه لقيته ويجوز ان يكون رجل وأخيه مبتدأ
خبره محذوف اي في الوجود او نحوه وجملة لقيته
صفة رجل والعائد محذوف اي لقيته منه

واين كمن اكن

بهذا المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها بغير ضمها كيف
الكائنة بمعنى حال استفهاما عن حال شيء وصفته فالمراد بحال صفة
الشيء ما لازمه من الحال كما نقله بعض شراح الفصل
فكيف حينئذ بمجرى الظروف وهو على هذا سؤال عن تعيين حال لفعل كيف
زيد على أي حال هو وسيجيء الشرط مع ما يتعلق به
بعد إن شاء الله تعالى كيف تجلس أجلس على أي حالة تجلس أجلس وبعضهم
عمم الكلام فيها كيف تجلس أجلس فإن كان بعد أداة شرط فهو
في محل الرفع بالجزاء عندهم وإن كان بعد فعل مثل كيف جئت
فهو في محل النصب على الحالية على أي حال جئت إذ كيفما أو كيفما
استعمالان سيأتي ظروف المنسبة مذ ومنذ مبتدأ موقتة مذ ومنذ
حرفين وبكونهما اسمين مبتدأين أول المدة إن حل مذ ومنذ زمانا يقبل
المتقدم عليهما كما مر بينه مذ أو منذ سنة يوم الجمعة أي أول زمان مذ
ومنذ سنة يوم الجمعة فيكون المعنى أي ينتفع بعدم أي مذ ومنذ سنة مفرد
الاسم المفرد والمثنى والمجموع حقيقة كما مثل المصنف أو حكما كما مر
بينه مذ أو منذ اليومان أو الثلاثة أو الأيام صالحتان فيما إذا حل مذ أو منذ
بهذا اليوم فوقوع اليوم بعد هذا يوم أو يومان أو ثلاثة أو أيام
عليها وبينه المدة لأن أول المدة إنما يكون أمرا وصفة لما ينسب إليه
بنسبة ما للمثنى أو المجموع إذ وقوع أول المدة بيوم أو يومين في عموم
الوقوع حقيقة كما مثل المتقدم أو حكما كما مر بينه مذ يوم الجمعة
فيه لحصول التعيين المقصود منه بوقوعه في يوم الجمعة أو يومين بعده
لأنه لما غلبه في جعل الوقت المجهول أول مدة بفعل لما أتبعه

إذ فإنما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وإذا كان يعبر
مدة إلى جميع مدة زمان فعل يليها مذ ومنذ سنة المقصود أي مدة
انتفاء فعله بيانه أن كونه منتفيا بالجملة أي بعدم المستغرق
لجميع أجزاء زمان بحسب تلك الجملة كما مر بينه مذ يوم الجمعة أي جميع
أجزاء مدة زمان يعلم أو يظن أنه لا زيد في النفس وقد تقطع
بعدم بعضها كقولك ما ضربت مذ زمان أو ما فعل كقولك ما ضربت
مذ ضربت أو أن أي ما كان ضاهاه في الصورة مستغرقة كما
في الفقرة كقولك ما ضربت مذ ذاهبة أو آن ذاهبة وجملة ما ضربت مذ
الاسمية كقولك ما ضربت مذ زيد ضارب وقوله بعد ما بعدها
أي بعد مذ ومنذ أي بعد هذه الأمور يصح حمل ما بعدها عليها كما
المتقدم بيانه فما ضربت مذ ومنذ زمان زمانا يقبل ما بعدها بأنه
فيه فيصح أي كل واحد من مذ ومنذ سنة أسبوع سنة أو ما هو في
معناها كشهر في أوائل الأشهر فإن ما يلي الأول فالأول من أول المدة أو جميع المدة
أو جزء قابله أي جزء كل منهن ما يقع بعده وعلى قابل الجزء جاز في سنة
جزء السنة الآتي مثل فولك مذ يومان كمرة وجزء معرفة وإن كان مذ
يوم وسلم فإنما أو كما مر بينه آنا وجزء فما أشبهه كما مر بينه
فرقان فاصلح قسمها عند الظروف المنسبة إلى ان يراد بظرفيتها
كونها عند أجزاء الزمان لأنها يقعان ظرفا في تركيبهم وحينئذ
فالعامل ظروف المنسبة لدى بالتالي المنصوبة ولدن بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بالضم وسكون الدال وكسر النون

والمنسبة ما بعدها وإلا لم يلزم كون
للمنسبة إلى مفعول فيه صحيح

ولد فتح بفتح لام والدال وسكون النون ولد بفتح لام وكسرها
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح لام وضمها
وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحس بعضها على بعض
بعض عنه ولكن فرق بينهما انه يقال عند زيد فيما يحقر عنده
وفي بيتها فرخ له وان كان غائبا عنه لا يقال عند ابن
زيد ولد ابن زيد الا فيما يحقر عنده وحكمها ان يجر بها على اضافة
كقولك المال لعمرو زيد وقد يستعمل في بعض لغات العرب بدون
اضافة عند وقوف منه كما تقدم تشبيها للنون بالتنوين فتبنى على
مثل رطل زيتا ولد لك يحذف عنهما وينبني ويكون عندنا
اكثر استعمالا من كوفة وبصرة وهما فقط يستوي فيهما لغات
الثلاث اشهرها وهي اكثرها لغة وقد يخفف الثالث مضمومة
وقد يضم الفاء تبعا لضم الثالث اشهرها كوفة والمخففة وقد
فقط بكسرة الثالث وسكون فقط لغة رديئة نص عليها في
لغات كلها للاخفش المستقرئ الاصل الفعل الاخير منقول اما
اي من المنفي وفي شيء يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
كقولك ما رأيته قط وبنائها المخففة لوضعه وضع الحرف وبنائها
لشبهها لاختها المخففة قيل حملت اختها عوض ومنه عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد يبنى على فتح الضاد وكسرها المستقبل
اي الاجل الفعل المستقبل اما الزمان المستقبل المنفي
وفي الشيء يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبل كقولك لا أراه
عوض وبناؤها عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة تقبل

الجزء الاول

ولبعده بدل عن عرابه مع المضاف اليه كقولك عوض العائضين اي دهر
الداهرين يعني الدواهر والعوائض الذي يعرض على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة وان كانت مضافة الى جملة يجوز بناؤها
كبناء اسماء هذا المضاف اليه وهو بوسعه فالفتح للخفة
كقولك افعل يوم ينفع الصادقين صدقهم فيما يستقبل من الزمان
قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا كقولك هذا يوم ينفع الصادقين
بكسر الفتح على ان المبني اذا اضيف الى المعرب جاز اعرابه
كقولك في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان مخففة وشبهها في بعض مثل قام زيد وقبض عمرو
ان يقوما وزيد مثل ثم تقول مثلك لا يقول هذا بالظروف لفظة ثم
كقولك اجبت وبينهما بينة وذكرتها في تحت الظروف ويجوز اعرابها
كقولهما اسمين مستقيمين الاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب
بيان المعرفة والنكرة فالمعرفة اسم المعرفة ما دل على شيء وضع له
خاصا كل شيء اشتمل عليه اي بينه المعرفة المعلوم المتكلم والمخاطب
المعهود فيهما فالشيء يعم بينه المعلومية والمعهودية اذا وضع
الاسم فهو المعرفة واذا وضع لا بهم بخلاف ذلك فتقدير بينه
معينة فهو النكرة فقولنا ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وقولنا بعينه
خرج النكرة لان اسم المعرفة معينة الوضع بالاستقراء وبشارتها
فالذكر اي ترتيبها بحسب المرتبة فالاول للمفردات فانها موضوعة لمعان
معينة فتخصيصها باعتبار امر كان الواضع لاحظ اولا معلوم
للمتكلم من جهات لا يحكما تعلق شيء وجعله اياها لحظ افراده وضع

الى م

مبحث المذكر والمؤنث

على الشمس بخلاف نشس طلعت فانه لا يجوز فيه التذكير حيث يكون
اسناده الى ضمير يعقل او استعارة بالكناية كما في اسناد الطلوع
في شعاره بخلاف معزه الكليس فيجوز فيه التذكير حيث يسند الى ضمير
اسناد الى ضمير البدر راجعا الى المؤنث المجازي او ضمير مؤنث
المعنى بغير علامة قوله واسند في ظاهر الطبقة الخ يعني يجوز
يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل بالضمير المنفصل الغير
بغير الا فقط لكان احسن استغناء الاحكام حيث يجب تأنيث
ففي صورة الفصل بهم ايهم لك الخيار في الحاق اسناد بضمير
ترك قولهم حضرت القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس الا
اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث المجازي مفعولا به نحو
المذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه يجوز فيه الفصل اثباتا
يجوز اسناد اليوم تجد لرفع الالتباس وجعل ظاهر ابن لا تجد
فان اطلق الشاعر وضمير الى تجد تجد كقوله تعالى ان
جزاء الذكر اسلم يأتيه لو كان مع المذكر اسلم لم يجز تأنيث
يقال جاءت الزينبون ولا يجوز جاء الزينبون جاءت بمعنى الى
كانت واحدة منها تأنيث اذا جاءت بمعنى المؤنث
المؤنث جاءت الرجال حكم ما ذكر المؤنث غير الحقيقي فانت بالخيار
تأنيث الفعل الثابت وان تأنيث تركتها كما جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين مرجوع بضمير غير
اسلم فانهم اذا جاءوا اسلما فان ضمير هم الواو والضمير يقابل ازاء
جاءوا ولا يقال جاءت بمعنى الى ضمير فعلت وهو المستتر

وصدر القاضي امرأة

بالنون

بناء اسم كنه ضمير مبنى بناء على اضافته كما الرجال جاءت
فعلوا اي ضمير فعلوا اجنى او اكونها موضوعة لهذا النوع مرجع
واسناد والايام الى ضمير اسناد وجاءت بمعنى كونه مرجع المؤنث
وانهم يكون من افعال العقلاء كالعقلين وضمير الايام وجاءت بمعنى
جمع المذكر ضمير اسلم فعلت وفعلن الى ضمير فعلت مفرقا بناء
اسم مبنى بناويل الجماعة وضمير فعلن الى بابين اماني جمع
المؤنث فقط لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر
ضمير احاق كالايام فغير لازم اصل له في البتة كما الرجال غير اجنى
مفرد فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي العنيه موافقا شرح
الرضي من نون موضوعة لجمع غير العقلاء كالاوان وصفت
جمع العاقلين خاصة لما في الشاكلي جاء جمع غير العقلاء
والاناث لنقصان عقولهن فجرين مجرى غير العقلاء والمعنى
ان الحق اجراء الى امر مفرده بتاء المضاف او قدر بعد مولود
نون مكسورة فيلتبس جمع مؤنث الا لتضيق التعريف الا
على مثل مسلم من مسلمات ومسلمين كما لا يخفى وكونهن مفعولا مراد
استثنى من هذه المكملات الف حالة الرفع او بادغام
الجمع الى مفتوح عرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
لتباين غير قبيحة الجمع ولم يكسر الكسرة التثنية وحذف الفتحة دليل
موضع الكسرة او التنوين مكسورة لتبلا حتوالي الفتحات
في صورة الرفع وحذف ما قبل الالف التي في الحكم التحتين

ای یتعلق بها المقصد فی ضمن ذلک الاسم حروف مفرده او
حروف مادة المفرده الذی هو الاسم الدال علی واحد من ذلک الاسم
حادث حال کون ذلک الحروف مشتبهة بتغیر ما بحسب الصورة
اما بزیادة او نقصان او اختلاف فی الحرکات او السکنات
حقیقة او حکما فالجار فی قوله بحروف مفرده اما متعلق بمحذوف
مقصودة او بقوله دل او بها علی سبیل التنازع وقوله بتغیر
ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فی قوله بتغیر ما بعد
لان الواو والنون فی آخر الاسم من احاده وکذا الالف والتاء
فتغیر الکلمة بهذه الزیادة الی صفة اخری وقوله ما دل علی ما
جنس یشمل المجموع واسماء الاجناس کغیرها دخل فانها وان
لم تدل علیها وضعا فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کالعبید
وغیرها بعض اسماء العدد کعشرة ومئة بقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس فانها وضعت بها لنفس الجنس
لا لافراده وقیقوله بمقصودة واو الحقت بها الافراد استعمالا مثلا
بحروف مفرده وکذلک بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء
الجموع والعدد وتخرج کما افترق جنسه وبین واحده الف او تاء
ترکیب کما هو اسم جمع لیس کذلک علی الاصح بل الاول اسم جنس
والثانی اسم جمع کما بالجامعة وانما علمت انها خارجان من حده بوجوه
والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وما
بخلاف اسم الجمع فان قبل الکم لا یقع علی الکمیة دون الکمیتین
جنس قبل ذلک بحسب الاستعمال بل وضع علی ان لا یخبر فی الزم

کون علما

ان یکون اسم جمع اسم واحد غیر جمع او هو فوق اثنین
بمقتضی فاسد جمع اسماء الجموع التی هی احاد وهی مرکبة بحسب
صیغ وترکیب جمع وقبل الفرد او کذا اسماء اجناس کتمر
تمرة وفل وفلة واما اسم جنس جمع واحد من مفتوح
وضم نحو جمع بالفتح وجمع بالضم فلیس بجمع واحد بمقتضی
بمقصود الجمع مقصود فان اشتهر الواحد بالهاء فواضح وان
کون بحسب الحقیقة او بحسب النقلة بترکیبه فلیس اذا کان
مفرد فحقه فقیل واذا کان جمعا فحقه سیبویه وهو ای جمع بالفتح
جمع وکسر علی صیغة ای الجمع الصحیح تارة تکون کذا تارة تکون
وجمع الصحیح سالم ما فی آخره ای من مفرده واو وما قبلها
فی حالة الرفع وهو المکسور ما قبل الیاء حالة النصب والجر وهو
مفتوح ما قبل حرکة او التنوین علی سبیل جمع خلو بفتحة
مقابل صفة علی فعل الواو والنون لیشمل ذلک الحق
به من فقط او جمع الطوق علی ان معنای جمع مفرده او واحده
بحسب الصورة کرر ثم لیشمل مثل الکتف وما ذکر فی حقیقته
دون مثل لم انتفضیل یوجب ثبوت اصل معنی فی مفضل
علیه والکثرة فی الواحد قبل ثبوت اصل معنی فی المفضل علیه
ان یکون مختصا او علی سبیل عرف کما بین فلان افقه من
حمار وتم تحریر اربعون کان آخره ای آخر مفرده تاء موطئة
کما فی اوله وقد تضاف فیقلب کسرة ما قبلها یاء مثل قاض
فوزن جمع قاض فاعل اصله قاضیون نقلت ضمة الیاء الی ما قبلها

التقنة ل

وترجمة الشريف بامعناه ان صيغة اسم الفاعل

مقام

واحد فهو ايضا منعقد بالى واحد وان كان فى اثنين هو ايضا
منعقد بالى اثنين وكذا ان فعل منعقد الى الظرف والحال والمفعول
والمفعول له والمفعول فيه وسائر الفضلات كذا فى شرح التسهيل
هو اليها شرط معنى قال او الاستقبال اى بجعل اسم الفاعل حين
كونه متلبسا شرط اى لبنى شرط علة بمعنى جعل زمان الحال
او الاستقبال فالاضافتان بمعنى اللامين والفاء شرط او جواب
علة لمحذوف هو المضارع فيلزم ان لا يجئ للزمان الماضى نحو زيد ضارب
عمرا امس الا ان يؤول بالحال او الاستقبال اما من جهة
تحقيقية او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط بمعنى وان كان ماضيا لكن اخرا وحكاية الى الاضافة
بتقدير المتكلم باسم الفاعل بمعنى الحال او الماضى كما هو موجود
فى ذلك الزمان او بتقدير ذلك الزمان كما هو موجود الآن
شرط الاضافة اى اضافة اسم الفاعل على صاحبه على الصفة
وهو المشبه الموصول والموصوف اى ذو الحال ليتقوم الفرق
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه و
جاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاز زيد راكب فرسه
او اضافة على الجهة الاستفهامية ونحوها من الصفات المشبهة
او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان لا استغراقية
والنفى بالفعل او بلى وازواد ايضا مشبهة للفعل نحو ما قائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان ان كان كان اسم الفاعل للماضى
للماضى الى الزمان الماضى بالاستقبال او فى حكم الاستقبال

ضارب زيدا امس

ضارب زيدا الآن او غدا

بمعنى وجب الاضافة الى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
على ان اضافة معنوية لغوا ان شرط الاضافة المعنوية نحو زيد
ضارب عمرا امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافة اسم الفاعل عند ما كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
فجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
الكسائى لقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وعرا الجواب
منه بان ذا الحال لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اليه اسم الفاعل
فيقدر بعد ذا فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطى عمرو امس قدر ها منصوب باعطى المقدر فانه لما
بنى اعطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل زيد اى اعطاه درهما فان
اسم الفاعل الموصولة على اسم الفاعل انسوى الى جميع الازمنة
ذكره فتقول عمرت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه نقل بالصفة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
عليه وهو جمع مذكر اى من اسم الفاعل غير صيغة الا فرق
خرج من هذا اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق من ضرب
ضرب ومضراب يعنى كثير الضرب وعليم يعنى كثير العلم وحذر
يعنى كثير الحذر ونحو ذلك اى مثل اسم الفاعل وانما اشترط ما يشترط به
هذه على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل وانما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة الا صيغ

اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثل اذا ام كرم فلما لغزوجه
غرب البوه مرة الان اوحدا او مرات يزيد الغراب مرة
الان اوحدا او اصل وما فيه من معنى المبالغة ناب صفات
من المشبهة بالصفة والمنتهى من اسم الفاعل وما وضع لمرة
وكثرة نحو الجوع صفا عجا كان او مكررا اصلا اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في المعنى وشروط لعدم تعرف علامتي تثنية
المفردة من حيث ذاتها باطلاق علامتي التثنية والجمع نحو
الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون مرة الان او حدا
وجوز حذف النون اى نون المثنى والجموع مع اضافة نحو
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان بمعنى الدوام نحو هذا
وجب الجمع التوفيق حقيقيا بمعنى له للحذف ان يكون زمنه
لوجود هذين الشرطين بمعنى فرا الفتى القتلوا بنصب الصلوات على المفعولية
وامالا تقدير التنكير نحو لذا الكتوا العذب بنصب العذاب
حذف تخفيف لان اسم الفاعل لما وقع صلة اللام والف الذي
لا اختصاص عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث نحو
على وقع الفعل عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فخرج بوصوفه بذات ما وقع عليها الضرب وحده
فانه من مقام ما مر في اسم الفاعل صيغة ما اشتق من فعل ما
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه كمن ضرب به
الحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل فعلى هذا

وفي التنقيح

وفي لتفضيل الفاعل او المفعول فانه مشتق من فعل او وصف
زيد على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول حيث صوغ من
غير فعل فقط وصيغة من اصناف المجرد على زنة مفعول كمعزا
من عزا صناف المجرد وشذ اسم الفاعل نحو ملاوم لطفه
للمبالغة وكثرة المفعول كمسخرج بفتح الراء وامرءى شاذ وجوازه
في على الف الالتزام والى الشرط عليه باجماع ان بين
والاعتماد على صاحبه او المبالغة او ما كاسم الفاعل اى مثل شذ
حذفه وذا كان معرفا باللام بمعنى الذي فيه الف فهو مرفوع ما
بعده وتقدم فاعل وكان بمعنى صار اعم من ان يبقى على تغيره نحو
به بمعنى ضاربا ومرة الان او حدا او المعنى ضاربا ومرة الان
وصف الاصل الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث الغالبي
وضع لذكر وبوئث ما اشتق من فعل لازم لغرض اسم الفاعل
واسم مفعول المصوغين من لفظ اى لما قام به على معنى ثبوت لا بمعنى
حدوث لغرض من نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن
وبمعنى حدوث فانه اسم الفاعل لا صفة المشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق كرجم فانه مشتق من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا بقال رجيم الا من رجم بضم
فان صار الرحم طبيعة له كرحيم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
كونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
نحو ضارب فانه لا بحسب اصل الوضع للحدوث عرض ها
ثبوت حسب الاستعمال وشبهها اى صيغة الصفة المشبهة وضع لاختلاف

الموصوفون بالجمع على التمييز وبالجمع
لانهم يجوزون
موقعه المميز وقال سعد
النحاة على التشبيه بالمفعول

احدها الصفة باللام مضافة الى معمولها المضافة الى ضمير الموصوف
بو صفة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه و حسن وجه غلامه وجه
الى هاء الاضافة فرجعت لان اخفت في الصفة المشبهة بسبب
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير وارتفع
من فاعل الصفة او بما اضيف اليه الفاعل او استتر و في الصفة
مثل الحسن ابو وجه الحسن وجه الغلام او بحذفهما معا والاضافة فيه
منهما وثمانيها ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد من
اللام مثل الحسن وجها الى او وجه غلام لان اضافة الحسن الى
وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير استتر ه في
الصفة لكنهم لم يجوزوه بالان اضافة الموصوفة الى نكرة و ان
كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه بحسن
المجرد من الاضافة اختلف في صورة كان الصفة فيها
مجردة من اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه نسبوه وجها البصريين يجوزونها قياسا في مرفوع
الشرط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة و الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فينقض الحال ان يبلغ
انقض ما يمكن منه و يقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني
حذف التنوين و لا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي جاء
بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي عرفت فيها

الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير
واحد فهو اما من مثلث البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام
حسن الوجه بنصب المعمول الحسن الوجه بجره و حسن الوجه بغير
و حسن الوجه بجره و الحسن وجها و حسن وجها و حسن وجه بجره و اما
في غيره مثل الحسن وجهه و حسن وجهه برفعه فهاهي ثمانية
و بجمع بتثنية حسن لان الضمير فيه يقدر الخاجة من ضميرين
و الاثنان و ما كان فيه ضميران فهما اما في الصفة و الآخر
في المعمول مثل حسن وجهه و الحسن وجهه بنصبه فهما فهو ثمانية
حسن لاشتماله على الضمير الطيب البعيد حسن لاشتماله على ضمير ما كنة
على قرار الكاملة و ما لا ضمير فيه فهو اربعة اقسام الحسن الوجه
و حسن الوجه و حسن وجه و الحسن وجه برفعه فهاهي تسعة و العبرة
الرابعة بالموصوف لفظا و لما كان وجود الضمير ظاهرا في
الصفة مثل ظهوره في المعمول ارجعه الى قاعدة نظر بها وجوه
بعد و نقول اذا رفعت معمول الصفة بها فاضمر فيها الى
الصفة لان معمولها فاعل فلو كان فيها ضمير لزم تحمله و
فاعل فعل الى غير الصفة مشبهة لفعل لكان الفعل لاثنين و
رجع بتثنية الفاعل الظاهر وجه كذلك غير الصفة لاثنين
رجع بتثنية معمولها وجهاها الا اذا و ان لم يرفع معمول الصفة
بها بل نصب او جر فضمنها ضمير الموصوف ليكون فاعلا فتوحدت
الصفة بتوحيد الموصوف فتقول بهند حسنة وجه او حسنة
ابواه بمعنى الى الصفة اذ لو كان الموصوف مثنية مثل الزيدان

حسن وجه وحسنان وجهانا وجح ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل ازيد وان حسنوا وجه وحسنون وجهانا واسما ايضا الصفة
غير المشبهة بين اسم فاعل غير متعدي الى مفعول واسم مفعول
الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من متعد منتقل
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فصار متعديا الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك فاذا
فهمت ما ذكر من الاقسام الثمانية علمت ان الفاعل والمفعول
يسلم فاعله وتيقنا بهما وشياعا ان اليهما يقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب فيهما وجره واذا كانا مشتقين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما للتلازم الا لبس بين مفعول
فلان مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه ام يعلم ان زيدا في الاول
الاول مفعول الضارب او فاعل له فنصبهما بالمفعول وفي الثاني
الثاني او مفعول ثان للمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
فنصبهما بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثال الصفة المشبهة
المنسوب مفعول زيد يعجبني الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم
ما اشتق لنا من اسم مشتق من فعل الى حدث لموصوف ما وهو الفعل
عليه والتعريف بعضه يشمل نحو اسم التفضيل الذي ما جاء
للمفعول بزيادة وعلى مجرد الى بس وذلك الفعل لا يبنى نحو زيد
امامظرف لغو للموصوف الى الذات متضمنة تلك الزيادة ونحوه
فرق مستقر الى الموصوف متلبسا تلك الزيادة ونحو ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات ونحو الموصوف بحرف الجر

والمكان

والزمان والآلة ان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في
تلك الاسماء وقوله بزيادة على مجرد احتراز عما اشتق لنا من
الصفة المشبهة فانها لا تدل على الذات متضمنة لتلك الزيادة
على الفعل ثلاثي كان او غيره كما ان الفعل كذلك وان كان كثير الاصل فيه على فعل فيه غيره ثم يكون
على فعل اغزر واشهر فحققتها بالجد في الكثرة الاستعمال وفي بعضها
على فعل شرط ان ينبني الى اسم التفضيل من حدث فلان
مما بني لمجرد لا يزيد فيه ليمكن البناء افعل فعلى هذا ذال البناء
من ربعي والثلاثي المزيد فيه مع ايجاز فعلى عدم ورود فيه متعديا
بزيادة الصفة لاتساع الزيادة على ثلثة حروف ورود استغاثة
حضرموت الا لبس سمي فانه لا يعلم انه مشتق من الربعي المتلاثي
مجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف التسعة يحتمل ان تكون تمام
حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من الاصول او من زوائد، وحرف منها يتعين
بتعين ما هو المشتق منه فلا يتعين الهمزة ليس يكون اما من فعل
مجرد بلون ولا عيب ظاهري لان منها اشتق فعل لغيره الى
غير اسم التفضيل كاحمر واعور فعلوا اشتق اسم التفضيل الصفة
بعيب الناظر اعور وحمرة وعور راوزرقة او الحمرة وبهذا
تعلم ايضا ما يتم وانبني ان افعل الصفة مقدم تاكده بناء افعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة
الوضع الطبع مثل ما يفعل الناس فان الافضل اشتق من فعل

فرد ليس بعيب ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اى فرد شاركه
الجرد بين براد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره فهو كقولك
اى الى غير الشقائق الجرد يا شبه وبجوده بين بحاتم سمه سحبان
للشقائق الحمر فيه وبياضا عاد مثل للون وكلى بقال العيب وهو فيه
العيب بالظاهرى لا يرد وبحواجبى او اليله ولكن يرد ان صح عليه
استفق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجمل والبلادة و
الحمق ولكنهم حكوا البشنة وهو فى نحو احمق من ابن بهشة اجوبة
الجواب بالحمق ما يبه من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى من ان بعض
من تعلق عزات الاعلام وخبط على عشوة يهوذ له لبيرة فلما عرض
من ذلك فقال لا عرف بها نفسى ولا اصل وتقلوات لبقة فهو
بقلاوة على اصبح قال يا اى انت انا فى نفسه شاهد على ان
ابن بهشة فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق فلا يكون به نحو
فيا شاذا ان يكون اشتقاق احمق والبلد لمن يكون اما رجلا وجدوه
متظاهرة على سبيل البشنة وهو لا يقول بذلك فاق الشيء
الرمى عدا احمق من نبل البلد حيث قال وبقتنى ان يقال ان
لوات والعيوب الظاهرة فان الباطنة حتى منها اخفى اشتقوا
فلان ابله من فلان واحمق وقياسه الى العباس لواقع فى كم
استفعل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكان مهذبا
مطرد الكثرة الا لباس فانتظروا على الاشرف وقد جاء
على خلاف القياس فى مواضع فضيلة كواحد زمن هو شذوذ
معلوم من هو اشذ منه وعلى هذا القياس استعملوا مهذار من

الجنون

استفق اى لا تسم استفضل على احد فتشتهر او جوابى استعمال باختصار
من او اللام على سبيل الاشتقاق الحقيقى فلا بد من واحد منهما
ان وضعه استفضل فشى على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور
ظاهر او اشارة باللام الى معين متعين المفضل عليه مذكور تقديرا فقط
لانه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو افضل اى
شخص اخر فى ظنك ان افضل من زيد فقط هذا لا يكون اللام فى
نحو الفضل الا للجنس فيجب ان لا يستقيم اما مصاقا كزيد افضل
الناس او لين كزيد افضل من عمرو او مع ما باللام كزيد الافضل
او جوز بعض بين الاشيئين مهما كزيد الافضل من عمرو الا يكون وكر
اللام ومن لغوا اما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
الكاثر فيقال من فيه لفت تفضيلية بل لتبعيض اى لست من بينهم
بالاكثر حصى والا يجوز خلوه عن الكل اضافة لغوات الغرض كزيد
افضل الان بعلم المفضل عليه مثل العدا كبر ويجوز ان يقال فى سلمان
الفارسى هو اضاف البر الى البر كل شى اى ان من جمع خيره
فلان كل البر من كل شى فاذا اضيف الى اسم استفضل فانه يضاف
عدما وهو الاكثر ان يضاف به الزيادة الى احدهما زيادة يوجد فيه
موجودة بعض من اضيف اليه اى على ما اضيف هم المفضل
الخبر بالنسبة فى بعض جهته والا يلزم تفضيل الشى على نفسه واما
ما فى هذا الاستعمال اكثر ان وضع افضل لتفضيل الشى على غيره
اولا ثم ذكر المفضول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون هو

وحفظ بعض نسخة

وعنه ما نكون فعلت آثار المتصلة البارزة المتحركة اخر فوقه فيه ظرفنا وفعلت ضم
ان خبر فاعلا ولا يخلو الا ما زفاعلا واما فاعلا فاما يكون المعلوم وقوعه وقوعه دون وقوعه او
يكون احدهما دون خبر تحرز اخر تزوم سادى النوع الفاعل وفض بارز بالضمير بان يكون
انتو واخر فهو بالتعميم التي واجبر الماضي فاذا ان فعلوا ان يكون اصل الوضع فانك لست
منه ما نانه ثانيا ان فيقرر فانك الحاضر الذي انت فيه فيقيلة ذاتية كيف بين اجزاء ان
فان تقدم بعض اجزاء ازمان في بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون
يزمان فقوله ما ذكرت في زمان شامل لجميع الافعال وقوله فيقرر فانك تخرج ما ذكره والا فالمعلوم
الفعل طلا يتقيض منع الحكم بمثل امس وبالاولى ما هو بحسب الوضع فلا يتقيض منع وقوع
يضرب وهو بان ضربت ضربة منع الضم فهو مبتدأ محذوف اي امر غير الغائب منع الضم
لفعل نحو ضرب او تقدير نحو زيد في التأكيد اي الحركة دون تكون التي هو الاصل في منع
فلنا بنية المضارع ذو فوق ما لم تخرج ضرب في موضع زيد ضارب وتركها واخواته فوق
اخر بنى هرمك في موضع شر خير بنى هرمك في الضم فلكونه اخف اركان مع غير الغير والتحرك
فاء تحتي المكون سواء كان ضربن اياضربن بنية جماع اربع حركات فيها واو فوق
الواوة لثقة انضمام الفاعل فعلوا ما قبل الغير بالتحرك اقرار اخر تنزر ما قبله
بنى الضم وضع غير نواوة ان يضم مهما لم تنسها الفتحة خبر او غير برا وكرها الف
ما انسها في فعلا بنية لام ضرب فرق ثابت في حال كونه تسلسلا بالمعروف ثابت في
يعني الحروف التي تبقيها كلها ثابت وهذه الثالثة انما يكون لوقوعه في وقوع ذلك فعلت
بين زمانك الحال او ما يستقبلان ثابت الصحيح كوقوع لام ستة كما بين فتحا المتعود كما في الجد
بالجر عطفا وقوعه ان تلك الثالثة انما يكون لوقوع الفعل ستة كما في تخصيصه بوقوعه في
الحال والاستقبال بغير الاستقبال بالسين فانه للاستقبال توجيه الوقوف

زيد م

على الوقف
يجي در پس

شي م

حقيقت در حال و مجاز در استقبال
مجاز در حال حقيقت در استقبال

قبيل كان لقوله لم تختص بأحد صيانة بواسطة القوابل واما وقوع للصانع بنا بنية لم
يلزم لم صار عدم الاحد اذ عن المضارعة ثالثة الثالثة منفية الخبر كان كلا بنية
فعلنا نوع والحق فيها الخوان وضعا غالبة ثالثة الثالثة تكلم الوقوع تقارنه تكلم سوء ذكرا
كان او مؤنثا تشمل الغرب والخوان لرأى المتكلم الوزاز كان سوء وهو اكان ذكرا غير
وزيد ضرب وكانا ما خوذ لنفسه انا وكنه وانتا للحاضر خلقا واحد كان او مؤنثا
وجوها ذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة او مؤنثين غيبة اي حال كنه للمؤنث مثنى مؤنثين
عايبان او ذوي غيبة وايا ه للغايب غيرها اي غير القسمين المذكورين فرد ها واحد المؤنث
واثنا فقوله غيرها ان القسمين المذكورين بالجر في البوزيته الغايب فانه والضمير المجرور با
ضافة موصوفة لكنه خرجت بها ذا شكادة العرف فهو في حكم النكرة الموصوفة بوجه
حال وهو الاولى لموافقة ما بني وجود المضارعة منصوبة ذا الراجي اي فيما ذكرت
ارجو فوز اصيلة كيوكوح او الكبوح وتعنوته فيها سواه اي فيما سواه ما ذكرت ارجو فوز
شرة وروح وليستوح ذكرها وليا بوبه الفعل خوان غير المضارع لحرم على الاعراب
فلما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يزيد المضارع صح لنا ان نعلل قولنا الآتي بقولنا
بزعم تكبر فعلا كانت ذا وضعية ذكر ونحو صح مؤنث لانه اذا احتمل ان يراد بها كونها مسبتا
ان الغير الثانية لتنع الاستقبال بتنزيل فوز الكلام فلو دخل الاعراب فيها لزم دخوله في
الحال كما لو دخل عليها لزم دخوله في حقيقة كذلك لغير جمع المؤنث
في المضارع يقتضي ان تكون ما قبلها ساكنا كما لنا بها نون جمع كونث في الامر فلا يقبل
الكسر واما ارفع وتعب فشاركا لام فيها وخرم يخصص بركا بالام فصح سواء
فرانخاه ما الكبير فوق الاجر فوق عدا الجر وغير ما زيد فوق مفعول لتسمية فزكا كان
او مؤنثا شامل غير بان وتعربان وبجمع تكسر شامل غير لغير وتعريب والمؤنث شامل غير

مطلقا م

حمار م

كاتب م

بالفعل م

وخوارج م

وتقرن بالخافض المؤنث مثل تقرين فهي لك ابرى منسي يقرن بالواو الخافض المذكر
مرصفين بالواو الخافض المؤنث والواو التي تقرن بالذكر والمؤنث
تقرن بالمتكلم مع الغير بالفتحة في حال الرفع والفتحة في حال النصب للفعل في حال
الفتحة والفتحة لتظفين والسكون في حال الجزم مثل يقرب ظلم يقرب لم يقرب والفعل
المضارع وذلك ان الغير البارز الرفوع وذلك في ضمير واضح بالتنهم حالة الرفع وهو
ان يكون في التنهم حالة الجزم والنصب فان النصب في ضمائر التنهم كالرفع في
مثل يقرباني ويقربان ويقربانا ويقربنا ويقربني ولم يقربا ولم يقربوا ولم يقربن
ولم يقربا الا آفرا والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالفتحة يقربا في رفع
لان الفتحة مع الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ابرى والفتحة في حال النصب في
القتم تحذف منه على ولم يرى والحذف في حذف الواو والياء في حال الجزم لان
لم يدع وكذلك الفعل الذي يناسب لما تحو لم يغز لم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالضم والفتحة تقول يغزو يرمي في حال الرفع لان الواو لا تقبل الكسر تقول لم يرمي
والحذف في نحو الغاز في حال الجزم تقول لم يغز في حال الجزم والجازم تحو يقوم زيد
ويقوم وكان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما زيد يقرب اي ضارب او ضرب
ويقرب زيد اي قارب او قرب يقرب زيد اي ضارب او ضرب يقرب زيد
اقواه وهما رفع وذلك مذهب البصريين وما ورد بخلاف ذلك يقرب بخلاف
الاسم كما في الصلة تحو الذي يقرب تحو يقوم وتحو يقوم وغير ذلك تحو كان زيد يقوم فان
يقوم الجملة واجب فتحو الذي يقرب يقوم الذي قام زيد واقع موقعه لانك تقول
ضارب واقع موقع ضارب خبر ابتداء يقوم عليه وكذا قائما الذي قام زيد يكفيه
وتقول ان

مذهب الكوفيين

ثم ان كان الجواب مع تقديره اما بغير الا او اما مع تقديره فهو غير تحو يقوم الا يقوم
عاين واقع موقع الاسم يقوم قعد والعين مبتدأ كما مر فيه تحو زيد يقوم تحو
فيه تحو كان زيد يقوم ثم ان اصل فعل ماض واحد مذكر غائب كما مر في باب
بنت واما مضارع منصب المضارع بحو لم يقم علة وقد مر ان اصل الفعل
الفعل ان تقصر كما مر في اي شيء وقال تسهيل ما آخره حرف يقرأ ذن قبل الجواز ان
تحذف قبل الجواز ان تقرره حوض غزا فاريد به وبان مقدرة بعد حتى تحو سرت حتى
ادخلها والجواز ان تحذف وتعوض ما تحو اقيموا الصلوة اصله اقيموا بحذف
الفعل تحو ان كان ذو عسرة اصله وقع ذو عسرة جاز فيه ما جاز في الفعل تحو
ثم مضارعة وبعد اما تحو زيد في الدار وبعد الواو وتحو ما كل السمك واكثر بالتاء وبعد او
بمعنى الا ان تحو لا زمنكما او تعطيني حتى فان الفاء والواو حاتيان واضمار بعد الواو و
الفاء شيء معنى تحو ان تنا فلجل فوادا يكن زيد قبيل معنى الفرق بين الواو والفاء
زيد تنا فيكن الفرق في الدار زيد في الدار يكن زيارة زيد فاكرم تنا يكن فاكرم
السمك واشرب اللبن لا يكن زيد كل السمك واشرب اللبن موقعان الذي قامت مقامه
ثم ان ذلك الفعل الذي قامت مقامه ان الذي قامت مقامه ان الذي قامت مقامه

ومثل ما
خبر كوم
بمعنى جم
للوقار ج
بيد دير

التخصيص
معنى كردانيدن

الاتهام

ان

بعضها بتقدير الا

اذا كان الله ذا
تعليم او علة وجيل

المصدر باسم
الفاعل

الكلام

جدا بارد

النفي بد

يكون

نعوت بعضها بتقدير الا بعضها بتقدير ان بعضها بتقدير اذا كان الله ذا تعليم او علة وجيل المصدر باسم الفاعل الكلام جدا بارد النفي بد يكون

معطوف

شاي

حتى

ان تعطيني بر

واكرمه

معطوف معطوف شاي حتى ان تعطيني بر واكرمه

ليس للفاعل حضور شاهدا او غايبا او حكما وكلم مجازات مذكورة فيها فيه فرض فعليه
بسببه الفعل الاول وهو بسببه الفعل الثاني او كلما الفعل الاول او بسبب ثالث فيه
الفعل وكلم مجازات بارتكاب شيئ فجعله الفعل سببا ملتبا به والا فكلم مجازات بالجزء
سببا كالمتكلم اعتبر بسببه الشئ شيئ بارتكاب شيئ شيئ وجعل كلم مجازات والجهة
الركيزة الفعل الاول والاول سببا حقيقيا للثاني لا فارجاء وذهنا كما يجيئ الجزء شكر به
نتيجة يصح بها الشرط وهو ما فيه صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك شتمني فكرمته
فانتم بين سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا لان ذهنا وفارجا فكلم شكر
ملكة البسيطة منها الفهاد المكارم الاخلاق يعني ازمنها يمكن ان يصير انتم الزيد وبيت
عزة النساء سببا للاكرام عنيت وكيمان ذهنا فكلم اولها سنة جاءه زيد فجعل
وثانيها جاءه فكلم سنة جيئ ازمنة ثلثة الامور انتسبا الجزاء فعل فان كان ازيد
والجزاء مضارعين كقولك تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا كقولك تزرني
زدك فالجزم واجب في المضارع لوقوع الجازم وهو الاداة بتضمنها مع صلاحية لجزم
ولكن كان الثاني مضارعا فالوجهان ان رفعه الوجهان الجزم لتضمنه باجازة الجزاء
الشرط والرفع لضعف التعليق لحلولة الماضي والجملة غير المعمول لحولك ان تجيئني زيد يأتيك
واذا كان الجزاء ماضيا فيجب لفظا لتفصيل للماضي كقولك ان تزرني فقد سرني
فوجب الواو وجيئ لتكن تفصيلا لقولك ان تزرني تقد سرني واو كان قد سرني فوجب
لكن كان قبله قد من قبل فصرف ان رفعه صرف لم يجز الجزاء في الجزاء وتحقق تأخر
فلعلب معناه الى الاستقبال فالتفوا فيه عند الاربعة كقولك لم اكرمك الى ان تكرمني
ولم يجز عند الكوفيين

اي سرق فقد سرقا في له
من قبل او معنويا بقيد ا
كقوله تعالى ج

بين

ولم

وذا فان غير قبيح وعند الخاص المحقق بالتنقيح لم يكن منفوي بترك فعلك الآن حتى يوم فقد
لكن اسر لوجوب حصول الغاية فيه ولكن كان الآن حتى ابتداء مضارعا مثبتا او منفيا جاز الرفع
والنصب وان كان منفيا بلم فانه متوقع فيما يتوقع نحو انا صائمون يصم فيجب فيه الرفع
تأثيرا لاداة الشرط فيه فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم توثر
في تغيير معناه كما توثر في الماضي فيوجب بالفاء لتغير المعنى فيجب لتعذر الاقتران
الفاء وجوبا آنفا بشرط فيه والشرط يجزم فيا كقولك ان تكرمني اكرمك وقد تقلبوا الجزم في ضرورة
بفتحة منه والا اي ان لم يكن الجزاء ماضيا او المضارع المذكور فيه فالفاء لازمة في
ان الجزاء ج الماضي نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتني امس او تقديرا كما
نحو ان اكرمتني اليوم فانا اكرمك امس تقديرا فقد اكرمتك امس او تقدير كل تقدير لانا نبرز
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء وهي الجملة اما طلبية او انشائية او دعاء او استفهاما او مضارعا
منفيا بلا او لم او لن او بما قد كالتمني او العرض وفي جميع هذه المواضع لا يجزم فيه جوابا
واحتاج الى الفاء وكذلك اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء بعد اضعاف
لان مفاجأة قريب من معنى الفاء فلا نهاية بمعنى عند حروف الشرط فيها معنى الفاء والتعقيب
الفاء كرة واما الشرطية الجازمة الجزائية لاقتضاءها بها لان اداة الشرط بمنزلة مختصة بالفعل
فانتصبت منزلة بالكينة وقائمة مقامها كقولهم والله لقيته بمكة بما قوت اليهم اذا هم يقطعون
والشرط التي يجزم بها المضارع ما كونها متوقع كانت متوقعة بها لا يكون ذلك الشرط
لم تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر تكن خيرا لك ان تفعله تكن شرا لك والاستفهام نحو
هل تزورنا اكرمك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا والحض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا
مضارع الواقع بعد هذه الاشياء لا نها تدل النصب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب

اي فهم يقنطون ج

انتفاء ج

الشرط ر

الخمسة جاز ان يكون مبتدأ لما تقدم
في الجملة الاسمية الخبرية لما تقدم ج
يعني ان مع مضارع يوخذ ما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء جزاء لها
لانها تخلق غير ان لا يجاب بهذه
الاشياء ج ج ج

سبب لها وهي سبب لها فاذا كان
المضارع الواقع بعدها الشبيه
التأبيد وقصد سببيته
الفعل المطلوب ٤٤

الفساد ٤

تعدد ز

بعد كفت لسرد ار لشكر
سوكن بهم شديد كه مباشرة
منكنم ضرب ٤

عامل ٤

وار وز الضارعة ان من بزعام المنفية للاوابد انما هو بسبب قوة العوز فهم يجزم
ر نظر حكم المضارع فيجزم بها كان اسكان الصحيح وتحوه في اوابد وز الحذوا بها
ث بذه بازا مدم نوا جزم مز اعوز حكم عوز مز بذه بازا فرز اوا فق وا فز وا فم كما
عوز لم يذهب ازجز بام يزبو او ام الخش وا يزجز وذهب ابو فحد ازا يزبو الجزم
بلام قدر فان كان بعدها ساكن يجوز الضارعة وبجوز حذفه بتحرك لسكن اخره
وكما جلا بقي ازا عوز لم فحذف في غاب يغاب وم يزكر الفعل هذا هو الاعم
نظهوره وان كان بعده وز ساكم وكيس المضارع بوباعي وبزاد
بالزاي ههنا بالكم ما فيه ما ابزا او وز از يد زا ما هو باب فعل بفتح زد
همزة وصلة باقي بوجوز وفي الضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن كما في
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده ضم كما مر وفحاله لبشاس بالنسبة الى علم المتكلم
ع مفتوحا بالفتح كما ز اعوز مز الخروج من الكسرة الى ضمة ثم الكسرة فانه ازجفوة الفعل
الفعل بفتح اثناء ابنيا وا حد المتكلم الجمع ازا الى ضمة الجمع ازنا ما اذا فتح الفعل
بكسر اثناء المكسورة فيها سواء ازا واء ساكنة بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه اوضم ثانية عوز الفتح ما ضي المجهول لذ الاضراب او فتح لا التبس بالماضي المبني
للفاعل ولوضم ثانية لالتبس بالمضارع المجهول او فتح لا التبس بالماضي المبني للفاعل
بعد وز المضارع همزة ونون يشال بالكم بعده كسرة وعلم يشال بالكم بعده فتحة
وان كان رباعيا فتح حتما فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل مفتوح
ونون لا زخا موجب ضم ما قبلها وهو ايضا هم بين المتكلم وا حد او همزة وصل مضمومة
لزكر بعد ضم ثالثه لزم ما قبل الواو الذي هو كر فاعل واخذ الفاعل لا يلتبس

بل ٤

بستة ابواب

واما الصحيح الاواخر

ماضيا ابدا

مزيدا بدل ابدا

لكلا يلتبس

المصوغ

وابنه مذ ومنذ مضافا الى جملة فعلها الواقع بلا وبعد لفظ زمان الموصول الفعل الذي
ابنه ذكر فاعلا وكيفية اضافة الفعل اليه بيانيته وهو ما خرج فاعله وابنه مفعولا
وابنه ذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي ابنه مذ
فاعلا وابنه ذكر فاعله ماضيا فيرفع بصيغة دفعا للبس بان ضم اوله مكسر ما قبل آخره
كمزيد وهو مخرج وامر واخبر هذا النوع من الفعل لان فعله مزيدا فيرفع اوزان
فعله ابو جعفر الاوزان المجردة الفعل الماضي المكرة ووزنه فعل المخرج منه مكرة
الا العين وان كان مزيدا كان مزيدا بحرف من الحروف التي مكرة الفعل
الفعل فلا فرق فيه بين ان يكون الحرف باقيا في جميع تصاريف الفعل
الوصل كانطلق وانقدر او استخرج لئلا يلتبس الماضي بالمضارع المبدوء
بالنون الزائدة وضم الثاني وفتح ما قبل الآخر كمزيد فعله ودحرج
فرق البرمكي اصله لفرق بضم الثالث والثاني اعني العين كمزيد فعله ودحرج
لئلا يرد عليه شلوفر وزرزر المبنيان فانه لا يجوز فيه لئلا يقع التباس بالمجهول
بالواو وقيل جواب ان يقال معتل العين استغنى بتبعية الفاء للعلة بخلاف
مضروب وحسبة وانما اختص معتل العين بالذكر لزيادة علته واختلافها
المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وبتبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول
من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر نا الا فتح ما قبل الآخر كيقول ويبع اصلهما يقول ويبع
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار يقول ويبع قلبت
واو يقول ياء لكسر ما قبلها وانكسر ما قبل فصار يقيل ويبيع استثقالا وهو يصيح

نحو قيل وبيع وفي شرح الوافي حقيقة هذا الشعر ان نحو بكيه وقيل عن
اعني قبيل اجريت كنحو اذا نحو لواو وقيلا واو هي فاء بحركة ما قبلها هنا
مراد الحاوي والافراد بالاتمام في هذا الموضع وقال بعضهم واتمام منها كما
حالة الوقف اعني ضم الشقيل فتحذف مع كسر الفاء خاصا وهذا
مشهور عند النحويين وقال بعضهم وان ما في نحو قيل حالة بعد ياء
ساكنة وهذا القول غير مشهور عندهم والوزن يرجح الاول بان
بان ويبس اصلهما بين فاء الحرف وجاء الواو الذي
ضعف فقيل قول وبيع باسكان بالنقل وجعل الياء واوا والسكون
والانجام فيهما وشذ اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من السلاقي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب افتعال
وافتعل نحو اختير واختيد شذ في اللغات الثلاث نحو اديم
وفيه فيهما مثل قيل وبيع للثقافة دون اختير واديم اذ ليس
ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما واصل
اصلها اختير واقوم بالياء والواو المكسور ما قبل والنقاس فيهما
شاذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا
كانت واوا فيقال اختير واقيم لغة واحدة وان كان ما
الفعل الذي اريد حذف عينه واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويطرح ويستخرج و

وبتدرج واسع فاقبل آخره لفتحة الفصحة واثقل للمضارع بازيادة و
مفعل الصيغ المبنى للمفعول مضاف لمعنى فيه الفاعل كات وو
نحو يقال ويباع ويختار ويقام لتحركها حقيقة او
حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير متعدى فالمتعدى من
الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل متعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه
موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور و
والقيام او الاسناد فيقال هذا فعل صادر عن الفاعل او قائم
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد
تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى
بخلافه اى بخلاف متعدى يعنى يتوقف فهمه على امر غير
الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان و
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جايز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالفاعلة نحو
ماشيته او بالسين والاستفعال نحو استخرجته او بحروف الجر نحو ذهبت

بزيد

بزيد والمتعدى بنفسه متعد بالا مفعول واحد فقط ربما
تتعدى الكلام كثيرا الى مفعولين فانهما غيرا الاول كما علمت ان
فانهما سلب الاول فيما صدر فاعليته نحو علم وفاقد لهما مفعوليته
كاعلم وارى بمعنى علم ورأى اصلان بمنزلة النقل فانهما قبل
ادخال الهمزة متعديان لمفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول اخر يتعلق المفعول الاول فما فعلان الاخر وهما
وبناء وخبر قوله اخبرت وحدث فليست اصلا فانها متعدية الى مفعول
بل نقلت اليها الفعل الذى بواسطة اسنادها عن الاصل وهذه
الافعال المتعدية لثلاثة مفاعيل مفعولها الاول المفعول به
اعطيت فانه يجوز الاقتصار عليه كقولك اعطيت زيدا اى استقبل
منه كقولك اعطيت درهما واما الثانى والثالث فهما مفعولا
مبتدا واصلهما خبر عن الاول اعنى زيدا وجوبا ذكرا
مع افعال القلوب وغيرها افعال الشك واليقين ايهم دكاهم
اراد وبالشك الظن والاخوات نحو هذه الافعال بعض الشك
المقتضى لتساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت
وعد الثالثة الفعل نحو زعمت فانها تكون تارة للظن وتارة للعلم
ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم وندخل على هذه
الافعال على جملة الاسمية لبيان ما هى اى ملك الجملة الاسمية

لبيان ما

وانما سميت افعال القلوب لانها لا يحتاج
فى صدورها الى الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل يكفى فيها القوة
العقلية ط

من حيث الخطاب بها نسبة عنه من النظر والعلم كما اذا قلت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما انشأت هذه
الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيدا فانما هو علم
واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
منشأ اخبارك بهذه الجملة ظن عارض لك اى جزء الجملة الاسمية
المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها
هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اه
ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احد هذين المفعولين
فلو يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك ان كونهما ليس
جملة اى خبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين
فهما بمنزلة اسم واحد لان مفعولا هما هو المفعول به في
الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
واحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة ما حذف
المفعول الاول كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما
اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون
ما بخلوا به يوم القيامة اى لا يحسبن هو كونه بخلهم هو خيرا لهم بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قوله تعالى
لا تحسبنا على غير انكسبنا خيرا لما فيه وشيئا لاحد وان لم تحسبنا جاهلين فحذف

الجملة هو الظرف وكذلك
بواقع الافعال فتنصب
اى هذه ج ج ج
الا لا يقتصر على احدهما ج
ح
لانه لو اقتصر على الثاني لزم ذكر الشيء
بدون ما يحصل به توطئة وتوسيلة ولو اقتصر
على الاول لزم ذكر التوطئة وتوسيل بدون ذي

خيال لعل هذا ... الطول لعل ... الثوب ...

جاز نحو الذي هو المفعول الثاني ما يخالف باب اعطيت اه يكون
فيه الاقتصار على احدهما معلقا بقال فوت بعضي اه ما يخرج من غير
ذكر المفعول له وبعضي القدرة من غير ذكر المفعول وقد يجعل فعال معاقبة
فوعل بعضي ويكون او يستفاد من شدة فايدة جواز حذف المفعولين بخوف
مفعول باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فوق بقال ميت
وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن وراجع فيه التربية فوايس يحذفهما نحو من يسمع يخل الى نفسه
فيسره ما هو قاد منهما هي من خصائص افعال القلوب جوز الا
تقاء الى البطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيدا ظننت
قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء اذا
التقدير بين لا يستقل الجزءان الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لهما كما مثلنا على تقدير الغاء وجعلهما مبتدا وخبرا
ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد تقل الالغاء عند التقديم
نحو ظننت زيدا قايم لكن الجمهور على انه يجوز وهذا ان فعال على تقدير
الغائها في ظرف فنحو زيد قايم ظننت زيدا قايم بالغاء كما في
قوله جوازا بالغاء اشارة الى ان جواز اعمالها ايضا على تقدير توسط
والتاخر وفي بعض الشرح ان رجحان الاول على تقدير التوسط بين
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر فتدبر

الالغاء والاعمال

الالغاء فيها او نحو سلمت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت بكرم احسب زيدا وبين معمولي
ان نحو ان زيدا احسن قائم وبين سوف ومنفي بها نحو سوف احسب
بقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد او احسب
عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فظهر ان قوله
والمتبع عن جواز الالغاء الصواب بقوله اذا توسطت بين شيء من معموليها
او تأخرت عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع
ان متعلقه اعم من خصائصها لشيوعه واكثره وقوعه ومنها
وهي خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وهو
ابطال عملها لفظا دون معنا بسبب وقوعها بين مبتدأ او
بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المعلق
الى واقعة معنى الاستفهام كما علمت مثاله من ان قبل النفي
على معمولها وقبل اللام الابتداء اذا جيء به على معمولها مثل
ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال توسطه
بالمقابلة فمثال ينفي علمت زيدا في الدار ومثال لام علمت
لزيد منطلق واذا علمت قبل هذه الثلثة كان هذه الثلثة تقع في صدر
الجملة وضعا فتقطعت لفظا صورة جملة وهذا اذا لم يقع
حينئذ تغيير او نصب جزئيها فحينئذ التوفيق باعتبار احدهما

لفظا

لفظا او آخر معنى حيث اما لفظ روعي الاستفهام والنفي في
الابتداء وحيث المعنى روعيت هذه فعلت وانتقل فائدة
من قولهم امرأة معلقة اي مفقود الزوج لانها كالشيء المعلق
بين الزوج لفقدانه فلما لم يوجد تأثير هذه الافعال في
لفظ المعلق ممنوع من العمل لفظا عن المعلق عليه قام علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند عدم التعليق من حيث المعنى
الجملة المنصوب جزءا على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وكما
فاعداد الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الغاء جعل العامل
كاللفظ والمعنى والتعليق جعله كالمعنى فقط ومنها اي من
خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها وفاعل
ان القلوب ومفعولها ضميرين متصلين شيء واحد وناصبين
لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختلف جواز اجتماعهما لفظا وفي
آخر نحو اياك علمت منطلقا وعمرا منطلقا ويجوز ذلك
في سائر الافعال فلا يقال ضربني وشتمت الا يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي ذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا او مقيما
به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتحادهما
لفظا فضلا مع اتحادهما معنى تغاير حالي الفاعلية بعد ايهام كون ضمير

فتقدير الاولة معنى ٤ ٤

قال ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليس متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما من جهة كون كل واحد
منهما خبرا عنها بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى
ضمير المتكلم صارت كانها غيره فتغاير المضاف والمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وهذا تحقيق
الغلبة فان المفعول به انما ليس المنصوب الا وفي الحقيقة
هو مفعول جملة في اتحادهما فعلا انهما ليسا في الحقيقة عدوا ومقولا
به وهما اجريا مجرى فعال غلب فقصتني وعدمتني وانهما
لقيضا وجدتني فعلا على التضييق على النفس فانك اجريا
بمجرى المتغايرين والحلبية رأى القلبة فيجوز فيهما ما جوزته من
كونك فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد تقول انا عرفني
للرجل وربته من حيث ان معنى عرفته ما ذكرته في قولك تعالى في
الحشر خربوا بيوتهم بايديهم وايدي المؤمنين اي ما
خلت وزعمت معنى آخر فرب مثل معانيها الاول اي ما
لعلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال الوجه بتحقيق البعض لان كل
واحد معنى آخر فان خلت بمعنى ضربت داخل وجب
بمعنى حرت ذاهب وزعمت بمعنى كفلت بعيدي ما ذكر

فهملا ٢

ان فعلا لازما والفاء
ما مفعولا مثل ظننت زيدا
فاضلا فان المفعول
مفعول الجملة

ان اصل الفاعل ان يكون
ما فاعلا والمفعول ما قاتر
وليسا كذلك

الحلم حزاب ديرون
الاحتلام جمع سر

الحلبية
بفتح الحاء
وكسر اللام
وتشديد الباء
نسبة الى حلب
مدينة حلقة كبيرة بالشام
بينها وبين حلب
مسيرة يوم

المعنى الآخر مفعول حدا بهن فطلب بعض الجنس الى النفس بعض التهمة
فطلب زيد المعنى التهمة اي اخذه مكانها وهي والوهم نوع من العلم وسماه
تقدم وهو على الغيب للنفس اي منهم وعلم بمعنى عرفت بقرينة ما بعدها
عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء وغيره حكم عليه بالذات بمعنى
وهي البقرت قريب من معنى علمت الخامسة اثنة فوقه مثقال ذر
ما ذا ترى اي اعلمت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة وما كان مرادا ان لها معان اخر قريب بعضها من بعض
العلم النفسي لم يتعرض لعلم بعض صار مشوق النفس العليا ووجدت
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحرت فانها ليس لمعنى العلم وانظن الافعال الناقصة انما اثبت موجدة
ناقصة لانها لا تتم مرفوعها كما ان افعال غير الناقصة مع ان الفاعل
وضعت التقرير الفاعل على الصفة اي العدة فما وضعت
هذه الافعال هي تقرير الفاعل على صفة وما شكان هذه الصفة
خارجة ذلك التقرير الذي هو العدة للموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن
هذه الافعال الناقصة فانها ضعت عن الصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عدة فيما وضعت له فاذا التقرير وجدها
فاجعلنا التقرير المذكور عدة فالموضوع له افعال الناقصة

لثلث موج

الوجدانية وكلاهما
غير ناتج

الوجدية وشقوقه
ناتج

والجملة الكائنة حالا
موجدة غضبت كرفاقه منه

موضع الفاعل تقرير
الفاعل على الصفة
الذي هو وجدها
الذي هو

ناقصة ما اشتقا منها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان ما الكل
والاشتقاق والدوام وان يتبرأ بعضها وجعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فيكون مشتركا معنويا موضوع لتقرير الفعل
على الصفة مع جواز الاشتقاق اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها مثل
شكان كل جزئي تام الموضوع له بالشخصية لا ما هو موضوع له او
خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا يضر ان يجعل اللام في قوله
لتقرير الفاعل بتغرض لا صلة او وضع وما اشتكان تغرض من
وضع ناقصة انما قصة هو التقرير المذكور الصفات تخالف
الافعال التامة فان التغرض من وضعها مجموعها التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت عن حيز الفعل بما ذكرنا ان هذا الحد لا يشمل
الا فيه زائدة لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة
فعل كان وصار وليس وما دام وما انفك وما فتئ وما برح وما زال وما
برح وما دام وليس ولم يذكر ليس بينها منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم فاك وكان كونها من الفعل عما يستقي
على الخبر وانظر ان غير محصورة وفي تتبع كثير من الافعال
التامة تعين الناقصة كما يقول تسع التسعة بهذا تشرح
اي تصير عشرة تامة ويكمل زيد عالما اي صار زيد عالما

كان ووقوعه جاء ذات في قولهم ما جاءت حاجتك فانقضت بشرا
اسمها وحاجتك خبرها اما بان كون ما نافية وجاءت بمعنى ذهبت
وفيها ضمير للتقدم من المغازة ونحوها اي ما جاءت بلى هذه قد رأيتها
يخطاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود لها اي
انث يا عنبار خبرا كان في مكانك انك وصناعتك حاجتك
حاجتك وجاء بفعل فعلت ناقصة تنوهم ان حرف شفرة حتى
فعلت اي صارت الشفرة كالنهامرة اي رمح قصير قاله
الازهري يقال للرمح القصير الازرق والسكون
الاذنة لئلا تتجاوز جاء وقعة الموضوع الذي استفالها الى سببه
خطأ فالتقرير الذي دخل هذه الافعال ما كان نحو هي على الله اسمية التقرير
من المبتدأ الخبر لا فعلا اخبرني لاجل اعتماد الخبر حكم معناه اي معنا
هذه الافعال بغير اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الفعال
وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فصار دخل
على الاسمية اعني زيد غني واخذ معناه الذي هو الانتقال اعني
الخبر موضوعا اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فيرفع مدة
الافعال الخبر اذا دل بكونه فاعلا ومصدر الشاذ نحو شعر
بالمفعول به فيوقف الفعل عليه فما كان زيد قايم فكما يكون ما
فصيحة كانه لثبوت خبر لا سمها بنوا ما ماضيا اي كانا في الزمان
الماضي واقاص غير دالة على عدم الثبوت وانقطاع الاخبار كان زيد قايما

او منفصلا نحو کان زید غنیا فقیرا و بمعنی صار عطف علی قوله
لثبوت خبرا ای کان یکون ناقصة کانت بمعنی صار فهو من عطف
احد الفعلین علی الاخر لا علی ما هو قسم منه کقول الشاعر بیهما فقیر
و الملی کانها قطاة الحزن ندکانت فرخا بیوضها ای صارت فرخا
بیوضها فان بیوضها لم یکن فرخا بل صارت فرخا بیوضها و یکون بمعنی
صار ان اخذ ایضا عطف علی قوله لثبوت خبرا ای کان یکون
ناقصة یکون بمعنی صار ان ایضا و الجملة الواقعة بعد اخبرا
مفسر الضمیر کقوله اذا مت کان الناس صنفان شامت و آخر
مثن بالذی کنت اصنع و یکون تامة عطف علی قوله یکون ناقصة
ای کان یکون تامة یتم بالمرفوع من غیر حاجة الی المنصوب بمعنی
حدث و وقع کقولهم کانت الکائنة و الفدر کان و کقوله
تعالی کن فیکون و یکون زائدة و هی التی وجودها و عدمها سواء
بالمعنی ان اصل کقوله تعالی کیف نکلم من کان فی المهد صبیا ای
ای کیف نکلم من هو فی المهد حال کونه صبیا فکان زائدة لتحسین
اللفظ اذ لیس المعنی علی المضی و انما ذکرها هذین النفسین هو کونها
غیر ناقصة لاستیفاء الجمیع استعمالاتها و صار للانتقال اما
من صفة الی صفة نحو صار زید عالما اما من حقیقة نحو صار الطین
خزفا و یکون تامة بمعنی الانتقال من مکان الی مکان او من ذات

الی حقیقة ح

ابانة بتبیهها بعض فی المعنی کتفاوت
غایة فی النبیت و الاشارة و حالا انکه نشر مرتب کرد
سر مثل مرغ لنگ خواره لیت در شکستن و تحقیق
سر کرده بیه بشی تنهای او چه نه
انشانه تنش و سر کردن بلکه کریه شمن برسد مرا باب علم
الاتنان فتا کون فتا باب افعال
این شعر کلام حضرت امیر المؤمنین علیه السلام
حالت و معنی شعر آنست که چون مرد
مرا از دنیا و پیرم مردمان در وصف خواهند بود
شد صنفی شماتت کنند کان خواهند بود
یعنی شادی دشمنان به مکاری که
در زمان حیات بمن میرسید و بلوت
مرا و صنفی دیگر ثنا و درود خواهند
سمان خواهند بود و با نچه که بودم
مرا که در دنیا میکردم

فصل سوز

اضافت و بتعدی بالی نحو صار زید من بلخ الی مکة کما و بکر انا عمرو
یعنی بصار مثل آمد و رفت و استقامت و تحول و ارتداد قال سه تفاوت ره
بسیار و فاست میان آمدن و شدن موجود و قوله فیصیر کهشیما ای یعنی
تحولن نواسگا و اصبح اسم ضمنی لافتران مضمون جملته بادوقاتها
المذکورة علیه بها دائما بصورة مثل صبح زید نشاطا و امسی زید مسرورا
و اضحی زید خرینا فاصاب الوقت بدل علی اقتران مضمون جمله و قوله ام
زید برفتنا لصباح و علی هذا القیاس الثمانیة الاخران یکون بمعنی
صار نحو اصبح امسی اضحی زید غنیا ای صار غنیا و امسی و اضحی بمعنی
صار هذا الصباح و المساء و الضحی من هذا الیوم و یکون ناقصة بمعنی
دخل فی هذا الوقت نحو اصبح زید ذا زاد ای دخل فی الصباح و فعل هذا
و اقتران مضمون جمله بوقتها قد یفهم ثلثة اشیاء احدها المعنی
ثلثة ذلک فی جمیع تصاریفه و ذلک ثابت لزید فیما مضی
و یکفی فی جمیع ذلک و بمعنی صار کقوله فظل زید غنیا ای صار غنیا
صار و قد یجی بعد ان المضارع نحو قوله فظلت لبکی ثم ظلت لبکی
بنا طیبا لکن ما کان مجهما ناشئ فی غابة الغد جعد فی مکمم الندی
لم یذکر هما ناشئ و فعلهما من افعال الشئة سابقة و اضحی و اصبح
و غدا و راح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا کانت بمعنی صار
و ثانیة نحو مشی فلان عالما و زید من سفره ای رجع و غدا و اضحی

ما دامت الفقد او وجد زيد شيء فاذا قلت الروح وهو بعد زيد
الى الليس واسقط اسمه وذكر هذا الافعال الاربعة من الليس ما دام
المتصل منع ذكر لفظ مقام لاجماع وكان الوجه في ذلك ان من
من الملحقات ما دام به كما صاحب مفصل وقال صاحب التسهيل
بها ايضا وهو ما دام فاستعملها على الليس بشرط ان لا تقع
الا بعد ذكرها ما نهما من الملحقات ما زال من ما فتئ ما برح
زال برول فانه تقول ما برح بمعناه من برح اي زال وبرحا
رحمة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لاستمرار خبرا اي خبر تلك الافعال لفاعلها فليس بسببي اسمها
منها عن ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ذكر
خبرا فاسم من المنصوبات بعد فيلزمان قبل فاعلها
خبرا اي من وقت بكل ان فيلزمه عادة فمعنى ما زال زيد
امير استمرار زيد قارنه من زمان قابلته وصلاحيته لذلك ما دام ما
دامت لها مع الاستمرار فلان النفي ما دخول في معناها هذه ما فعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي
النفي استمرار الثبوت لاعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا وليز مها اي هذا فعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي اي يدخل ادوات النفي عليها ليز نفعا وهو كذلك

تقدير كقوله تعالى ما انه تفتؤ تذكر يوسف فانه لو لم يدخل ما استمع
عليها لم يزد على النفي المستفاد من لا كثر المقصود منها وهو دوام نفي الخبر
اي لتبقيه على ثبوت خبرا فاعلها بان جعلت كلمة فرقت ان له
وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير فرق قبل
المصادر كثيرة واذا قدر الزمان قبله فلا بد هنا كما هو معلوم كلام تقديره
تالله دوام هذا اشارة بقوله دوام اي دوام اصل له نفي فاستمرار بقوله ثبوت
خبرا فاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة فلا يخ مع كونه ظرف
وظرف فضلة غير مستقل بالافادة من اجلس ما دام زيد جالسا اذ معنى
دوام جلوس زيد فادوم لم استفع ما دام يا جلس دوم بجلس زيد الجميع كلام
لم يفد فائدة تامة بخلاف فعلان المتصرفة بخبر فانها بنفسها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام معها
نفي مضمون جملة حالا او مستقبلا زمان الخلو مثل ليس زيد قائما الان او غدا
هو مذهب جمهور وقيل هو نفي مضمون الجملة مطلقا وهذا تقييد بزمان
بزمان الخلو كما تقول ليس زيد قائما الان وقد كان بزمان ماض فنفي
نفيا مشتركا بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع فيها عاطفة فعل ما
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فسيبويه اثبت
بقيده بمثل قولنا عام يعرض التقديم تقدمها عليها بحكم كان مالك او اخبرا

اخبار آثار خبر الافعال الناقصة كلها
على كما نها او ليس فيها الا التحكم

عنها نحو صار معدوما صديقي وان اريد به نفي الطرورة على جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة سابقها
اي تقديم اخبارها عليها اي على حركات الافعال واقعة على ثلثة اقسام
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما كان اي راج وهو احد شرعي فعلا لكونه
وجواز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم الذي اوله كلمة ما ليس
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا امتناع تقديم ما في حيز النفي عليه
يقتضي المصدرية اما اذا كانا مصدرية فلا امتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف في الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون
به الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه قولهم
لان اداة النفي قد دخلت على الفعل الذي معنى النفي ان اداة النفي
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى فلم يختلف
ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان الامتناع بينهما
التفاعل المقتضي مشاركة امرين في اصل الفعل مركبا وهو الذي اختلف
فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على ان يكون زيدا
عائد النفي اذ يمتنع تقديم معمول المنفي عليه والبصريون سيبويه والاخفش
والفارسي على انه يجوز زيدا على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه
وهي الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بهذا الوضع كما

للمنصوب على المفعولية
اذا كان الفعل ناقصا واسمه
لا يجوز تقديمه عليه

ما دام لانه يلزم من تقديمه
حينئذ تقدم خبرها لان كلمة ما ليس
لا تتصرف

باب المفاعلة لتقديمهم
فكانه لا مخالفة بينهم
وذكرت الخلاف منه
في غير محله

كلمة من ان يجب على العموم يجعل ما في اولها النافية من
آلة التصنيف فيه لوفي الوقوف فيها من ان كيسان فعل بمنزلة
ما وضع اي فعل وضع له نواجز في الدلالة على قرب حصول الخبر
رجا منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي ذو رجا
بان يكون ذلك الفعل نواجز بحسب رجا المتكلم فاطمع حصول الخبر
الخبر به فيقول في قولك عسى زيد ان يخرج بدل على قرب حصول
الخبر الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لانك جازم به
او وضع له نواجز قرب نبوته للفاعل حصولا اي ذو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الفعل نواجز الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قوله كاد زيد ان يخرج بدل على قرب حصول
الخروج لزيد لكن لقرب حصول او وضع له نواجز الخبر قرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي ذو اخذ وشروع في الخبر بالنظر
بان يكون ذلك الفعل نواجز بحسب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر
لمصدق لا يقتضي اليه فطفق فانه نواجز بحسب ظن المتكلم بشروعه
قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي
اليه حالا اي ما وضع له نواجز رجا مسى كقال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه بحسب
ان الموت وهو الاشفاق المخوف امر غير متوقع حبيبه لانه منه

بتعرفه

مضارع مجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كما تصرفوا في الانشائيات
من معاني الحروف لا بتصرف فيها بالقول على ما عرف استدلاله

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون ما بعده اسما ثم فعل مسند
مصدر بان الاستقبالية بتقدير بمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي نحو عسى زيد خروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقبل المضارع
مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم بتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان
لم يبق على المفعولية في صيرورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب بالمفعول وعسى على هذا بابه وقد
قال الكوفيون ان يفعل في المحل الرفع بدلا مما قبله بدلا الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال شارح الرضي الذي ان
هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان

يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الثاني فقيم مقامهما في هذا الاستعمال
ناقصة ان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فيهما احتمال اخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وان يخرج ضمير راجع الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بان عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم وان
يخرج خبره لا مفردا عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مضمرا
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاوجهين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان
كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الغوير ابؤسا
فيكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته لذلك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما
وضع له نوالخبر نوحصول كاد زيد يجيء فتخبر عن نوالخبر بالحكم
بالشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم فحض

والمراد من المرفوع بهما اسم عسى وخبره
الفعل والفاعل

او آخر وهو ان يجعل
عسى

ان قد تحذف اذا وصل الفعل المضارع
بعسى الاول دون الثاني
لانه يجب اظهار ان في نحو عسى ان يخرج زيد
لعدم جواز مجيء ان بعد عسى مع ان المضارع
فيكون اسم عسى مضمرا
ليس مع ان تقول
كاد تقول

كما هو الاصل وخبره فعل مضارع لدل على قرب حصوله
من الحال باعتبار احد معنيه ومن ثم ان له لا تاتي على
الاستقبال الخالص فوجد من جعل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كانه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد
كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فليكن كاد كل واحد
منهما شبيها بالآخر اصلي لكل منهما حكم الآخر من وجه
اذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كه لا فعال اى
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي
مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اى نفي كاد يكون لاثبات مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل قد بجوا واما في المضارع
فلتخطئة الشراح قول ذي الرمة اذا غير
الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
ميه يبرح بانه يدل على زوال اكثر رسيس
الهوى ولتسليمه تخطئتهم لتعبيره له لم يكد بقوله لم يجد فلو كان

نفي كاد لاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم وجب ان
يدل ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الفعل و
انتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها فرتبه ذلك على
ثبوت الفعل بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر من الشيء
فلتخطئة بعض الفصحاء على ذي الرمة وذي الرمة ممن يستشهد بكلامه
روي عن عبد الله قال قدم ذو الرمة الكوفة وانا عند فلان فقال فلان ان غيره
قد قال كذا وكذا فقال صدقت انما يريد ذلك فقال فلان ان غيره
قد قال كذا وكذا فقال صدقت انما يريد ذلك فقال فلان ان غيره
قد قال كذا وكذا فقال صدقت انما يريد ذلك فقال ان غيره
قد قال كذا وكذا فقال كذبوا اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه نفي اثبات
فيفيد اثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا
غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب ميه يبرح فجعل
زواله بالنفي الداخل على يكاد اشد قربا رسيس الهوى من
البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه مجردا فانه
انما يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع له نوا الجزو قرب سلبه
للفاعل نواخذ وشروع في الخبر فمعنى اخذ في الفعل فعل

فنبق يطبق كعلم يعلم طلقا وخفوقا وقد جا افعل يطبق
كضرب يضرب وكرم يكرم بضم الراء يعني قرب فعل رتب
الشمس اذا دنت للغروب وجعل يعني طبق واحدة يعني نزع
وهي اي هذه الافعال الاربعة في استعمال مثل كاد في ان
خبرها المضارع بغير ان يقول طفق زيد واحدا او كرب يفعل
يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك ان يزل
علامة طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في استعمال
فتارة تستعمل استعمال عسى يعني مجيء فعل التعجب
كما يجيء فعل التعجب وتارة تستعمل استعمال كاد يعني الماضي
اوشك زيد يعني فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي
بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فارادة الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة
كل نقله برف التعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية واتى بالفعل
فيهما وضع اي فعل وضع بان الكلام في قسم افعل فلا ينقض
الحد بمثل ما اشد سواده او ابيضه لكن ينقض بمثل قام زيد
والاستغناء عنه فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بصيغة
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب
لا يستعمل في غيره ما ذكر من مواد التعجب فكثيرا ما يستعمل في
ولم اي لفعل التعجب اول وضع لانشاء التعجب يستعان

واوشك ان يزل اوشك

وقد سمع

صيغة افعل الذي لتضمنه تركب ما افعله وافعل به صيغة
الفعل الذي لتضمنه تركب افعل به بشرط ان يكون في هذين
التركيبين وما اي فعل التعجب غير متصرفين فلا يتصرفان
الى بعض ما وقبول وما وقع في بعض النسخ وهي اي افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا او ما حسن بزيد ولا يبنيان
الى فعل التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل المشاركة بينهما
حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا
للفاعل كما في افعل التفضيل وقد سبق ما ينتهي الطعام وما
الفعل الكذب بوسن في الفعل الممتنع بنا صيغتي التعجب منه
وهي اي او فعل به فيه او فعلا في جر ومجرور فيه لون او
عيب مثل ما اشد اسحاره واشدد بسحاره ولا يتصرف
منهما اي في صيغتي التعجب تقديم اي بتقديم جايز فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير
اي تاخير جايز فيما عدا هما كتاخير الفعل منهما واعلم ان
التقديم والتاخير لما فيه ما لم يكون عدم التصرف بهما من
خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام اي
بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيدا احسن لان قاعدة النقل
الى التعجب جريا مجرى الاستدلال فلا تجري الا كما لا تجري الا
مثال فيتبين عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا
تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما كان كافيا

بينهما

فتنبه

وبوصف ما منهما من فعل لا يبنيان
منه وهما ما ضمن
مفعولا او مجرورا بالباء
٤

بان ذكرت خبرا عنه للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه منفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا تعرف منهما بعناه
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا وكرم
اليوم بزيد للاجرار الجار والمجرور الا فصال ما سبق واجاز ذلك
بالظرف كثير من العرب تقول ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بالمفعول كقولك ما
احسن زيدا لعمرو انه كان لي الحاضي حسن واقع وانما
الانزم بتحصيل زمان التكلم بل كان دائما فيه وما اشبه ذلك
منه الاعلى ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او دوام
منقطعا بالمضاف وفي بعض النسخ وما شاكله ومعناه
ظاهر بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون في
خفي سببه عند سيبويه وما بعده ما اي ما بعد ما اجرى من باب
شرابه ذا ماء ب فوصولة اي ما هو صولة عند الاخفش و
الجر مخفوض اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح
الزمخشري وهو قوي من حيث المعنى لانه كان حمل بسبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
ربك ما يوم الدين وما احسن يزيد فاحسن صورته افرد ومعناه
الماضي من احسن بمعنى صار ذا حسن كما تم بمعنى صار ذا تم اي
مجروره وفاعل هذا الفعل عند سيبويه والمبرد زايدة والكلام

الا اذا كان

ما اذا كان التعجب منه ان وقع صلتها نحو احسن ان
يقول اي بان يقول ما هو لفرس فلا تجر عند سيبويه
في نحو لان الفاعل وهو ليس لا يجر في مجروره بمعمول
عنه الاخفش لا يمنع بعني حرف جر في ان يكون
مجرورة لفعل لا يجر ورة والب المتعجب منه اي الفعل اللازم
منقلبا فاعلي فجرورة ما احسن او الب زايدة على ان
يكون احسن منقلبا بنفسه ويكون عمرة حسن التعجب بزيد
خرج عينه اي في الفعل فيجر هو فاعله اي حسن ابو
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صيره وقال الفراء
وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعل كذلك بان يصيره بالحسن فكانه قيل صيره
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في تحقيق افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند الناس وانما اللقب ما وضع على فعل وضع لاستدعاء
مدح او ذم غالبا مثل حاتم حصة وذلحمة فهما لا يفهم بوضع لهما
شيء فهما فهم وحسن وبحاني الاصل فعلان على وزن فعل
بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل بسكون العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين اللغتين

عنه نعم اذا اتفقه بها المدح والذم كريف واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة الوب اتفقوا على نعم زيد
نعم وشرطها اى شرط نعم ويجيئ ان يكون الفاعل معرفا بلام
للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين اشيد آه ويفسر بمفسر بذكر
المخصوص بعده ويكون فى الكلام تقديما بعد الاجمال ليكون
اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد آه يكون مضافا الى المعرفة
بها اى باللام عاما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد وبواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وجها او
يكون مضمرا مميزا نكرة منصوبة معرفة او مضافة الى نكرة او
معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد
او حسن الوجه انتاد ومميزا اجماليا بعنى شئ منصوب المحل على التمييز
مثل ضعفها اى نعم شيئا هى وقال الفراء الهاء التى توضع
يعنى الذى فاعل نعم ويكون الصلة بجعلها فى ضعفها فى قوله
لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعلها اى الصدقات فعل
سيبويه والكسائى ما موصوفة تامة بعنى الشئ فضعفها
نعم الشئ اى فاعلها الفاعل لكونه بعنى ذى اللام وهى مخصوصة
وبعده ذلك اى فاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعده يشير اما
هو بكسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به فى المفتاح فهو اى المخصوص مبتدا اما قبله اى
الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او ضمير مقدر

طفر زوم

قد وقف وهو هو مثل نعم رجل رجلا زيد فى هذا المثال
اما مبتدا ونعم رجل بقية ما قبله خبره او اخر فعله وفاعل
نعم ضمير مستتر راجع الى ما قبل نعم رجل فكما ان من قبل
زيد فى نعم رجل زيد فعلى هذا ضمير نعم رجل زيد جملة وجد
وهى نعم رجل الثانى جملتان وشرطى شرط مخصوص بعنى شرط
صحة وقوعه مخصوصا بصفة فاعل اى مطابقة فاعل
او بصفة اعم منه اياه فى الجنس مفردة وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يكون عبارة
عن اضعاف المعنى نحو نعم رجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعم امرأة الهندات ونعم
امرأتان الهندات وبجوز ان يقال نعم امرأة هند وهن امرأة
هندات اذا كان غير متعرفين لتشابههما فى وصف فيجب
اعلامه بالتاء وقوله تعالى مثل القوم الذين كذبوا بآيات
سؤال مبنى وقع المخصوص عنى الذين كذبوا اجيب
فرد الفاعل وهو مثل القوم وتسببه حالا يطابق الفاعل المخصوص
فى قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا وجعل الذين صفة للقوم
وحذف المخصوص اى بئس مثل قوم الذين كذبوا مثلهم اقيم
الصفة مقام المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد
ايوب يقرينة ان ذلك فى قصة وقوله تعالى انتم هاؤلاء
الى آخر وسماء مثل بئس فى افادة الذم بها والرابط هو ضمير
منها اى من افعال المدح والذم حبذا زيد او بئس

وبئست المرأة هند

الذين برار

حيث امركب من حب الشئ او هجب او اصار محبوبا لزيد
او فاعله اى فاعل هذا الفعل او لا بجر اى حيث او من
عليه الحكم اى هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا بجر بالباء تقول
لا بغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعبذا اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب المخصوص
حبذا الظاهر اعراب المخصوص نعم على انواعه المذكورين وجوز
تقديم المخصوص اى المخصوص حبذا او بعبذا اى المخصوص بالمدح
حال على وفق المخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث
تقول بذا او بعبذا زيد وحبذا زيدان رجلا وحبذا الزيدان
زيدان راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا زيدون
رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هندان امراة وحاصل
فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو
زيد لان زيدا مخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح وجاز كونه من
تمام فاعل حبذا لان الفاعل لا من المخصوص بالمدح مثل
على بمعنى فى هو اى كلمة دلت على معنى خاص فى غيرها تتعلق به
بالنسبة الى اى لا تكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم
عليه او به بل لابد لها فى ذلك من انضمام احد الطرفين اليها
من اجل انها تدل على معنى فى غيرها احتاج فى جزئيته الكلام
كان او غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة الى بجر بسببها او فعل
كذلك نحو ضرب حرف وضع للاضافة بتعلق اى

والمخصوص

الفعل فى نحو

فيصير الخاص معنى الاضافة الوصول وغاية حتى بالباء صار
معناه الاتصال او معناه اى معنى اعنى وهو كل شئ اشبه
حرف معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول او صفته المشبهة وهى
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما ليس هو الكاف
اسما فرجا مثل مررت بزيد او كان فى ناويا الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما ليس هو وحروف الجر لا تنهاجر معانى الافعال الى ما ليس هو الا
زيادة فيما ليس هو الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى
وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسم خاص
يعبر بها عنها والباء واللام وذكرهما باسميهما الوجوهما وكونهما
ذكر الواو والكاف باسمائها حيث وصلت بحذف
ما بقى منها ورب واو بها اى الواو التى بعد ربما رب
وفى عن من حروف الجر تسعة وواو القسم وتاء
من وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وعدا وحاشا فا
لغرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى بعدها يكون حرفا
واسما والثلثة الباقية يكون حرف وفعلا فمن للابتداء
اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
كما الجر على الكل الشئ لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون
يطلقون الغاية ويريدون بها الشئ والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا لابتداء اما

واما ما زيد

من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو سرت يوم الجمعة فعلامة من الابتداء الغاية محضة يراد بها ان ما بعدها ابتداء لما قبلها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله ابتدي من الله والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اى ويكون من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من الابهام وعلامتها محلة وضع الموصول في موضعها فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى قد يجيء من للتبعيض وعلامتها وضع بعض مكانها نحو اخذت من درهمي اى بعض الدراهم ورأيته من ذلك المكان اى في بعض ذلك المكان وقد يجيء بالجر بتاء وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقوله قد كان من مطر وبقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ونحو ذلك والجواب ان في الكلام الموجب متأولا بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قد قال بل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى لانتهاء الغاية فهي لهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو سرت الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبك الخ حب منتهى بقلبه

الشوق والميل وعلى مع قلبه نحو قوله تعالى وما كلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مع اشتاق الى شمائلهم كونها لانتهاء الغاية وعلى مع كثير آدم مكتف في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية لتقاربت الواقع بينهما بالعلو والكثرة وكخفض اى حتى بالظاهر الى بالاسم الظاهر فلا يجيء حتاه كما يجيء اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس المضمر المجرور بالمنصوب نحو اراد وضوءها بعد ما هند فالضمير فاء مجرور وحولها على المضمر مستة لاشتباه وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والضرورة بحيث يكون شبيهة وذه فلا يجوز وزيادتها في الكلام في نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش في نحو قد كان من مطر وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لالصاقا تصوف المرالى المجرور والباء هذه كالتي في مررت بزيد الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى المكان القريب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكهما مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال شرائه مع الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمصاحبة اى لافادة وقوع مجرور في مقابلة شيء اخر كوقوعه هذا بذاك للمقابلة اى جعل الفعل اللازم مقابلا بتضمينه

فائدة

تقدير النحاة من التبعيض لان الى الله

محترم

فائدة

معنى التصيير باد خال ابا على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
السعد به بهذا الحق فحققه بالبيان واما السعد به بمعنى الصيرورة
معنى افعل الى معموله بواسطة حرف الجر فاحترز بقيد الجار وكان
فيها سوى الاختصاص لما لحرف دون حرف الا قرينة نحو
بالمجيء الى في المجيء وزيدة في الخبر في الاستفهام نحو
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيدا بقائم وابقى بليس نحو ليس
زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فهي ترادف في الخبر في هذه
الصور فيما سواها وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي كما علم سوى ما لم يكن خبرا نحو هل حسبك درهم وكفى بالله شهيدا
والغى به وابى حسبك درهم وكفى الله شهيدا وابقى بزيد
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو هل حسبك بزيد وما
بحسبك نحو قال زيد وبلا ملكية نحو ابجل للفرس والتعليل ان لبيان
علة شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو ضرب
لي فتلك تجيء عن وقع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل ليزيد
قلت صدر آية نحو ردف لكم اي ردفكم وبعضي اوادني
القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل واغا يستعمل في الامور العظام
فلا يقال لله لصديقه باب ورب للتقليل لانشاء التقليل
وكنا وجب لها صدر الكلام كما ان كم يجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف

الى قوله نحو

اشتى ف ر اخص ه قل عمام يوصف انثره كونه موصوفة
الحاجوبي اهذب اصح وبهذا ذهب ابي على ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والحق رعنه مقام موجوب وبهذا ذهب
وكرمن التقليل المستفاد من التنكير كما حققه في التقليل كما جاء
المحتاج الى العربية وقعلها اي فعل رب يعني ما ذي تعلق به
اب فعل ماض لانه للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
الماضي كقولك رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم اقل قيته
فحذف الى ذلك فعل الماضي عالبا اي في غالب استعمالها
لوجود القرائن كقولك رب رجل كريم لي لقيته فانه دخل على رب
على ضمير مبهم لا مرجع له لتميز نكرة منصوبة على التمييز والضمير يعود الى
كان المميز مفردا او مجموعا مذكرا ان كان المميز مؤنثا كقولك رب
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة
صلاة للتكوينين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء
وملحقها اي رب فالكافة المانع عن العمل فتدخل على كل من الجملة
الاسمية كقولك ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة فتدخل
الاسم وحده كقولك ربما ضربت لسيف صيقل وعلى الجملة كما
في حكايته عن عقبة موصوفة مثل وبلد قطعت اهاليه الا بعاد
فيروا الا العيس وبيد الهو والعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت

في ١٠ لفيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت كلمة مقام رب جارة تنبيهها بعد
ورتها يعني رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك
تعسف ٢ او القسم اما يكون عند حذف الفعل في غير
القسم فلا يقال اقسمت بالله وذلك لكثرة استعماله في
القسم فكثر استعمالا عن اصلها اعني الجر السوال يعني
لا يسبق الواو في السوال فلا يقال والله اجرني كما يقال
بالله اجرني حطي الواو عن رتبة الباء لخصته بالقسم
الواو وخصته بالاسم الظاهر كان الاسم الظاهر اسم الله اجرني
فلا يقل والله لا فعلن كذا بل يقال والله هو رب الكعبة وذلك
لان الاضمر اخص من الظاهر فحط رتبته عن رتبة الاظهر وهي الباء
بخصيصه باحد القسمين وحفظ الظاء لاصالته والتاء صلتها اي كل
الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها غير السوال لخصته
باسم الله من الاسماء الظاهرة حفظا لرتبتها عن مرتبة الاضمر
الذي هو الواو وتخصيصها باسم الظاهر وخص منه ما هو الاصل
في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منها اي من الواو والتاء
في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها غير السوال
والدخول على الظاهر مطلقا او على اسم الله خاصة فمتى كان
عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكان
لغير السوال يكون للسوال ايضا نحو بالله لا فعلن وبالله اطلبك
وفي الدخول على الظاهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا فعلن

تعسف ٢

وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بك لا فعلن ٣

فجر الحاجة

١٧٠

بذلك فانها تختص ببعض هذه الامور كما عرفت فاذن
باجمع وذكر من الامور المختصة به ما يختص فلا يرد ان لا
يقال ان الباء الجر مع ما يختص وبدونه فكان
التنافي وتبقى في باب القسم الذي لغير السوال على عدم
دان وحروف معنى ما وللام في الموجبة كقولك والله
لزيد قائم او فعلته نحو والله لا فعلن كذا وان فيها في
الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
تحذف حرف النفي لوجود قرينة دالة نحو تالله تفتؤ
يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السوال فلا تبقى الا الجار
معنى الطلب نحو بالله اجرني وبالله هل قام زيد وقد تحذف
جوابه اي جواب القسم اذا دل على لوسط القسم بين جزاء
اجمعة التي تدل على جواب القسم او عدمه على القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا استثناء
من الجواب في حالتين الضرورتين لوجود ما يدل عليه والحالة
انه كورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب
اللفظ لا تبقى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا
لا يجب فيها علامة جواب القسم من تلقي وذو الى علي ذو
شئ وتعدية عن شئ اخر وذلك اما بازاء الرمي الذي هو
وصول الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بازاء وان وحده

يقال ٢

وهي ٣

نحو اوجبت عليه الدين وعلى للام مستعلا اى استعلاء
شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكون بمعنى من كقولهم
اسمين يعلم ذلك به حول من عليها اى من عند نحو
من جانب يعنى ومن عليه اى من فوقه والكاف قد تستعمل
نحو زيد كالاسد ورايته فوليس كمثل شئ اذا استقر
ليس مثل شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف
اسما بمعنى مثل نحو ينفضون عن كالير والمعنى اى عن مثل
مثل ابرد الذات للظرفية وتختص اى الكاف بالظاهر اى
بالاسم الظاهر عند النحويين قد جاء كما استشهد به
ونحوه وقد يجر ضمن في السعة على الخرفي نحو ما ان كان
خلافا للاخفش اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في نحو
اشعارهم وضعه وضعه للزمان الماضي او الى كونه لما مضى
في الزمان الماضي حاضرا يعني اذا اريد بها الزمان الماضي فتارة
تكون اسما لزمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الماضي الذي اريد بها لا جميعه نحو اذا قمت سافرت من
الليلة مذ سنة كذا او ما رايته مذ سنة كذا بالجر فلا بد
ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان
معناه ان امتداد زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان من
هذه السنة وامتد الى الآن والنظر فيه معطوف على ما تبين
اى وعا للنظر فيه المحذوف من غير اعتبار يعني الاسناد الى
الزمان الحاضر الذي اخبر به حاضرا او ان معنى جر بمن

او اريد بها

اذا اريد بها الزمان الذي اخبر حاضر فاما ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر كقولك ما رايته مذ
يومنا او مذ يومنا اى جميع زمان استقرار وتبيين هو هذا
شهرا او اليوم الحاضر عرفا ولا ينحصر ما ينقضي بعد وهم ان مدة زمان
الفعل الى ما وراءها فليس بصحيح اعتبارها مدة ازمان
الفعل فانما لان المذكور ان كلا منها للظرفية ويمكن ان
يجعل الاول منشا للاستبداء الخ بتوهم بحسب النظر لكن بتقدير
مضاف اى مار ايته مذ دخول شهر ما وحاسنا وعداه
حد للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاخرجت
بها ما بعدها يكون خروجا جاريا وبهذا الاعتبار ذكرت
هنا نحو جاء القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا
واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
لوجه شبهها اياها لفظا فلا نعتنا بها كما نفعل في الشذا
والزاي والخاء ونبنيها على الفتح مثلا وما نعني فلان
نعاينها معاني الافعال في مثل كدت وشبهت و
اشهر كت وكتنيت وترجيت وكان اصل
ان يعبر عنها بالاعراف المشبهة على صيغتين جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة لم يستجيبوا الغير الاسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخر على
انها اذا الحقت مع فروعها الى صلة تخفيف نونها

ني

ولغات لعل تبلغ بضعا جمع الكنزة وهي ان وان و
كان ولكن ولست ولعل فرعها لكونها للاشتغال بحذف
الا بغتة انت بغتة لها الى لهذه واخوتها وصدرها بحكم
وجوبا لتبعيم من اول الامر انه الى قسم من اقسام الكلم
او كل منها تدل على قسم منه كالكلام الموكدة والمشتملة على
التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان
اصلية منها وهي بعكسها اي بعكس ما فرعها على حذف المضاف
بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا حاجة لها الى التعليق بشيء اخر حتى يتم الكلام فلا
وقعت في الصدر اشتبهت بان المشددة في صورة
الكتابة واما حملت العكس على اقتضاء عدم الصدارة على
عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستغناء الكلي في ذلك
وتلحقها اي بهذه الحروف ما الكافة فتقتضي ان يليها
بهذه الحروف غير ما يحتمل مكان ما الكافة على الاشتباه في
اصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل عمل غير الا نادرا
وقع في بعض اشعارهم وقد مر بهذه الحروف شبيهة بها
حين اذ يلحقها ما على الاكثر لان ما الكافة تهيئ الفرع لدخوله
انما فعلا يلزم ان يكون ما دخولها مساويا للعمل فان مكفوفة
لا يتغير الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت انما
او قائم او انت قائم لم يقولك زيد قائم مع زيادة انما
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها بتاويل

باعتبار ما كانت عليه قبل دخول عليها في حكم المفرد من
اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجواب
في موضع يقتضي الجملة وجب الفتح في موضع المفرد اي في
موضع ينقضي المفرد فكرت ان اتبه الى في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة كقولك زيد قائم وكرت ايضا بعد
القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة
كقال زيد ان عمرا قائم وكرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة كقولك جاءني الذي ان
اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملة فاعلة نحو يلتقي
ان زيدا قائم لوجوب كون المفتوح مفردا او حال كونها
مع جملتها معمولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المعمول مفردا او حال كونها مع جملتها مسندا اليها نحو عندي
انك فاضل لوجوب كون المسند اليه مفردا او حال كونها مع
جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا او قال لولا انك بفتح الهمزة بعد لو
الشاعرة لانه اي لغة لو لا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب كقولك لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد ها معمول للفعل
الواجب دخول لولا التحضيضية عليه كقولك لولا اني معاذ لك
زعمت اني معاذ ولولا انك عزيزي صدقناك وكذلك
قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف

الوفي بين لتضمن العدارة
وعدم تضمن العدارة
ان معنى تضمن عدم العدارة انه
يجب ان لا يوقع قبلها الصدر كما
عدم التضمن العدارة ان لها
فيجوز
قد تقع وقد لا تقع الواو
الوجوب ٢ راجي

معنى ح

باعتبار ما

والفاعل يجب ان يكون مفردا كقولك قام ابوك فانه اى
لو وقع فيما لك فان جاز فى موضع النقد ان
نقدر المفرد ونقدر الجملة جاز الامران الفتح لاجل
فى ان الفتح على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها مفردا واه
الكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من كرمنى فانا اكرمه
محاوقعت بعد الف الجزاء الشبيهة فان كان المراد من كرمنى
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان
كان المراد من كرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت
له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لان الجزاء
او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللها
محاوقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على
انها مع اسمها وخبرها مفرد مبتدا محذوف الخبر اى اذا عبودية
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت اذا زيد يمانى
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم نزله اذا على تقدير
المجهول يعنى اظن وزيد مفعوله الثانى وسيدا مفعوله
الثالث وكما قيل معرفة ومعنى كونه عبد القفا وبهاء
انه لئيم كخدم قفاه ولهازمه اى بحسبه ان ياكل لبعظم قفاه
ولهازمه واللهازمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت
الاذنين جوهما بارادة ما فوق الواحد او بارادة نهايته
جوهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على انه عبد القفا

الى ربى

اى مشابه انه القفا ومثل شبهه وجه ذلك فى نكر
من النسخ فمن جعلها اشباه قولهم اول ما اقول انى احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتى تعيين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا
المعنى المصدرى اعنى الحمد فلا يخلص وليس من جنس مقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعيين
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو مفعول
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول الذى هو
جملة ان المكسورة والتغيير يعنى الجملة كان بها منصوب
فى محل الرفع لانها فى حكم العدم او فاعلها انك كيف فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جملتها فى محل الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بارفع بان يكون المعطوف
فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم بان زيدا ان عمرا
وعلمت انك زيد ان عمرا وقائم فى بعض النسخ وان كنت
مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه
بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسم ان حملا على محلها وان
ان مفتوحة حتى لو ذكر المعطوف على محل اسمها بارفع
فانها اغيرت معنى الجملة قليلا يصير فرعا عن مثلها وشرط فى
العطف على اسم المكسورة بارفع نفى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف نحو انا زيد ان عمرا وقائم لا نحو انا زيد ان عمرا
وقائم لان زيد ان عمرا وقائم لانه لو لم يذكر قبله

لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيداً وعمرٌ وذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان
خبر عن كل من المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان
يكون العامل فيه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسم ان يكون العامل فيه ان ومن حيث انه خبر
المعطوف على اسم ان يكون العامل فيه الابتداء فهو
اجتمع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو بط
لكونهما عاملين انهم لا يشترطون في صحة هذا العطف نفي خبر
ان عنهم لانهم لا يجعلون الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا اثر للكونية اي لكون اسم ان يصلح ان
يجوز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عنه فيجوز رفع
عنهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيداً و
وذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما فهو
الكسائي فانه يجوز ان في مثل انك وزيد ذاهبان
رفع على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه كما يظهر على ان في اسم
بناء فكذا نهاية النقل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في
جواز العطف على محل اسم كذلك اي مثل ان لازيداً
معنى الكلية كما كانت عليه قبل دخوله فان معنى الابتداء
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز
اعتبار محل اسم وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان انك

لما ذكره

كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو فانه خارج وكذا يجوز
في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم
بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يتوهم ان اسمها واسطة لذلك
اي لاجل ان المكسورة لا تفيد معنى الجملة والمفتوحة تفيد
دخلت اللام اعني ان المكسورة تفيد معنى الجملة مع المكسورة
اي في الفضلة لك انك كريم ودوامك اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فقد يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على
الخبر اي على خبر ما فوان زيداً قائم او دخلت على الاسم اي
على اسمها او افصل مبتدأ اي بين الاسم وبينها اي بين ان
فوان في الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما اي بين
اسمها وخبرها فوان زيداً لطعامك لآكل او اي خصص
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم تواليا حرفي
التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا لتقديم ان دون اللام ترجيح للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او
على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تفد معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان في معناه التي هو التأكيد وقد جاء
ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد فخفف ان
المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيزول منها بعد
التخفيف اللام وجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب

لغات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كقيامها الاخر وكونها على
ثلثة احرف كي يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذه الحكمة
حرفي والام على كلام المنقدمين لازم لها اما في الاسم
فللفرق بين المخففة والنافية في نحو ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الافعال فلعدم الباب ولان كثيرا من
افعال القلوب لما يظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا ولكونه
منبئا وبه اختلاف مذهب سيبويه وسايراني وذهابهم
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من افعال
التي هي من دواخل المبتدا او الخبر لا غير مثل كان وظن وتوابعها
لان الاصل دخولها عليها فاذا اتت تلك الافعال
لا يثبت دخولها على ما يقتضي المبتدا او الخبر وعليه للاصل
الا فكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في اشتراط ان يكون
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا او الخبر لانها في اصل الموضوع على الفعل
فانها تتفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في جواز ادخالها
على غير دواخلهما تمسكا بقول الشاعر بسعد ربنا في
لمسلما وحث عليك عفوة اتقوه وبوسا دفعة البصريين
المفتوحة كالمكسورة فتخفيفه على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشاركته المفتوحة
بالفعل اكثر من مشاركة المكسورة ذه كما سبق واعمال المكسورة

بوجوب

جبه تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها شاع في سعة الكلام
يلزم من تركب الظن ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير
جايز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها واما لجاز ان يقدر ضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا
في المبتدا او الخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة كما
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظن
وان كان اقوى من اعمل في المقدار لكن دوام العمل في
المقدار يقاوم العمل في الظن في وقت دون وقت فلا
يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فسقط ما قيل في المفتوحة على
الجمل لمحاذاة لان تكون مقدرة بضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية واضافة فعلها على الاسمية او الخبر او غير
ذلك واما اعمالها في افعال المفتوحة في غير ما في ضمير
الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المفرد في سعة
كقولهم اظن انك قائم واحسب اني ذاهب وقد ورد
شاذا غير مفرد ايضا في الضرورة في قوله
اشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم
لبخلت او انت صديقي وبلغها اي المفتوحة المخففة حال
كونها مقرونة مع الفعل الى الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان
يكون قد اقترب اليس كقوله علم ان سيكون منكم مرضى او سوف

كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما
قدرا وقد نحو ليعلم ان ليبغوا رسالات ربهم ولزوم حرف
الامور الثلثة يفترق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة وحسنا ادخل
النفي نحو اظنك بزيد ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا
يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه
ان عني به لا يستقبل فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل الذي بعدها
فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه الى ان
وي حرف برأسه على الصحيح مصاغ على فتحة ولان الاصل
عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من كاف
وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
سد فوضعت الكاف ليعلم التشبيه من اول الامر فحذفت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان ترفع عن
حكم الجارة والجارة انما تدخل على مفرد فراعوا المفرد
فتحوا الهمزة وان كان المعنى على الجملة وكفت اي كان
فتحلى فتكفي عن العمل على الاستعمال الافصح وجاز
المناسبة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ويرغب فيها
كان ثديا حقان وان اعلمها قلت كان ثديه لكن

على الاستعمال الغير الافصح عرفت وانهم تعمدا لعفا
فيرشان مقدر كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر بعد لا لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
من لا وكان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة وهمزة
كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة
لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا و
اثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم نشأ من الحكم المتقدم فاذا قلت
جائني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك فاتيت بهذه من
اجل لفظة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسط
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا نفي ان تغايرا
معنويا والغرور هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه اللفظي فقد
يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ فقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرو غائب وخفف اي لكن فتلغى عن العمل لمزوجها عن
المشابهة واشتهت العاطفة فقط او معنى فاجرت مجرى ما بعد
ان وان المخففتين فانه ليس اهمالها اجريت عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا شائعا اخواتها المخففة فقال الشارح الرضي
والاصح انه شاذ او يجوز مهملة مشددة او مخففة الواو
او العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي

الدينار اظهر وليست للتمني اى لا تنشأ فيه على الممكن نحو
ليت زيدا قائما وعلى المستحيل نحو ليت الشباب لنا
يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائم قياسا على المحولين بنا
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمني زيدا قائما اى اتمنى
كائنا على صفة القيام فاكتفوا ان منصوبان على الظرفية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني منفردا
ومتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فنصب
يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول
ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان
جعا منصوب على الحال من اسم المسكن في خبرها
اى ليت يا ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل
للترجي اى لانشاء ولا يدخل على المستقبل وعسى نقيضها
ان مرفوعا وخبره كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب بعد الاول وشذ اجرها اى بجعلها
كاى جاءني الفقير العقيلة والشذ السيرافي وذلك وداع
ودعا من يكث الى الشذ فلم يسجع منه ذلك فجيء بقلت
لذا وارتفع القوت وهو كلعل الى الفعل ارتفع ترتب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كانه قال
الفعل في ترتب يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فاشرح
حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك ارجاعا الى اصله
بالياء فيجب ان يحكم في رءوس الشك بالياء لان الاصل رءوس

بلا ذكر

بلا ذكر

بلا ذكر ان التاويل ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل
هذه اللفظة الحروف التي تفيد العطف في الجملة الاخيرة و
ما كانت هذه الحروف بمثابة العطف في
اى المعطوف عليه يحتمل العطف في نحو قام وخرج و
قام بكر الا عمرو قام ولا خالد لكن وصلهم بعضهم في الاخيرة منها
وهذه الاكثرية اما بعد ها عطف بيان ما قبلها كما في ذهب
بعض اخواتي ت بل التي بعد ها معزول نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو ليست مثالا ان ما بعد ها بل غلط ما قبلها وبدل
الغلط به ونها غير فصيح واما بعضها فقيح معروف في كلهم ما
موضوعة لتلبيت مثل هذا الغلط فالاربعة الاول الى
اعم من ان يكون معطوف او مع ترتب ومراد النحاة بالجمع
بهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فتقول جاءني زيد وعمرو او قعد وا وقام عمرو
الى حصل الفعل من كليهما من احدهما دون الاخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اى لا ترتيب فيها بين معطوف والمعطوف عليه يعني ان هذه بغيم
هذا الترتيب فيها وجودا وعدما والفاء للترتيب معزا الى
الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق
الترتيب معزونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين

الخاصل للمهملة فيها بين ثم المفيدة للمهملة ومعطوفها
اى المعطوف كحتى كعب فانه اقتضاه وضعها جزا قوى او ضعيف
من صيف ان قوى او ضعيف من مبتوعه اى بتبوعه الذى
معطوفها المفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا
فيه اى لبيد اعلى حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كالجزء فصح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المنفى
بالكل دال انتهاء الفعل اليه على نحو لم يجمع اجزاء الكل كوبت
الناس حتى الانبياء قدم الحاج حتى المشاة واعرف
بين ثم وحتى بعد اشتركهما فى الترتيب مع المهملة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف كحتى جزءا من
مبتوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهملة اكثر
فى ثم اعنى كعب الخارج كمن جاءنى زيد ثم عمرو ودخل فى
كعب النبى فان المناسب كعب النبى ان يتعلق
الموت او لا بغير الانبياء ويتعلق بقية التعلق بهم بما يجب
وان كان موت الانبياء كعب الخارج فى اشد اسباب
الناس وبكته المناسب فى الذى يقدم قدوم الحاج
الحاج عظيم رجالهم وان كان فى بعض الاوقات على من
ذلك ومعنى يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة اى
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيده عموم المفعول
جميع اجزاء الشئ اكده الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير بقيده
ذلك العموم كوبت الناس حتى الابنياء قدم الحاج حتى المشاة

شمول العموم لجميع اجزاء السببية وكذلك استعملت حتى الجارة
فى العينين غير انها لم تات فى العاطفة ما فيه فى
الجزء الاخير فان اصل ان يكون جارة لكنه استعمل لها
فيكون العاطف محمولة عندهم على الجارة فاذا كانت
محمولة عليها بالم يستعلوا فى معينها جيث لبقى للاصل مرتبة
على الفرع واما استعلوا فى الاخير معينها وهو كون بعد
فلها جزءا الان اى والاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى
العقل واكثر فى الوجود من اى والجيا وبين ابكذا فى بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا ان
مبتوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
متصلة او حكما ليشتمل المجاور المنفصل كما وقع فى بعض الحواشى
واو اما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين
اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك
الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم انه اوفى مثل
ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من و
وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لان نكرة او ام المختصة
بازمنة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها عليها اى
بذكر بعده بلا فاصلة احد المستوين والمستوى الاخر على
الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد
المستوين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى

لاجل ان ام المتصلة بليها احد المستويين والاخر اخر
بعد ثبوت احدهما للطلب التعيني ثم يجوز تركب ارايت
زيدا ام عمرا افال لمستويين عنده زيد وعمرو احدهما وان
ولى ام لكن الاحزم بل الاجزم هذا اختاره احمد واستدل
عن سيبويه بان هذا اجاز حسن فصيحة وازيد رايت ام
عمرا احسن وافصح ويمكون تركب ارايت زيدا وعمرا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي اسرح جمعة سر جمز
السر بفتحة ابن وجه في بعض نسخ الكافية اجزم وهو غلط احمد
عليه خطر بكذا ايلبها احد المستويين والاخر اجزم على ما
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا اولا يخفى ان
بضعفه لنزلته من مرتبة الفصيحة الى الضعيفة فيما
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام
بلهما لا يخرج عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه واحد
من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب
ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين دون
السؤال ان عند دون نعم او لا انها لا تقبلان التعيين فحذف
او وابقاء الهمزة كما قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك
اما زيد او اما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود
ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بتعيين
كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بتم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان منتظم

على تزيين الصحة وفتوح ام المتصلة فرع عليه بقوله فيجاب
كل واحد منهما حكى اخر وجعلها اشارة الى كل من شرط
شرط اخر الايخ عن صاحبه ولو اقتصر على قوله ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ام جزى اول الكلام وضعف قوله
وكان جوابها بالتعيين على قوله فجزء تعليق كما جاز رد على
طريق اللف والنشر لكان اعزو احسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل في الاعراب عن ابن هشام والاول مثل الهمزة للتسلسل في انشاء
والوقوع فبلها اما جزمي مثل قولك انها لابل ام شاء اى ان
القطيعة اتى اراها لابل وهي جملة جزمية علم علت انها ليست
بابل عرفت من هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شئ
اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهي شاء وام
استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تبصره
الاعراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني وبما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما غير مستعملة الا معها فاذا
عطف شئ على اخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
بما يلم المعطوف عليه المعطوف بما كمو ما جاءني اما زيد او اما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جايز رفع
او يعني اذا عطف شئ على اخر بما وجوز ان يصدر المعطوف
عليه بما كمو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب كمو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان ما لبست من اخوات
العاطفة والام يقابل المعطوف عليه وايضا به حمل عليها اما

اما همزة وكلا فلو كانت هي العاطفة لعطف جزء احد
عاطفتين بعاد ويكون احد هما العواد الجواب من الاول
ان اما الست بقية على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وهن
الثاني ان الواو والفاء خلتا على اما الثانية لعطف عليها ما
ولي وواما الثانية لعطف ما بعده على ما بعده اما اذا
فكل منهما قابلة اخرى فلا تلو دليل ولكن هذا ضعيف
الثالثة لا صحة بما معينا اذ لنسبة الحكم الى احد من اثنين
من المعطوف والمعطوف عليه التعيين فكلمة لا تنفي الحكم
المعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ثابت للمعطوف عليه
نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم الجائي نسبة لزيد لا للعمرو وكلمة ما بعد
ثبات نعرف الحكم من المعطوف عليه الى المعطوف نحو
جاءني زيد بل عمرو اذ بل جاءني عمرو فالحكم الجائي نسبة للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا واما المعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه وهذا
خبار الذي وقع منه لم يكن بطريق الصفة ولهذا عرف
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل
وفيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تعرف حكم
المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انه نفت
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم

المسكوت عنه

المسكوت عنه او الحكم منفي عنه نفي ما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او الجائي منفي عنه ولكن لا بنسبة
النفي اي غير مستغلة به دونه فان كانت لعطف عمرو على
المفرد فهي نقيضة لا فيكون لا جاب ما انتفى على الاول
فيكون لازمه نفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمر
وان قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة
فهي بنظرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات والاثبات
بعد النفي لاثبات ما بعدها او بعد الاثبات نفي ما بعدها
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد
جاء فعلى كل نفي غير مستغلة به دون انتفى حرف التنبيه
الاول اما وهاء صدر بها الجملة كما حتى لا يخل المخاطب
شيء مما يلقى اليه ولهذا استحقت حروف التنبيه ان
تدخل اما زيد قائم وها زيد قائم ونحو ذلك خلافا لمن
توهم ان على السماء الاشارة حتى لا يخل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتبين معناها الا بها نحو هذا وهاتا
وهذان وهاتان وهؤلاء حروف التنبيه اما احدهما استعمالا
لانها تستعمل لتنبيه المخاطب على القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد
واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا
فان القريب ينقسم الى قريب قريب من اصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي وآلى اقرب بتصعيف زيادة

الغرب دله الحزة بخلاف البعيدة فانه لم يذكر له من معانيه
فالغرب بالمعنى المقابل للقرب هو المتوسط بين مكان
البعد ومكان القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تخصيص
بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة للخبر
استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب ام يقم زيد بلى في جواب ام يقم زيد بمعنى ما قام
زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا وهو قيل في
موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المنفي
من انكار نفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لم
يكن لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وهو
تام بلى تقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بالجواب بعد
النفي لكنه ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام كقولك في جواب من قال ما
زيد اي قد قام او مقرونا به نحو اذن لنقض النفي المتوى
بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لنقض بلى الذي
كقولك في جواب اقام زيد بلى قام زيد اي اثبات بعد
الاستفهام لاشك في عينه اثبات لما سبقه مقرونا بالاستفهام مجرد

بعضهم

بعضهم انا بلى للتصديق اجز بعضهم وذكر ابن مالك ان
اى بمعنى نعم وبهذا الخلاف لما ذكره المصنف وجزم بها ابن
اى لا يسبق الا بعد قسم من غير ذكر فعل القسم فقيل اى
اقسمت وقيل لا يكون مقسما به الا اربع واجل وتعرى
تقول اى واجل واى وربي واى تعرى واجل وجير بكسر
الجيم وان بفتحها تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق المخبر
كقولك لمن قال اجل او جير او ان للمخبر قد قام زيد او لم يقم
اى صدقت او لم تصدق وجاءت لتصديق المخبر عاما ايضا
كقولك لمن قال ان زيدا قائم او ما زيد قائما اى صدقت
او كذبت وجاءت لتصديق المخبر خاصا ايضا كقولك لمن قال
ان زيدا قائم اى صدقت او كذبت وجاءت لتصديق المخبر
مستفهما ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء
عبولي حبيبي ان اللقاء هو الشفاء الوافي فيجاب بها
بان او صفيتي خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا
للمخبر دون الزيادة واعلم ان هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة
ان المعنى يتم بدونها لا كالمسند لا انها لا فائدة لها اصلا من
زوائد في كلام العرب لها معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في ان الاستفهامية والنافية في خبر ما وليس واما
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزنة وتهاقفهم
اذ ان الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن
الشعر او الحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلو شيء من القرآن

بيتين

متعاونا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى ولا يجوز في
كلام البارى سبحانه ان وان تخففتين وما وارون والياء
اللام فان كسرة همزة وسكون النون تزاد مع ما التي بمعنى
كثيرا نحو كيفما تكن تكن نحو ما ان مات زيد اي ما مات زيد
وقلت الى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها يقينا مع ما نحو ما ان
قام زيد قلت واسكن فتح الهمزة وسكون النون تزاد مع
ما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بدون لو التقسم نادرا نحو
علمت ان لو قام زيد لقمت وقلت زيادتها مع
الكاف كونها كان طبيعية تعقبوا الى ناظر السلم على تقدير
بيته طبيعية ناظر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرج اخرج بمعنى
اذ خرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
ايا نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع ابن نحو اينما
تجلس اجلس ومع ان نحو ما تزين من البشر جيد جاء نحو
تمثل المذكور اثنتا مع ما تزيد معنى نحو اذ ما تزرني
بعض هذه الحروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وفي
خطبتهم اعرفوا وعلى قليل وزيد صديقي كما ان عمرا في
وقلت زيادة ما مع كاف نحو غضبت من غير جرم
والجاء جلين بضمتين وقيل ما فيها كلها نكرة والجرور بعدها
بدل منها ولا التي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة جملة اسمية
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم

ولا الضالين

ولا بينها من وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى يبين
ان لا تضلوا اذ افرنت اي ان تضلوا وقلت زيادتها
لاحتمال القسم نحو قسم بحرمة الحبيبة وقسم بهذا البلد وقلت
زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به نحو اشهد لقد قام زيد
وتتميز للزوم في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع
الكاف كقوله في بحر لا هور سرى وما شعر اي في بحر هور
والهور المكان جمع حاير اي بالمكان من حار يحير
وهن والهاء واللام تقدم ذكرها يستدل على ذكرها في
باء تها فلا حاجة الى تكرارها في التفسير كما في نغير كما نهم
من الهوى نحو جاء زيد اي الوجيه العقل والجلة كما تقول
رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة جاءني بمعنى القول
اي بفعل متصرف في معنى القول غير المطروف في الظرف
غير متصرف عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول وهي لا تتصرف الا كثيرا لا متعولا لا مقولا للفظ
غير صريح القول نحو معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم قوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
الذي ناديناه بمعنى قلنا له يا ابراهيم وكذلك قوله
كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه بمعنى قلت فان
حرف دال على ان ائت غير مفعول به المقدر بمعنى كتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس

تفسير الحاني قوله ما امر مثنى لانه مفعول لصريح القول فهو تفسير
لها المفعول به الظاهر كقوله تعالى ثم وحينا الى ملك ما يوحى
ان اقدفيه فقوله ان اقدفيه تفسير لما يوحى الذى هو مفعول
الظاهر لا وحينا حروف المصدر ما دان المفتوحة المخففة
المفتوحة المشددة قال ولان اى ما ولان المفتوحة المخففة
للفعلية اى للجملة الفعلية اى بدخلان على الجملة الفعلية فيجعلان
فى تاويل المصدر كقوله ونسافت عليهم الارض بما رحبت
برحبها بفتح الراء وهو السعة وقوله اى بان ترفت
اى فرحلت واختصاص ما المصدرية بالفعلية اى هو الغالب
وجوز غيره دخولها على الاسمية قال الشارح الرضى وهو اذا
كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة انجوانى الريبة
بافيه وان المفتوحة المشددة قالا اسمية اى للجملة الاسمية
الا اذا كفت بما فتجوز دخولها على الاسمية والفعلية وسمى كونها
سمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلهما فى ما وما انفرد انه اى المصدر
نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او فى معناه كقول الحسن ان
زيدا اخوك اى اخوة زيد فان لقد رفدرت الكوفة
مجيئى ان هذا زيدا اى لوزيد احروف التحقيق
مسند ومتبدا ولولا ولو ما لما صدر الكلام له قالته على حدو
الكلام فيقدر زيد بن اول الامر على ان الكلام لمن
الشروع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ ويلزم الفعل نفسه
بلا ضرب زيدا وبلا تضرب زيدا او تقديرا كقوله

ضربته وبلا زيدا تفسيره فضربه اذا دخلت على الماضى التوبيخ
ويلزم على تركه الفعل وصفاه الفعل به الحض على الفعل والطلب
راجع فى المضارع بعينى الامر والدعاء بكون التخفيف فى ماضى الاولى
قد جاءت الا انها تستعمل كثيرا فى لوم الخ طلب على اثر ترك
فى الماضى شيئا لكن قد ذكر فى المستقبل فكانها نائبة عن
يعنى التخفيف على فعل شاذ ما قد حرف توقع والتقريب
قد سمى بهما لانها ان هذا حرف اذا دخلت على الماضى
والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم ان يضاف فى بعض
المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع
التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا من
قرب كقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى
حصل عن قرب ما كنت تتوقعه من قول المؤذن قد
قامت الصلوة تفيدها اون ثلثة معان بحسب التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كقولك قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهى فى المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
للتقليل اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل كان
الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك فى السماء وقد يجوز
الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمرى بك ساهرا احرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما

صدر الكلام ز ينقيه مهما وما في حيزها لانتهما على اصل
الكلام كما مر وقد خلان على الاسمية والفعلية تقول في
اسمية ازيد قائم او في الفعلية اقام زيد وكذلك بل تقول
فيهما بل زيد قائم او بل قام زيد الا ان الهمزة قد تخل
كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف بل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو بل زيد قائم او على شبه
ذلك لان اصلها ان يكون بعدها جملة كما جاءت على
صل في قوله تعالى بل اتى على الانسان حين اي قد
فلما كان اصلها قد هي من لوازمه الحال فان دخلت
فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحي وحنت الى الالف
المالوف فعانقته وان لم ترد في خبرها تسلت همزة خبر
والهمزة اعم تصرفا في التعرف فيها باختيار المتكلم
مواضع استعمالها اكثر من التعرف في بل تقول ازيد
اضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل فلذلك
بل زيد اضربت لما عرفت وتقول لضرب زيدا عمرو
قوله باستعمال الهمزة لانسبات ما دخلت عليه على وجه
دون بل نضرب زيدا الان المستفهم عنه في مثل هذا
محذوف بالحقيقة لان اصله ازحى نضرب زيدا وهو
مستحسن بتلك بل ضعيف في الاستفهام فلذلك
بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام
الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد

الامرين بعده المستفهم عنه فاستعمل همزة التي هي اصل
في باب الاستفهام دون الثانية ليناسب ما بعدها وما
ام المنقطعة الا ان المستفهم عنه في صورة ام المتقطع
بعدها للضرب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال اخر بسام المضمرة بالهمزة فان قولك بل زيد
عندك ام عمرو في نفسه بمثل عندك عمرو ونقول ام وا
ما وقع والف كان واو من كان دون بل بدخول همزة
على ام نحو الف والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل
لكونها فرع الهمزة قد يتصرف تصرفها حروف الشرط ان
ولو واما لها صدر الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل
على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان
ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
والماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك ومعنى
المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني اكرامك فيه وكذلك
لو الماضي على ايهامه خلف نحو لو ضرب ضربت ولو تضرب
اضرب يعني واحد الفعلين وقع منك ضربي في الماضي فقد
وقع مني ضربك البتة وقد تستعمل كان في المستقبل نحو
قوله ولا سيما يوما بمثل حزين مزكدة وبالجملة واعلم ان الشيوخ ان
لولا امتنع الثاني لامتناع الاول وبذا لزم معناه فانا

موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصوله او آخر فقد
فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان مستلزما لفرض
فيلزم الاحالة اشتغاله وهو ظاهر ايضا فاذا قلت متعمدا
حيث لا كرمتك فضلا عن ان تعتقد حصول الاكرام فضلا عن
فيه فيلزم انتفاؤه ويكون انتفاء الاكرام مسببا عن انتفا
الذي في زعم المتكلم، ستعرف ان هذا المعنى هو الاكثر استعمالا
وقد يستعمل في مقدر وهو الثاني للدوران مع اعتقاد
يستدل به على انتفاء المدلوم كقوله تعالى لو كان فيهما
الا الله لفسدتا فان لو بهما يدل على لزوم الفساد
منتف فينعلم من ذلك انتفاء الفسدتا ومن هذا الاستعمال
توهم الحكم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهو خلاف
المشهور والحق ان ما ذكره معنى يقتضيه بعض موارد
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم مما يجوز ان يكون
المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر في
اوقع فقد يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو لم
لاكرمتك ثم يقصد ان يعلم المخاطب انتفاء مجيء من انتفاء
الاكرام كيف وقد الانتفائين معلومان بل قصدت بيان
بان انتفاء الاكرام مستندا الى انتفاء المجيء ولهذا استعمل
وهو لا يقصد بيان استمرارك فيما نحن فيه ذلك انتفى
بعد التفصيل عنه كقولك لو اجاءني لاكرمته يستفاد من
وجود الاكرام في الماضي استلزام الاجابة اللازم فكيف

الاكرام كرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كان
الاستقبال او غيره يراد تولد تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انهم ملكون اي وان استجارك احد ولو
ملكون انهم فاجدة لو انهم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انهم فلانه
ضمير استتر اثر حذف الفعل صار منفصلا بارز الوجيز
تاسية العامل الفعل المحذوف لان حذف الفعل اعلى
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم ابى ومن اجل لزوم
الفعل بعد ما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالخيار
لا بالكراهة اي ان مع مجروره فاعل للفعل المقدر ولو ادعاء
اصالح للفاعلية بمعنى المفتوحة لا المكسورة وقيل
انطلقت بالفعل الى صيغة الفعل موضع تعلق
في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في
خبران هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق والحاصل كالعوض لان الفعل
المقدر لابد لمن مفروان يكون بها والتاء على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر بمعنى فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا من الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا بل اشتقاق

الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المبتدء وقد
تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى اولم يروا ان
الارض من نجرة افلام فان الافلام ليس مشتقا فلا يمكن
فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول
زمان التكلم بالكلام فيفيد تركه في الكون ظرف زمان
واحترز بقيد به توسط القسم بين مقدم غير الشرط على الشرط فانه
يتقدم لزم الماضي اى لزم القسم ان يكون الشرط ماضيا
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعلق فيتوقف
الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حتى يطابقا او يتوسط
الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب للقسم فقط
لفظا لا القسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مخبرا
غير مخبر وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم فكون
عليه والشرط القيد لكونه شرطا للشرط ثانيا والله
الحيتي فعال للماضي لفظا او ان لم تأتني فعال للماضي معنى
لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام مقدما
الشرط عليه او غيره اى مقدما غير الشرط جاز ان يغير
وبلغني الشرط وان بلغني القسم ولم يغير الشرط ويجب ان يكون الجواب
جاز ان يغير الشرط وبلغني القسم وان بلغني الشرط ويغير
القسم كقولك انا والله ان تأتني انك تعطى المعنى
ول هذا امثال التقديم غير الشرط وجواز انتفاء القسم بقول

باعتبار التقدم

باعتبار التقديم والجواز كليهما نشر على ترتيب اللف
وعلى اعني ان هذا امثال لتقديم غير شرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم وعلى غير ترتيب اللف و
باعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيب ان احتيج و بعده
تمثيل واجاز وفي في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على حذف المثال الاول اشارة الى اشتراط اعني في الحسن
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كما شرط
على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا امثال لتقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم كونا باعتبار ما جميعا نشر على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه نفى كل من المثالين يقع من حيث المعنى
الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول وعلى
عليه اولى وعلى تقدير على عليه وان كان الجاريه كون الشرط
على ترتيب اللف يقتضي لكنه لم يمثل الثاني على الاول لكثيرا ما
امثال المثال بالممثل له بتقدير الا كان على تقدير تقدم
اللف على نشر عاين حيث مثالا لما وتقدير القسم كالملفوظ
اى كما تلفظ به او مقدره كالملفوظ في صدر الكلام فلزم
في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم كقوله
تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا لا
الشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء

الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى بالجزم جوابكم
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم ساد مسد
جزاء الشرط يلزم الالتباس بالف ولام الجملة اذ لكسرة ان
فتحة فجزاء كيف هما الالغاء واما للتنفيس اى للتنفيس
المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيدا فاكرمه
واما عمرا فاهنه واما بكرا فاعرض عنه او جملى فى انه لا يشترط
يكون معلوما للمخاطب بواسطة القرين وقد جاء للتفصيل
من غير ان تتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اول الكتب التى
كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكرها مرة
حيث يكون المذكور رفعا للغير المذكور له كقوله تعالى فاما الذين
على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه فما خالف فاما المذكورة بمنها عنه مذكور للكسرة
يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
الفا فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعله
الذى هو الشرط وعوض منها اى بين اما وبين ما نابت عنه
فى جوابها جرما فى جزيا اى فى جزيائها او جزيا اما لان خبر
الفا ايضا جزيا سواء كان ذلك الجزيا جملة نحو اما زيد
فمنطلق او ما يعمل لما وقع بعد الفا نحو اما يوم الجمعة زيد
منطلق معتمدا اى موقوفا معتمدا اى غير مقيد بحال يجوز عدمه

وقد اجاز

ذلك الجزيا الفا وحدها ويجوز وحدها مذهب سيبويه
فعلى هذا فاما خبر جواز التقدم لما يتبع تقدمه على منطلق فيه
والقائل المبرد وهو اى ما وقع بينه وبين فانها تحول
الشرط المحذوف عند منطلق اى نحو انه مطلقا غير مقيد
بحال يجوز التقدم او عدمه مثل اما يوم الجمعة زيد منطلق فان
تقدمت الذهب الى يوم مهما يكن من شئ زيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو كين من شئ وقام ما
مقام مهما وسقط يوم الجمعة بين اما وفا نها للملازمة
تواليا حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة زيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثانى فتقدمه يوم الجمعة
يوم الجمعة زيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار ما يوم الجمعة زيد منطلق فهذا القائل
يجعل ما جاء صيغة جواز التقدم اصلا وينقل القائل الى الثانى
زعم ان الكلام ما يتوسط بين اما وفا نها جائز التقدم على
الفاء مع قطع النظر عن الفاء كما قال المذكور فى قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزاء الجزاء اقدم
على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقدم مع قطع النظر
عن الفاء لم يقدم عليها مانع اخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما جزاء لا يعمل فى ما قبلها فى قبيل القسم الثانى
وهو ان يكون المتوسط معمولا لشرط المحذوف وهذا القائل
فرق بين ان لا يكون وراء الفا مانع اخر وبين ان يكون

المطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا آتي لا يجب
الى ذلك وقد جاء الى كلا بمعنى حقا والمعنى حقق نظن
الجبر كقولك تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى
حقا جاز ان يتلى الزاي بي لكون لفظ كلا الذي هو مركب
والحنا سبة معناه لمعناه لانك ترجع الى طلب ما يقوله
تحقيقا لقصده لكن الجاء حكم الجزئية اذا كان بمعنى حقا فيض
لما نهوا من ان المعقود به يحقق مضمون الجزء المعقود
بان فلم يجز ذلك عن الجزئية تا التانيث الساكنة لا تلحق
لانها كحقيقة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ثم اسنيم
فاعله اذا جعلت هذه التا السا كنة كجلافة الاسم فان
اصل الاعراب وان كان الفعل البتا فيتبين اول الامر ليكون
هذا على بناء الحقيقة وجركة ذلك على الاعراب ولينزلا ذي
كالحرف كما الاخير مما يلحقه فان كان اي المسند اليه
ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمجرد اي فانت مجرد من الحاق تا التانيث
المسند او نهوا الحاق تا التانيث مجردة على الحذف
على الحذف والانفصال وهذا المسئلة قد تقدمت لنا
الاذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تا التانيث واما الحاق
علامة التثنية وجمعين اي جمعي المذكور والمؤنث في مثل جاء
الزيدان والهندان وجاء الزيدون والهندات فتضيف لهم احيانا

لها الاعراف ورفع حكم الاسناد عن اداة ان ان
هذا التقدير الكلام اذا كان ما بعده مفعولا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول انه
كان من شئ فزيد منطلق واقيم اما مقام مها وحذف فعل
الشرط وبقي زيد بعد اما والفاء كما ذكر فصار اما زيد
فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء لكما كان اولا وعلى مذهب
الثاني مهما كان من زيد فمنطلق اي فهو منطلق واقيم اما مقام مها
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فمهما يكن من شئ زيد فمنطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا به
فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب فمهما يكن زيدا
المجهول بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون زيد منصوبا
منصوبا بانه مفعوله به للفعل المحذوف فوجه عرفوع
جواز ما زيد منطلقا بنصب تنقد برمذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز ما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم مذكر
مذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز ما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير مذكر على صيغة المجهول الغائب وعدم
جواز ما هذا خلاف وما مثل الحمد ما يكون الواسطة بين
اما وفاعلها مضمرة لظهور دلالة كونها مرفوعة بكونها طرف
الشروع كذا الرجع هو الزجر والمنع تقول فلان منتهى فلانا
كذا رهذا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب فينفي ما

الجار والمجرور

فى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او كما عينا وقد
التثنية والجمع ظاهرة غاية الظهور وانما ذكرت على صيغ
ظليت بفتحتين ثم اللام ثم تاء التانيث قبل انه لا يجوز فيه
هى حروف اتى بها للدلالة على اول الامر على اجوف ناقص
كذا قالت ومنيت وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة وفيه بحث
من جعل هذه الحروف ضمائر وابدل اللفظ منها والغاية فى
هذا الابدال حاصل فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر
المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر نفسها التنوين فى ضمائر
مصدر نونته اى ادخلت نونا فى آخره بنون التى للوقف
منونا اشعارا بالحدوث وخروجه حالتى المصدر من معنى الحدث
ولهذا اسمى بهذه المصدر صوتا وهى فى الاصل نون
ساكنة اى بذاتها فلا يجوز بالحركة العارضة حالة الوقف
وهى ساكنة نون ولم تكن وشبهه فاخرجه بقوله
تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه الحركة
لا تكون الا حركات او اخرا واما قال تتبع حركة الاخير
بقال تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لزوما
من غير تخلل شئ وههنا الحركة المتخللة بين آخر الكلمة
والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير
آخر الاسم فيشمل تنوين الترنم فى الفعل لانه كما يفصل

ان التاكيد الخفيفة والمنقلبة الفا يوقف عليها بالنون فى
نحو يا رجل انطلق فان المراد بتتبعها حركة الآخر تقطعها
لها فى الوجود وتطفل العارض والعروض بين نون التوكيد
تابعة حركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على الكلمة اى كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف فخرج
لا تنصرف معناه فى غير التنكير والتنكير وهو خلاف فى بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اى اسكت سكوتا ما فى وقتا ما واما صه بغير تنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن وايا التنوين فى نحو ضرب
اجد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى
وانا لا ارى مناصا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين فى رجل بعينه التنكير ليس فاذا
جعلت علما انتحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا
من المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم
اذ اكان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ مضافة الى جملة
التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وجعلنا بعضهم نون بعض درجات
اى فوق بعضهم ومررت بكل فائل اى كل واحد واعتمد
ذلك والمتابعة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم

كلمات فان الالف والنون غير علامة الجمع كما لو وقع
في جمع المذكر السالم وما يوجد فيهما ما يقابل التنوين في المفرد
فزيد التنوين في آخرة للمقابلة ونوهم بعضهم انه علامة التنكير
وهو خطأ لانه اذا استعملت بعلامات مثلا امرأة عرفت فيها
بتنوين ولو كانت للتنكير لزالت بتعريف بعينه وعلامات
وذاته فليس تنوين استكبر موجودا فيما كان منها كذلك
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة الى النفي والا تنوين الترنم
لوجوده في غير آخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها تقتضي مناسب حمل التنوين عليه والترنم وان
يلحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين لفظها وهو
حرف متهيأ لترديد الصوت في تحسينه وذلك من
اسباب حسن الغناء وغيره واما لحق في آخر الابيات
والمصاريع وان كانت بحروف لا تقبل الصوت كالتنوين
في انشدنها جايز بل واقع كما تسمعه فهذا من اتحاد بالغناء
لان محل التغني به انما هو الاوتاد بحسب ما يتخللها
بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخرج بعض المغني
وهو ما يلحق الفاصلة المطلقة وهي ما كان روية حرفا
ساكنا باشباع حركة واحدة من الالف والواو والياء
سميت بهذه الحروف حروف الاطلاق لانها تكون
باستدادها والبوق التنوين بهذه الفاصلة انما يكون بهذه
حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر في اللوم على

والغين

والعين فروى هذا البيت بعضهم بسكون
الالف وهو خطأ من الالف عند اشتغنى نون التنوين وهو
يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها
اشباع الاصداد لانه بين بذلك مركبة يخلص من بعضها
حرف الاطلاق ليتيسر الاصداد والصوت كنون الشاعر
وهو الاعمى في الحرف مشبعة بعلام الخلق
فان روى انف قيد في هذا البيت الف الساكنة وهو
يمكن هذا الصوت بها فحركت عند سقني بفتح او بكسر والحق
بها تنوين فصل المخرج وليس هذا القسم من التنوين
الغاني لان بعضه هو التجاوز عن الحد وقد يجي وزايدت
يلحق هذا التنوين من ضم الوزن ولهذا يسقط من الترنم
وليس للقسم الاول اسم يخص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع الغرض
الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع الغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي هذا تنوين الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعبر عنها
الوضع تسامحا وتنوين ما التنوينات الاخر ففي اختيار
ابو فتح في بعضها البعض فاعلن ويحذف اي التنوين وجوبا
من اجل حال كونه موصوفا باين حال كونه الاين مضافا
الى علم آخر نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال من

بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه اعني
التخفيف لفظا بحذف النون من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا قفلان ابن فلان لانه
يعني انعلم وعلم منزانة اذا كان صفة لعنزة العلم اذا كان
قائما الى عنزة العلم لخوجا كي رجل ابن زيد وزيد يعلم
ثم حذف النون من اللفظ والف ابن من الخط لكثرة
استعمال وعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
من صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم التثنية حكم لابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف
فانه لا يحذف حيث ما كنت لئلا يلتبس بمفرد
هذه بهذا اشتراط عدم نون التاكيد فيحذف خفيفة ساكنة لا
مبدلة والاصل في البناء السكون وشددوه تفخيما
وخففوا فجمع عوض الالف اي فيراف التثنية نحو هذان و
الف اجمع اي الف انفاصلين ونون جمع المؤنث والمذ
المسندة نحو الهندان فانها تكسر لها تشبيها بنون
للتثنية يخص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن
ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن والنفي نحو لتضربن
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا وعسى
نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في حين هذا الا تنزلن
واما اختصت بهذه اي نون بهذا الحكم وان انه المستقبل
دون الحاضر والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون معلوما وقلت

اي نون

اي نون اتاكيد في النفي فلا يقال زيدا ما يقومن الا قليل
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي وانز
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت
لان القسم هي التاكيد فكرهوا ان يؤكد والتوكيد بالتوكيد
غثه وهو التقسيم من غير ان يؤكده وانما فصل به وهو اسون
بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد بعد مثبت القسم غير لازم بل جايز كثرت نون
التاكيد في حيز ان تنفن اي الشرطية المؤكدة بزيادة غثه
الكاف حرف وما التاكيد للفعل الذي لكلا ينفك عنه من غيره
وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مفتوحة كانت او مضمومة
مع ضمير الجمع كن وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين الشرط في التقاء الساكنين ان
يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المسندة
كلمة اخرى او لتقل الواو بعد الفتحة وقبل نون المسندة وهو
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ذكر وهو ضمير الجمع فيه وهو
الياء المكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او
لتقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المسندة وهو قليل فيما
عدا ذلك والمسندة كورن غير المذكورين وغير الجمع فيه وهو الواو
فيه المذكر غايب كان او في كلب المؤنث الغايبة مفتوح
قليلا للتخفيف وقد يبنى ما عدا ذلك المذكور لشبه التثنية و
جمع المؤنث وحكي غيرما ذكر مفتوحا وغيره في المسندة وجمع

المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله والقول في التثنية و
جمع المؤنث احمران واحمرتان كبيرتان ان سكنا او
فتقول في المثنى احمران باثبات الالف لسكون النون
بالواحد واحمران في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لسكون الجمع فتحت نون
مؤنث بنات ولا يدخلها اي التثنية وجمع المؤنث السالم
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين غير حده وخلافا لابن
فانه يخير التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مقصورا كما في
الوقف ويبقى عرفي عند الاكثرين وهاي النون
الثقيلة والخفيفة في غير هاي في غير التثنية وجمع
المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر عزوا الى طلبة
كالمتفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يجاء
اخر الفعل مع النون بن معاملة مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء وتحريكها بالضم والكسر وعدمه بن في
الكلام بيان افعال المقاربة لا غرضه الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان النون حكمها مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غير هما مر بين ما مع ضمير بارز وهو ستة نحو
جمع المذكر نحو اعزوا وارموا واحشوا والواحدة المؤنث
نحو اعزي وارمي واحشي وما مع ضمير البارز كالكلمة
المنفصلة نحو اعزن وارمن بخلاف بحذف الواو كما حذفت
في اعز الكفار وارم الغرض وكذا اعزن وارمن با

اواجاز

اواجاز اي تجذف ايضا كما حذفت في اعزي احبش و
ارمي الغرض ويعلم الواو المحذوفة ما قبلها نحو احشون
كما ضمها مع المنفصلة نحو احشوا نحو احشون
ايضا اذا فتح ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة نحو غزين
كما في ارجل فان لم يكن ما قبل الضمير البارز واوا نحو
اغزوكن اغزوا رم واحشن فكما تنفصل ما يكون كما
لكلمة المنفصلة وبعني بها الف التثنية نحو غزون و
ارمين واحشين برد اللامات وفتحها كما قلت غزا
واوا رمي واحشي ومن لم يجاز اي حذف واو جمع المذكر
كما ينفصل مع ضمير البارز كما ينفصل قبل بل نرين كما
بل نرى كما يقال نرى بان هذا مثال المغير البارز
الذي كسرت لامه بالفتحة كما يفتح مع المنفصل وبل نرين
بي بل نرين باسكان نون الجمع واخلاف نون
التاكيد وحذف الواو كحذفها في لم ترو القوم هذا مثال ما فيه
بارز يضم اجل النون وبل ترين في مثل بل نرين باثبات
الياء وكسر ما قبلها يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه
بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على بل نرين
اي بل نرين اي ومن لم يجز حذف اغزون برد الواو المحذوفة
كما برد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزون في اغزون بحذف
الواو والمضموم ما قبلها كما قبل اغزو القوم وهذه الاشياء
وقعت على ترتيب بعض نسخ الوافية في كتب التعريف

بعضها لما يوضع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما يوضع
غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة
تحذف للتساكن اى للقائها الساكن المذكور بعدها في
وفي بعض النسخ للتساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اى لا تهين حذفت النون المخففة للقائها اللام
الساكنة التي بعدها وابقيت فتحتها ما قبلها للدلالة عليها
الاكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير وام تحركها كما
حرك التنوين فرقا بينهما واما ما يعكس حفظا لمرتبة ما به حل
الفعل من مرتبة ما به حل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا وكحذف الفتحة المخففة في حال الوقف على ما الحقت
به تخفيفا اذا تقدم ذكر ما قبلها كما لحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغز
واه اغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء
فاذا اوقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا
واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست لازمة فجعل اللازم
حجة ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كقولك في اخرجن اخرجا بتنفيذ نونها بالتنوين
فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا
انضم او انكسر حذف نحو اضيفت هندا واضاني هند وضم زيد

بلغ التمام والحمد لله

افقترق لغة الصوم
افقترق
بحر ناغلطيدن از دو سر
افق
تمر خرمای خاکستر از د